الجوانب الاقتصادية لاتفاقية الكويز المصرية " QIZ "

" دراسة مقارنة بالكويز الأردنية "

الدكتورة ،

سوزى عدلى ناشد

مدرس الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

وبيروت العربية

المقدمة

قامت الحكومة المصرية فى الرابع عشر من ديسمبر عام ٢٠٠٤ بالتوقيع على اتفاقية، أو بروتوكول كما يسميه البعض، المناطق الصناعية المؤهلة " QIZ "[١] وذلك فى خطوة سريعة وكرد فعل لانتهاء فترة السماح التى منحتها اتفاقية منظمة التجارة العالمية للدول النامية، بما فيها مصر، وهى عشر سنوات تبدأ منذ سنة ١٩٩٥ وحتى بداية سنة ٢٠٠٥[٢]، وبعدها يتم إلغاء نظام الحصص، خاصة بالنسبة لصناعة الملابس والمنسوجات المصرية، مما يضع قيوداً على دخولها إلى الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص.

ولما كانت فترة السماح أصبحت وشيكة الانتهاء فى نهاية عام ٢٠٠٤ وجدت الحكومة المصرية أنه من الأفضل، نظراً لتعثر التوقيع على اتفاقية منظمة تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، التوقيع على اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة بينها وبين اسرائيل تحت إشراف أمريكى .. وذلك كمحاولة سريعة لحماية بعض منتجاتها التى تعول عليها فى التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة إذا علمنا أن السوق الأمريكية هو الأول لتصريف المنسوجات المصرية.

إلا أنه ومنذ التوقيع على اتفاقية الكويز ثار جدل فقهي واسع على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية، نظراً لانعكاساتها الاقتصادية الواسعة على التجارة المحلية والدولية على السواء.

---

(١) Qualified Industrial Zones.

(٢) انظر فى تفصيل ذلك: د. ابراهيم أحمد خليفة – النظام القانونى لمنظمة التجارة العالمية – دراسة نقدية – دار الجامعة الجديدة – سنة ٢٠٠٦ – ص ١٨٥ ومابعدها.
أ. حسان خضر – منظمة التجارة العالمية، الآليات والقواعد العامة والاتفاقيات – المعهد العربى للتخطيط – ابريل سنة ٢٠٠٥ – ص ١٤ ومابعدها.

وقد اثارت هذه الاتفاقية العديد من التساؤلات عن مدى جدواها اقتصاديا وعن كونها امتداداً لمعاهدة السلام السياسية فى كامب دافيد. كما انها تمثل الباب الواسع لدخول مصر فى علاقات اقتصادية وتجارية مع اسرائيل، مع ما لذلك من انعكاس على علاقاتها بباقى الدول العربية التى ترفض التطبيع من جهة، وتعتمد على المنتجات المصرية لاشباع حاجاتها من جهة اخرى. مما جعل البعض يطلق عليها الكويز السياسية.

وازاء ذلك ظهرت العديد من الآراء والأفكار لرجال الفكر الاقتصادي ما بين مؤيد ومعارض، ولكل منهما حججه ودلائله الوجيهة والتى لا يمكن اغفالها .. وإن كانت دائماً ما تكون المرجعية سياسية لكل وجهة نظر، فهناك علاقة وثيقة بين السياسة والاقتصاد، فعديد من الموضوعات لا يمكن علاجها اقتصاديا دون أن يكون لها خلفية سياسية، وبالعكس فقرارات السياسة غالبا ما تؤثر على الاقتصاد.

وقد انشغلت كثيراً بهذه الاتفاقية منذ التوقيع عليها فى نهاية عام ٢٠٠٤، واثارت لديّ نفس التساؤلات .. ولكني آثرت الانتظار حتى يتم تفعيلها على نحو يصبح معه من الممكن الحكم على مدى جدواها اقتصادياً.

وما يهمنا فى هذا المجال هو الجانب الاقتصادي لهذه الاتفاقية، وان كان ذلك لن يمنعنا من أن نتطرق إلى بعض الجوانب السياسية اللصيقة بها، وسنحاول أن ننحى هذه الجوانب السياسية بقدر المستطاع، لكى يخرج هذا العمل الاقتصادي فى إطار تخصصنا، تاركين لرجال السياسة الجانب السياسي.

وعليه سنقسم هذه الدراسة إلى فصلين نتناول فى الفصل الأول الدواعي والمبررات لابرام اتفاقية الكويز، ثم نتعرض فى الفصل الثانى لدراسة تحليلية لاتفاقية الكويز المصرية، وذلك على النحو التالى:

الفصل الأول: الدواعى والمبررات لإبرام اتفاقية الكويز.

المبحث الأول: من الجات واتفاقية منظمة التجارة العالمية إلى الكويز.

المبحث الثانى: مصر وتجارتها الخارجية قبل الكويز.

المبحث الثالث: الكويز الأردنية (تجربة مقارنة سابقة على الكويز المصرية).

الفصل الثانى: اتفاقية الكويز المصرية.

المبحث الأول: ماهية الكويز المصرية.

المبحث الثانى: التحليل الاقتصادى للكويز.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للكويز.

الفصل الأول

الدواعى والمبررات لابرام اتفاقية الكويز

مقدمة:

الكويز ، أو اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، عبارة اثارت ومازالت تثير تحفظ العديد من الاقتصاديين، ليست وليدة الساعة ولكنها ذات ابعاد وخلفيات تاريخية و اقتصادية معينة، بدأت منذ قيام منظمة التجارة العالمية فى أول يناير ١٩٩٥، والتى كانت مصر من بين الموقعين عليها من الدول العربية.

ويعد الهدف الرئيسي والمحورى الذى تسعى له منظمة التجارة العالمية (WTO) هو تحقيق حرية التجارة الدولية، ويتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية [١] :

١- خلق وضع تنافسي دولى فى التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية فى تخصيص الموارد.

٢- تعظيم الدخل القومى العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.

٣- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار فى السلع والخدمات بما يؤدى إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد، مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

٤- توسيع وخلق انماط جديدة لتقسيم العمل الدولى وزيادة نطاق التجارة العالمية.

---

(١) د. عبد المطلب عبد الحميد - الجات وآليات منظمة التجارة العالمية - الدار الجامعية - ٢٠٠٢ - ص ١٨٢.

٥- توفير الحماية المناسبة للسوق الدول لجعله يعمل فى بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.

٦- محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا فى التجارة الدولية بصورة أفضل.

٧- زيادة التبادل التجارى الدولي وتنشيط التجارة الدولية بين دول العالم على أسس وقواعد متفق عليها.

وتتحقق هذه الأهداف من خلال مجموعة من المبادئ هي [١] :

١ - مبدأ شرط الدولة الاولى بالرعاية.

٢ - مبدأ شرط المعاملة الوطنية.

٣ - مبدأ الخفض العام والمتوالي للرسوم الجمركية.

٤ - مبدأ الغاء القيود الجمركية.

٥ - مبدأ الشفافية.

وبالرغم من الاهداف المشروعة التي تصبو لها اتفاقية منظمة التجارة العالمية إلا أنها كانت الدافع والمحرك الأساسي لانعقاد اتفاقية الكويز. وعليه سنقسم هذا الفصل الى عدة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: من الجات واتفاقية منظمة التجارة العالمية إلى الكويز.

المبحث الثاني: مصر وتجارتها الخارجية قبل الكويز.

المبحث الثالث: الكويز الاردنية.

المبحث الرابع: ماهية اتفاقية الكويز وتحليلها الاقتصادي.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر د. مصطفى سلامه - قواعد الجات «الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية» - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع -١٩٩٨ ص ١٦: ص ١٩، وكذلك د. مجدي محمود شهاب ود. سوزي عدلي ناشد - اسس العلاقات الاقتصادية الدولية - منشورات الحلبي الحقوقية -٢٠٠٦ - ص ٢٢٥.

المبحث الأول

من الجات واتفاقية منظمة التجارة العالمية إلى الكويز

جاءت اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتحقق مصالح الدول المتقدمة اقتصادياً على حساب الدول النامية. ويبدو ذلك واضحاً من النظر فى أحكام اتفاقية الجات (GATT) عام ١٩٤٧ ومن بعدها أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية والتى انشئت بعد توقيع الاتفاقية فى مراكش ١٩٩٤، ودخلت حيز التنفيذ منذ أول يناير ١٩٩٥.

١- الجات والدول النامية:

وقعت اتفاقية الجات بعد الحرب العالمية الثانية كوسيلة لتحرر التجارة الدولية على أساس اعتمادها على فكرة الميزة النسبية التنافسية، التى تتمتع بها كل دولة، بشأن إنتاج سلع وخدمات معينة بأسعار وجودة وتقنية افضل من غيرها. إلا أن نظام الجات لم يلق فى تلك الأونة حماساً من الدول النامية للإنضمام إليه، لأنها كانت لاتزال تأخذ بنظام حماية التجارة الدولية مما جعل الجات منفراً لها ولا يتفق مع ظروفها الخاصة.

ولهذه الاعتبارات ظلت الجات تفتقد إلى العالمية [(١)]، حيث بدأت بعضوية ٢٣ دولة أغلبها من الدول الصناعية مع عدد محدود جداً من الدول النامية خصوصاً من دول أمريكا اللاتينية، إذا كان ينظر له على أنه منتدى للاغنياء. واتجهت الدول النامية إلى إنشاء منظمة أخرى موازية للجات تكون أكثر اهتماماً بظروفها الخاصة وأكثر استجابة لمتطلبات التنمية، فتم عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف " بالانتكاد " (UNCTAD) [(٢)] عام ١٩٦٤، ولم تعول الدول المنظمة لهذا المؤتمر أهمية كبيرة على تحرير التجارة الخارجية للدول النامية، ورفضت مبدأ عدم التمييز، إذ ارتأت وجوب أن يقوم النظام التجارى الدولى على أساس اعطاء مزايا خاصة للدول النامية دون

---

(١) د. مجدى شهاب – مرجع سابق – ص ٢٣٧، د. مصطفى سلامة – مرجع سابق – ص ١٣، د. نبيل حشاد – الجات ومنظمة التجارة العالمية – دار أبجى مصر للطباعة والنشر –سنة ١٩٩٩- ص ٨٥، د. عبد المطلب عبد الحميد – مرجع سابق – ص ١٨ ومابعدها.

(٢) United Nations Conference of Trade and Development.

غيرها، ومطالبة الدول الصناعية بتخصيص نسبة معينة من دخلها القومي لمساعدتها على تحقيق التنمية.

وازاء ذلك لم يجد الجات مفراً من ادخال تعديلات على الاتفاقية الأصلية يتم فيها التعامل مع الدول النامية معاملة خاصة وتفضيلية. وهذا ما حدث بالفعل حيث تم اضافة الجزء الرابع إلى الاتفاقية الذي اصبح نافذ المفعول سنة ١٩٦٦، وبمقتضى هذا التعديل تحققت تفضيلات ومعاملة متميزة للدول النامية خاصة من حيث اعفاء معظم السلع الصناعية التي تصدرها الدول النامية إلى أسواق الدول الصناعية من الرسوم الجمركية. وبناءً على هذا التعديل شهدت الفترة التي اعقبت سنة ١٩٦٦ انضمام عدد كبير من الدول النامية إلى الجات وايضاً الدول العربية. على اعتبار ان هذه التعديلات تتمشى مع متطلبات التنمية بالنسبة لها.

وقد انضمت مصر إلى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) عام ١٩٧٠ بعد عقدين من تطبيق سياسات اشتراكية وارتباط اقتصادى وتجارى بالكتلة الشيوعية. وتزامن الإنضمام مع سياسة عامة للدولة المصرية نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمى. وبدأت مصر خطوات جادة نحو الإصلاح الاقتصادى والمالى من خلال برنامج التكيف الهيلكى الأول مع صندوق النقد الدولى من ١٩٩١-١٩٩٢ ERSAP/I تلاه البرنامج الثانى ١٩٩٤ ١٩٩٥ ERSAP/II.

وبدأت مصر تجني ثمار هذا التحديث خلال النصف الثاني من التسعينات ومع بداية تطبيق التزاماتها وفقاً لاتفاقية منظمة التجارة العالمية[١].

وبذلك استطاعت الدول النامية ان تحقق تعديلات في الجات ليتمشى

---

(١) مقارنة التزامات دول منطقة الاسكوا في اتفاقيه منظمة التجاره العالميه واتفاقيات الشراكة الاوروبية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حالتا جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الامم المتحدة بنيويورك، ٢٠٠٥ - ص ٢٣

ESCWA/GRID/2005/10 October 2005

مع ظروفها الاقتصادية. فماذا كان الامر بالنسبة لاتفاقية منظمة التجارة العالمية؟

٢ - من اتفاقية منظمة التجارة العالمية الى الكويز:

اتفاقية منظمة التجارة العالمية، كغيرها من الاتفاقيات الدولية الجماعية والثنائية، اتفاقية لصالح الدول الصناعية المتقدمة على كافة المستويات في مواجهة الدول النامية. وقد خيل للبعض انها قد تحقق بعض الآثار الايجابية للدول النامية، بل يمكن القول انها الفخ الذي نصب للدول النامية، حيث تحاول كل منها الانضمام اليها لكي تصبح عضواً في منظومة التجارة الدولية والعولمة وتحرر التجارة وغيرها من المصطلحات الاقتصادية، مع اشتراط ادخال تعديلات على هيكل اقتصادها الداخلي ليتمشى مع شروط وظروف المجتمع الدولي الجديد.

فالدول النامية التى نجحت فى الانضمام إلى هذه الاتفاقية تخضع للمراقبة الدائمة والمستمرة فى تطوير قطاعاتها الاقتصادية المختلفة لتتمشى مع أحكام هذه الاتفاقية. أما الدول الساعية للانضمام إليها لتصبح جزءا من الاقتصاد الدولى، فإن المنظمة تغالي فى وضع القيود وبرامج الاصلاح الاقتصادى اللازم تنفيذها من أجل الموافقة على الانضمام إليها ولتصبح جزء من هذه المنظومة ولا تشذ عنها.

وبطبيعة الحال هناك ايجابيات للاتفاقية على اقتصاديات الدول النامية، إلا أن ما يهمنا هنا هو تحديد سلبيات الاتفاقية على الدول النامية لتكون نقطة البحث عن البديل المتمثل فى الكويز.

وقد تم رصد أهم سلبيات اتفاقية منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، فى دراسة قام بها بنك مصر[١] وصندوق النقد الدولى،[٢] والتى تمثلت فيما يلى:

---

(١) بنك مصر النشرة الاقتصادية «السنة السادسة والثلاثون» العدد الثامن ١٩٩٣. انظر في ذلك: د. نبيل حشاد - الجات ومنظمة التجارة العالمية اهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي - دار ايجي مصر للطباعة والنشر -١٩٩٩.

(٢) صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي: مايو ١٩٩٤.

أ - الالغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سيؤدي إلى ارتفاع اسعار استيراد الغذاء في الدول النامية، مما يؤثر بصورة ضارة على ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم المحلية.

ب - صعوبة التصدي من جانب الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة اقل وبجودة افضل، مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية، الامر الذي قد يساهم في حدوث أو زيادة معدلات البطالة.

ج - تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع دول الاتحاد الاوروبي أو الولايات المتحدة الامريكية تدريجياً. مما سيؤدي إلى آثار سلبية عليها وخاصة فيما يتعلق بقدرتها على تصريف هذه المنتجات في بيئة عالمية أكثر تنافسية.

د - تفرض الاتفاقية قيوداً على صادارات بعض الدول النامية من المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة، مثل القيود الكمية المفروضة على صادرات الملابس والمنسوجات، مما يعمل على الحد من زيادة صادراتها بمعدلات عالية (السوق ليست مفتوحة بالنسبة لها) بالاضافة إلى الآثار السلبية الاخرى للقيود والكمية.

هـ - قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو زيادة عجز الموازنة العامة في الدول النامية، أو عدم تنامي الايرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المتزايدة وكل ذلك سيعمل على زيادة الضرائب، وفرض ضرائب أو رسوم جديدة على الافراد والمشروعات، مما يكون له آثار سلبية على نفقة الانتاج.

و - الصعوبة الشديدة امام الدول النامية من المنافسة العالمية امام الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات، التي تتضمن الخدمات المصرفية وخدمات التأمين والملاحة والطيران المدني وذلك من شأنه ان يلحق اضراراً بالصادرات الخدمية للدول النامية.

وترى الدراسة أن ما يقلل من حجم هذه الآثار السلبية ما أوجدته الاتفاقية من تدابير لحماية الدول النامية - وعلى الأخص الدول الصغيرة التى يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ١٠٠٠ دولار سنوياً - وأهم تلك التدابير مايلى:

١ - امكانية الحصول على تعويضات عن الآثار السلبية الناتجة عن الانخفاض التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين والذي سوف يؤدي لارتفاع اسعار المنتجات الغذائية التي تستوردها من الدول المتقدمة، في شكل منح غذائية أو قروض ميسرة.

٢ - استمرار وجود الحصص الكمية على الصادرات من المنسوجات والملابس من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، مما سيتيح للدول الصغيرة امكانية اكبر في نمو حصصها التصديرية من هذه المنتجات بالمقارنة بالدول النامية الاخرى، مثل كوبا والبرازيل والدول الاقل نمواً مثل الفلبين.

٣ - تعطي الاتفاقية للدول الصغيرة فترة اكبر في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالاتفاقية من تخفيف الحواجز الكمية وغير الكمية، وبالتالي امكانية اكبر في التكيف مع الاوضاع الجديدة وتعديل هياكلها الانتاجية بالمقارنة بالدول الاخرى. فهي تعطي للدول الصغيرة فترة تزيد على خمس سنوات وتصل إلى عشر سنوات في سبيل تنفيذ التزاماتها، وبالتالي يمكنها دعم منتجاتها التصديرية وعدم فرض اجراءات منع الاغراق في وجه منتجاتها التصديرية إلى الدول المتقدمة. وعدم الالتزام بحدود الرسوم الجمركية على وارداتها من الدول الاخرى خلال فترة اكبر.

وهذا ما حدث بالنسبة لتصدير المنسوجات المصرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ فرضت عليها قيود كمية فى شكل نظام الحصص، حيث يستوعب السوق الأمريكى ٥٥ مليون دولار من الملابس الجاهزة باعتباره أقوى سوق استهلاكيا. وفى ذات الوقت منحت الاتفاقية للدول النامية فترة عشر سنوات من أجل تنفيذ التزاماتها ورفع القيود وتطبيق السياسة الحمائية تماماً على صادراتها خاصة من المنسوجات والملابس. وبدلاً من أن تحاول الحكومة المصرية، وقطاع المنسوجات (نسيج وملابس جاهزة)، على وجه خاص، تطوير أدائه وإدخال تكنولوجيا وتقنيات جديدة لتحسين مستوى إنتاجها واستغلال الموارد المتاحة لديها أفضل استغلال ممكن، ورفع الكفاءة الانتاجية لكي يستطيع أن يصمد أمام

حركات الانفتاح وحرية التجارة الدولية وبالتالى المنافسة الشرسة أمام الدول المصدرة له، اعتمدت مصر على ما تصدره إلى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول الاتحاد الأوروبى ولم تحسب حساب حلول عام ٢٠٠٥ سريعاً والغاء كافة القيود. ولم تجد أمامها مفرا غير التوقيع على الكويز كبديل عن نظام الحصص، والا خسرت مصر ما يقارب من ٤٧٠ مليون دولار هى حجم الصادرات المصرية إلى السوق ا لأمريكية. بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية السلبية الأخرى كارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات المعيشة وزيادة معدلات الفقر.

وبذلك أصبحت الكويز هى طوق النجاة، فى رأي صانعيها ، لصناعة المنسوجات والملابس المصرية من خطر تحرير التجارة والغاء نظام الحصص المعروفة سلفا منذ توقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثانى

مصر وتجارتها الخارجية قبل الكويز

دخلت مصر منظومة التجارة الدولية والعالمية بمجرد توقيعها على اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومنذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ فى أول يناير ١٩٩٥. واضحت جميع الاتفاقيات المتفرعة منها تمس كافة الجوانب الاقتصادية للدول الموقعة عليها، بل وأيضا مادعت إليه من إجراء تعديلات وإضافات وغايات اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

وتهدف هذه المنظمة إلى تحويل اعتماد تنظيم التجارة الدولية على التعريفات الجمركية دون اللجوء إلى القيود غير الجمركية لتحقيق نوع من الشفافية والعلانية فى المعاملات التجارية بين الدول، وبالرغم من كونها تتضمن معاملة تفضيلية وتمييزية للدول النامية، فى بعض الحالات.

واتفاقيات التجارة الجديدة تشكل تحدياً يفرض على الأنشطة الاقتصادية وخاصة فى مجال الخدمات المصرفية لما تتطلبه من دواعي التطور والتجويد والارتفاع بمستوى المنافسة على جميع المستويات فى الأسواق المحلية والاقليمية والدولية على السواء.

١ - الإصلاحات الاقتصادية المصرية:

تمشياً مع الاتجاه الجديد لتحرير التجارة الخارجية، أعلنت الحكومة المصرية فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى عن سياسة تحرير التجارة الخارجية، ودعم هذا البرنامج على مستويات ثلاثة[1]:

١- المستوى المحلى: قامت مصر بإجراء العديد من التعديلات للتشريعات القائمة، وإصدار التشريعات الجديدة التى تخدم أغراض تحرير التجارة الخارجية.

---

(١) العالم اليوم – رقم العدد ٣٩٣٩ – تاريخ ٢٠٠٤/١/١٠ – بقلم فؤاد محمد.

www.Kate٣.com

(ومنها قانون تخفيض التعريفة الجمركية، قانون الضرائب الصادر عام ٢٠٠٥، قانون الشركات، قانون حماية المستهلك ... وغيرها) وذلك لتوفير المناخ المناسب أمام المنتج المصرى للاستفادة من مزايا الاتفاقات والقدرة على المنافسة فى الأسواق الدولية.

٢- المستوى الاقليمي: تعمل مصر على تنمية علاقاتها التجارية على المستوى الافريقي، حيث وقعت مصر اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا المعروفة باسم اتفاقية الكوميسا [١] ، فى ٢٩ يونيو عام ١٩٩٨ مع ١٩ دولة افريقية تعطى للمنتجات المصرية حق الدخول إلى هذه الدول دون رسوم جمركية منذ أكتوبر ٢٠٠٠. وتضم الكوميسا ٢٠ دولية [٢] يصل عدد سكانها ٤٠٠ مليون نسمة ويصل اجمالى ناتجها المحلى ٤٠٠ مليار دولار.

وأهم الاهداف الرئيسية للسوق المشتركة (كوميسا) [٣]:

١ - التوصل إلى النمو المتواصل والتنمية المستدامة في الدول الاعضاء

---

(١) Common Market of Eastern and Southern Africa (COMESA) ففي ١٢/٢١/ ١٩٨١ تم التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق جنوب افريقيا PTA - Preferential trad Area ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٨٢/٩/٣٠. ونتيجة النجاح الذي حققته هذه الاتفاقية قررت الدول الاعضاء تطوير التعاون فيما بينها وذلك بإقامة السوق المشتركة لشرق جنوب افريقيا COMESA كخطوة جديدة نحو تحقيق الجماعة الاقتصادية الافريقية، وتم توقيع الاتفاقية في ١٩٩٤/١٢/٨ لتحل السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا محل اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية PTA . وقد انضمت مصر اليها في مايو ١٩٩٨.

انظر في تفاصيل الاتفاقية: www. Comesa.int

(٢) تضم الكوميسا في عضويتها ٢٠ دولة بيانها كالتالي:
مصر - انغولا - بوروندى - جزر القمر - جمهورية الكونغو الديمقراطية - جيبوتي - اريتريا - اثيوبيا - كينيا - مدغشقر - ملاوي - موريشيوس - ناميبيا - رواندا - سيشل - السودان - سوازيلاند - اوغندا - زامبيا وزيمبابوي.
وقد جمدت انغولا عضويتها وانضت الجماهيرية العربية الليبية الى الاتفاقية في حزيران / يونيو ٢٠٠٥.

(٣) www. Comesa.int

وذلك عن طريق تشجيع هيكل انتاج وتسويق متوازن ومتناسق.

٢ - دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وكذا التبني المشترك لسياسات الاقتصاد الكلي وبرامجه وذلك لرفع مستويات المعيشة السكانية وتشجيع العلاقات الحميمة بين الدول الاعضاء.

٣ - التعاون في خلق مناخ مواتي للاستثمار المحلي والاجنبي العابر للحدود.

٤ - التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم.

٥ - التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والامن والاستقرار بين الدول الأعضاء وذلك لتقوية اواصر التنمية الاقتصادية في المنطقة.

ووفقاً لهذه الاتفاقية يتم اعفاء كل السلع ذات المنشأ من الدول الأعضاء (بحد أدنى ٤٥٪ للقيمة المضافة محلياً) من الرسوم الجمركية، وذلك بصورة تدريجية حتى تصل إلى ١٠٠ ٪ في اكتوبر ٢٠٠٠. ويتم انشاء اتحاد جمركي بين الدول الاعضاء بحلول عام ٢٠٠٤ واتحاد نقدي بحلول عام ٢٠٢٥. [١]

اما على **المستوى العربي** فقد اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين المنعقدة بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة قراره رقم ١٣١٧ بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩ بشأن الاعلان عن اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى [٢]، وذلك لتفعيل اتفاقية

---

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - مرجع سابق - ص ٢٥ وما بعدها.

(٢) لقد وقعت الدول العربية برنامجاً تنفيذياً لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى GAFTA بحلول عام ٢٠٠٥. حيث يتم التحرير التدريجي للتجارة البينية العربية وصولاً الى الرفع الكامل للتعريفة الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.
أنظر في تفصيل ذلك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص ٢٥ وما بعدها.

تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ووصولاً إلى اقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تتماشى مع اوضاع واحتياجات الدول العربية بعضها البعض، وتنمية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي، وتكون خطوة عملية اولى نحو بناء تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية.

وبالفعل تم الاعلان عن قيام منظمة تجارة حرة عربية كبرى خلال عشر سنوات ابتداء من ١٩٩٨/١/١ وفقاً لاحكام اتفاقية التيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية - التى عقدت بين الدول الاعضاء فى جامعة الدول العربية فى ٢٧/ فبراير/ ١٩٨١ - وتتماشى هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها الحاكمة للتجارة الدولية.

وبناءً على هذه الاتفاقية تقوم الدول العربية الاعضاء في المنطقة بتطبيق الشريحة الخاصة من التخفيض المتدرج بنسبة ١٠٠٪ على الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الاثر المماثل في إطار تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية.

وبالرغم من اهمية هذه الاتفاقية إلا ان هناك العديد من العقبات امام تفعيلها على نحو حقيقي اهمها [١] : غياب الشفافية والمعلومات في التعامل بين الدول الاعضاء، الاستثناءات التي تتخذ من جانب واحد من قبل دولة عربية معينة وتطبق على السلع العربية المستوردة في إطار منطقة التجارة الحرة دون الحصول على موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عدم وضوح الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل، التعسف في تطبيق الاشتراطات البيئية والصحية والامنية والدينية والحجر الزراعي، والمبالغة في فرض الشروط على السلع العربية المستوردة، كمواصفات التعبئة والتغليف وتعددية الجهات والاختبارات التي تخضع لها السلع في ظل غياب قواعد المنشأ التفضيلية،

---

(١) لمزيد من التفاصيل هذا الموضوع انظر: د. هشام محمد احمد عمارة - الاتجاهات الحديثة فى التكتلات الاقتصادية الشرق أوسطية - رسالة دكتوراه - الاسكندرية - ٢٠٠٤ ص ٤٣١: ص ٤٣٤.

بالإضافة إلى الخلافات السياسية والمصالح الاقتصادية المتضاربة بين الدول العربية.

وهناك مشكلة تواجه صناعة النسيج المصرية حيث إن تحرير التجارة العربية البينية، فى اطار اتفاقية التيسير العربية، ستعرض مصر لغزو المنتجات النسيجية السورية والتونسية والاردنية وغيرها بتكلفة اقل وقدرة تنافسية اعلى من المنتج المصري. كما ان هناك خطر قيام بعض الدول العربية باستيراد قماش من دول جنوب شرق آسيا وتضع عليه منشأها وتقوم باعادة تصديره لمصر بجمارك صفر٪، ويتطلب ذلك وضع قواعد منشأ عربية، اضف إلى ذلك انه قد تم الاتفاق في الاتحاد العربي للصناعات النسيجية على ان تكون القواعد وفقاً لما هو مقرر في اتفاقية المشاركة الاوروبية، بما يعمل على تحقيق المنشأ التراكمي للدول العربية.

وعلى المستوى الثنائي يوجد عدة مناطق حرة ثنائية بين مصر والعديد من الدول العربية وهي على النحو التالي [1] :

- اتفاقية تجارية وجمركية بين حكومة جمهورية مصر العربية والجماهيرية الليبية في ٣ ديسمبر ١٩٩٠.

- اتفاق تجاري بين حكومة جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية في ١٩ يوليو ١٩٩١.

- اتفاقية للتبادل الحر بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية التونسية في ٥ مارس ١٩٩٨.

- اتفاقية للتبادل بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة المغربية في ٢٧ مايو ١٩٩٨.

- البرنامج التنفيذي لدعم التبادل التجاري بين جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية في ١٠ ديسمبر ١٩٩٨.

---

(١) www.mfti.gov.eg/agreements.

- البرنامج التنفيذي لدعم التبادل التجاري بين جمهورية مصر العربية والجمهورية اللبنانية في ١ يناير ١٩٩٩.

- بروتوكول تنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة بين جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية العراق في ١٨ يناير ١٩٩٨.

٣ - **المستوى الدولي:** انضمام مصر إلى عضوية منظمة التجارة العالمية في ابريل عام ١٩٩٤، وقد بدأت في نفس العام مفاوضاتها مع الاتحاد الاوروبي لعقد اتفاق مشاركة يحل محل اتفاق التجارة التفضيلية الموقع في ١٨ يناير عام ١٩٧٧، وتم بالفعل توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي (٢٥ دولة اوروبية) [١] ، منذ يونيه ٢٠٠٤ وبدون جمارك، حيث يتم اعفاء صادرات السلع الصناعية المصرية لدول الاتحاد الاوروبي من الرسوم الجمركية بمجرد دخول الاتفاقية حيز النفاذ، بينما تعفى الصادرات من السلع الصناعية الاوروبية لمصر من الرسوم الجمركية طبقاً لاوقات وقوائم محددة بالاتفاقية. هذا ويبلغ سكان السوق الاوروبية وحدها ٤٥٠ مليون نسمة تقريباً، يمكنها استيعاب كميات كبيرة من الملابس المصرية لانها تحتل وحدها النصيب الاكبر من صادرات الملابس على مستوى العالم. وتشترط اتفاقية المشاركة الاوروبية ان يكون الغزل المستخدم مصرياً، تجرى عليه عمليتا التجهيز والطباعة حتى تمنح شهادة منشأ اوروبية. ويوضح الجدول التالي اهم الانصبة السوقية وأهم المنافسين في السوق الاوروبية في الفترة ما بين ١٩٩٩ - ٢٠٠٢ [٢].

---

(١) الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي European Union (EU) بحسب الترتيب الزمني للعضوية: ايطاليا - المانيا - بلجيكا - فرنسا - لوكسمبورغ - هولندا - ايرلندا - المملكة المتحدة - الدانمارك - اليونان - اسبانيا - البرتغال - السويد - فنلندا - النمسا - استونيا - بولندا - جمهورية التشيك - الجمهورية السلوفاكية - سلوفينيا - قبرص - لاتفيا - ليتونيا - مالطا - هنغاريا.

(٢) العالم اليوم - رقم العدد ٤٩٤٣ - ٢٠٠٤/١/١٤ - بقلم جيهان الصاوي.

الدولة	النصيب السوقي %
١ - الصين الكبرى	١٤،٤٨
٢ - تركيا	٩،٤٩
٣ - هونج كونج	٧،١٣
٤ - تونس	٤،٦٥
٥ - رومانيا	٤،٤٥
٦ - الهند	٤،١٦
٧ - المغرب	٤،١٤
٨ - بنجلاديش	٣،٩٥
٩ - بولندا	٣،٣٣
١٠ - اندونيسيا	٢،٩٩
١١ - تايلاند	١،٨٢
١٢ - المجر	١،٧٩
١٣ - كوريا	١،٥٠
١٤ - باكستان	١،٤٧
١٥ - مصر	٠،٤٦

أضف إلى ذلك دخول مصر فى مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٩٩ لاقامة منطقة تجارة حرة، إلا أنه وحتى الآن لم تتعد هذه المفاوضات مجرد مشاورات لم تدخل بعد حيز التنفيذ، بالرغم من أقامة الولايات المتحدة الأمريكية منطقة تجارة حرة مع اسرائيل والمغرب والأردن والبحرين. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن إقامة منطقة تجارة حرة مع مصر أداة ضغط لتحقق بواسطتها العديد من الإصلاحات الاقتصادية الداخلية في مصر وأيضا كأداة لتحقيق التعاون الاقتصادي بين مصر واسرائيل كخطوة نحو زحف العلاقات التجارية بين اسرائيل والدول العربية الأخرى.

إذن لم ولن تكون مصر بمعزل عن التجارة الدولية، حتى مع انتهاء نظام الحصص فى أول يناير عام ٢٠٠٥. ولكن مع دخول مصر فى هذه العلاقات الدولية ماهو وضع الاقتصاد المصري سواء الداخلي أو الدولي؟ هذا ماسنتعرض إليه فيما يلى:

٢- حالة الاقتصاد المصرى قبل الكويز:

الاقتصاد المصرى - كشأن اقتصاد الدول النامية، بل وبعض الدول المتقدمة - يعانى العديد من الأزمات الاقتصادية على عدة مستويات:

١- فعلى مستوى الميزان التجارى: تعانى مصر من عجز فى ميزانها التجاري حيث كان حجم المعاملات التجارية لمصر فى العام المالى ٢٠٠٣-٢٠٠٤ على النحو التالى [١] :

---

(١) الاهرام الاقتصادي - عدد ١٨٧٩ - ٢٠ يناير ٢٠٠٥.

جدول الصادرات والواردات المصرية عن عامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٤
متضمنة الصادرات البترولية والمعاد تصديرها
وتجارة المناطق الحرة

البيان	من يناير - سبتمبر عام ٢٠٠٣ (مليار جنيه)	من يناير - سبتمبر عام ٢٠٠٤ (مليار جنيه)
اجمالي الصادرات	٢٧،٠٦	٣٤،٨٦
اجمالي الواردات	٤٦،٣٥	٥٦،٦٧
الميزان التجاري	- ١٩،٢٩	- ٢١،٨١

يتضح من هذا الجدول ان الصادرات المصرية قد ارتفعت لتصل إلى ٣٤،٨٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٤، مقابل ٢٧،٠٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٣ عن نفس الفترة من يناير - سبتمبر. كما زادت ايضاً الواردات المصرية إلى ٥٦،٦٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ مقابل ٤٦،٣٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٣. وبذلك ارتفع العجز في الميزان التجاري إلى ٢١،٨١ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ مقابل عجز مقداره ١٩،٢٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٣.

وقد اوضح ذلك التقرير الاقتصادي لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء الصادر يناير عام ٢٠٠٥، واشار إلى ان قيمة صادرات المواد الخام والقطن ارتفعت خلال الفترة من يناير حتى سبتمبر عام ٢٠٠٤ إلى ٥١٤٥ مليون جنيه مقابل ٣٤٢٧ مليون جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٣. ويمكن توضيح هذه المعدلات على النحو التالي:

جدول الصادرات المصرية إلى الخارج عن فترتي

يناير - سبتمبر ٢٠٠٣، ٢٠٠٤

الصادرات (حسب درجة التصنيع) دون المعاد تصديرها	يناير - سبتمبر ٢٠٠٣ (مليون جنيه)	يناير - سبتمبر ٢٠٠٤ (مليون جنيه)
اجمالي الصادرات الوطنية	٢٧٠٥٣	٣٤٨١٦
المواد الخام والقطن	٣٤٢٧	٥١٤٥
السلع نصف مصنوعة وتامة الصنع	١١٤٥٨	١٣٦٤٢
اصناف متنوعة - المناطق الحرة	١٧٠٧	٢٠٧٨

وتقدر التجارة الخارجية لمصر بحوالي ٢٨،٥ مليار دولار توزع على النحو التالي: (١)

المنطقة	الصادرات	الواردات
اوروبا	٪٤١	٪٣٢
امريكا	٪٣٥	٪٢٤
الدول العربية	٪١٢	٪٧
آسيا	٪١٠	٪١٥
شرق اوروبا	٪٦	٪٩
افريقيا	٪٢	٪١
روسيا	٪١	٪١

(١) www.Kate 3.com.

الكويز.. المخاطر والآثار - ندوة بالاسكندرية في ٢٠٠٤/١٢/١٧.

وطبقا لاحصائيات رسمية أخرى [1] يصل حجم الصادرات المصرية من قطاع المنسوجات إلى ٤٢ ٪ إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ٣٨ ٪ إلى الاتحاد الأوروبي و ٢ ٪ إلى الدول الأخرى.

وأيا كانت صدق هذه الاحصائيات فإن حجم الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية - سواء كانت بنسبة ٤٢ ٪ أو ٣٥ ٪ - تمثل نسبة مرتفعة لا يستهان بها ولا يمكن التضحية بها، خاصة أن الاتحاد الأوروبي مكون من ٢٥ دولة أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي دولة واحدة كبيرة.

اما من حيث نوع السلع موضوع الصادرات فيمثل البترول ٢٤٪ من اجمالي الصادرات والباقي مقسم على النحو التالي [2] :

حديد وصلب	٤ ٪
ملابس جاهزة	٢،٥ ٪
ادوية	٢ ٪
منسوجات قطنية	٢ ٪
سجاد	١ ٪
المونيوم	اقل من ١ ٪
موالح	١ في الالف

وإذا كانت اتفاقية الكويز تتعلق على نحو خاص بصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الأسواق العالمية المستوردة لهذه السلع، حيث يصل حجم تعاملاتها سنويا إلى ١١٠ مليار دولار فى المنسوجات والملابس الجاهزة، فإن مصر تختص بنسبة ١ ٪ من حجم السوق الأمريكية فى هذه الصناعة. حيث حققت الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية ما يزيد عن مليار دولار عام ٢٠٠٣. إذ بلغت ماقيمته

(١) الاهرام الاقتصادي - رقم العدد ١٨٧٥ - ٢٠٠٤/١٢/١٣ - بقلم شهيرة الرافعي.

(٢) www. Kate 3.com
الكويز.. المخاطر والآثار - ندوة بالاسكندرية في ٢٠٠٤/١٢/١٧.

١١٤٣،٨ مليون دولار، وتركزت الصادرات على وجه خاص في الملابس الجاهزة والمنسوجات التي بلغت قيمتها ٤٦٤،٢ مليون دولار عام ٢٠٠٣. ويوضح الجدول التالي حجم الصادرات المصرية عن عامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ [١].

اجمالي الصادرات المصرية عام ٢٠٠٣	١١٤٣،٨ مليون دولار
اجمالي الصادرات المصرية عام ٢٠٠٢	٩٤٢،٥ مليون دولار
معدل الزيادة بالدولار	٢٠١،٣ مليون دولار
بالنسبة المئوية	٢١،٤ ٪

ويوضح هذا الجدول الوزن النسبي للصادرات المصرية من الملابس الجاهزة والمنسوجات من اجمالي الصادرات:

اجمالي الصادرات من الملابس الجاهزة والمنسوجات عام ٢٠٠٣	٤٦٤،٢ مليون دولار
اجمالي الصادرات من الملابس الجاهزة والمنسوجات عام ٢٠٠٢	٤١٦،٥ مليون دولار
معدل الزيادة بالدولار	٤٧،٧ مليون دولار
بالنسبة المئوية	١١،٤٦ ٪

ويمكن تحديد الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الامريكية خلال عام ٢٠٠٤ على النحو التالي [٢] :

---

(١) الاهرام - رقم العدد ٤٣٠٧٦ - ٢٠٠٤/١١/١٣ - بقلم رأفت سليمان.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - عن الاهرام الاقتصادي - عدد ١٨٧٥ - ٢٠٠٤/١٢/١٣.

السلع	القيمة (مليون دولار)	الكمية (الف طن)
- حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية	١٨،٢٦	١٩،٨٢
- منتجات المملكة النباتية	٦،١٠	٥،٤٤
- شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية ومنتجاتها	٠،٦	٠،٠٢
- منتجات صناعة الاغذية «مشروبات» سوائل كحولية وخل	٣،٠٣	٤،٨١
- منتجات معدنية	١٠٩،٧٩	٤٤٨،٠٤
- منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها	١،٢٣	٠،٤١
- راتنجات ولدائن صناعية، سيليوز ومطاط	٠،٢٩	٠،٣٤
- جلود، وفراء ومصنوعات لهذه المواد	٠،٠١	٠٠٠
- خشب، فحم خشب، مصنوعات خشبية، فلين	٠،٠٢	٠،٠٤
- مواد مستعملة في صناعة الورق، ورق مقوى...	٠،٠٨	٠،٠٤
- مواد نسيجية ومصنوعات هذه المواد	١٦٩،٣٩	٢٢،٥٥
- مصنوعات من حجر او جبس او اسمنت او حرير صخرى	٤،٧٧	١٠،٨٣
- لؤلؤ واحجار كريمة وشبه كريمة، معادن ثمينة، معادن	٠،٠١	٠،٠٠
- معادن عادية ومصنوعاتها	٨١،٢٨	١٨٩،٥٦

السلع	القيمة (مليون دولار)	الكمية (الف طن)
- آلات واجهزة ومعدات كهربائية واجزاؤها	٠،٢٠	٠،٠٢
- معدات النقل	٠،٠١	٠،٠١
- ادوات واجهزة للبصريات والفوتوغرافياوالسينما..	٠،٠١	٠،٠٠
- اصناف مصنوعة غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر	٢،٢٦	٢،١٨
- تحف فنية، قطع للمجموعات، قطع اثرية	٠،٠٢	٠،٠٠١
الاجمالي	٣٩٦،٨٢	٧٠٤،١٠

ويتضح مما سبق اتساع حجم الصادرات المصرية وخاصة من الملابس الجاهزة والمنسوجات التي تمثل نحو ٤٥٪ من اجمالي صادرات مصر الصناعية، ويستحوذ السوق الامريكي وحده ما يقارب ٤٠٪ من صادراتها والباقي موزع على دول اوروبا وباقي دول العالم.

ومع ذلك لم تكن مصر قبل الغاء نظام الحصص (الكوته) تستكمل حصتها بالكامل المعفاة من الجمارك بل كانت تستكمل هذه الحصة من دول جنوب شرق آسيا. وكان من المتوقع بعد الغاء نظام الحصص في يناير ٢٠٠٥ ان يرتفع ثمن المنتج المصري عن مثيله من منتجات دول جنوب شرق آسيا بنسبة تزيد عن ٣٠٪، وذلك بسبب ارتفاع الرسوم الجمركية والتي قد تصل إلى ٣٥٪، مما سيترتب عليه بطبيعة الحال انعدام القدرة التنافسية للمنتج المصري ومن ثم انخفاض معدلات الانتاج، وما يستتبع ذلك من انخفاض معدلات النمو وزيادة حجم البطالة.

٢- من حيث العمالة: تعانى مصر من مشكلة الانفجار السكانى حيث وصل تعدادها ما يقارب من ٧٦ مليون نسمة حتى نهاية عام ٢٠٠٦، كما أن معدلات البطالة فيها مرتفعة. ولذلك فكافة الخطط والبرامج الاقتصادية تهدف إلى تشغيل أكبر قوة عاملة. وبالنظر إلى قطاع الغزل والنسيج حيث

يعمل فيه ما يتراوح بين ٤٠ - ٥٠٪ من حجم القوة العاملة في مصر سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في خمس صناعات متداخلة، ولا توجد مرحلة منها تستقل عن الأخرى سواء الغزل أو الصباغة أو التجهيز أو النسيج، كما أن كل قرار خاص بصناعة أيا منها يؤثر فى الصناعة الأخرى.

وبانتهاء نظام الحصص في بداية عام ٢٠٠٥ كان من المتوقع ان ترتفع معدلات البطالة حيث يفقد ما يقارب ١٥٠ الف فرصة عمل[١] ، مما يمثل مشكلة حقيقية على الاقتصاد المصري لم يحسب حسابها، أو لم تضع الحكومة المصرية برامج استيعاب هذا القدر من القوة العاملة المعطلة.

وبحسب مؤشرات المركز المصري للدراسات الاقتصادية فإن معدل البطالة السافرة في مصر عام ٢٠٠٢ بلغ ٨،٨٪ من حجم قوة العمل. كما ان هناك تقارير دولية تحدد هذا المعدل بـ ٩،٩٪ عام ٢٠٠٣. وهو ضعف معدل البطالة الطبيعية «الاحتكاكية» التي وصلت نسبتها إلى ٤٪.

ويبلغ معدل البطالة في مصر ما يساوي ١،٥ مليون عامل. وتشير تقارير دولية انه يبلغ ١،٩ مليون متعطل يتركز معظمهم بين الشباب وخاصة خريجي الجامعات والمدارس الثانوية، ويحذر المركز المصري للدراسات الاقتصادية من هذه المشكلة موضحاً ان الامر يستلزم توليد حوالي ٦٣٨ الف فرصة عمل سنوياً. ويرى صندوق النقد الدولي ان مصر عليها ان تحقق نمواً سنوياً نسبته ٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي لتتمكن من ايجاد ٦٠٠ الف فرصة عمل للوافدين الجدد إلى سوق العمل والعاطلين عن العمل[٢] .

وعليه اذا كانت مؤشرات البطالة تزيد بهذه الصورة في مصر فما هو الوضع بعد الغاء نظام الحصص وانخفاض حجم الانتاج وقوة المنافسة الاجنبية للصناعة المصرية؟

تشير التقديرات الرسمية ان اجمالي البطالة في مصر يصل إلى نحو

---

(١) www.islamontive.net - Egyptians wake up to Controversial Israeli Trade Deal - 18/12/2004.

(٢) الاهرام - رقم العدد ٤٣٠٧٦ - ٢٠٠٤/١١/١٣ - رأفت سليمان.

٢،٢ مليون نسمة في الوقت الذي تسجل فيه القوة العاملة زيادة مستمرة حيث ارتفعت من ٢٠ مليونا و٦٧٩ الف نسمة في الربع الأول من عام ٢٠٠٤ إلى ٣١ مليون نسمة في الربع الاخير من نفس العام.

والجدول التالي يوضح الزيادة المطردة في معدلات البطالة في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥ [١] :

تاريخ البيان	القيم ٪
٢٠٠٠/١٢/٣١	٨،٩٨
٢٠٠١/١٢/٣١	٩،٢٢
٢٠٠٢/١٢/٣١	١٠،١٧
٢٠٠٣/١٢/٣١	١٠،٦٤
٢٠٠٤/١٢/٣١	١٠،٤٧
٢٠٠٥/١٢/٣١	١١،٧

٣ - حجم العلاقات التجارية المصرية الاسرائيلية:

وقعت مصر معاهدة السلام المعروفة باسم كامب دافيد فى عام ١٩٧٩. كمعاهدة سياسية تعطي الحق للدولة المصرية فى استرداد أراضيها من براثن الاحتلال الاسرائيلي على عدة مراحل. وبالتالى فهى معاهدة سياسية، وإن كان اثرها قد امتد إلى دخول مصر فى علاقات تجارية مع اسرائيل.

بل انه منذ ذلك التاريخ تحاول اسرائيل الدخول فى حركة تبادل تجاري ثنائي بين البلدين من جهة، وبينها وبين الدول العربية من جهة أخرى. ولا يخفى على الفطنة أن هذه العلاقات كانت قائمة بين اسرائيل ومصر والدول العربية ولكن بصورة غير معلنة. فالتطبيع السياسي قائم، إذن، منذ ١٩٧٩ إلا أن التطبيع الاقتصادى [٢] الذي يعطي للمنتجات الاسرائيلية حق الدخول العلني والرسمي للسوق المصرية والأسواق العربية ظل دائماً الجائزة الكبرى

(١) بوابة معلومات مصر www.idc.gov.eg/Indicators Result - Details.asp? Indicators ID.

(٢) www. elosboa.com
كامب دافيد اقتصادية.. الكويز تجهض السوق العربية وتحي الشرق اوسطية.

التى فشلت اسرائيل فى الحصول عليها رغم كل الاعتداءات التى شنتها على البلدان العربية ، سواء لرفض ا لشعوب العربية، بما فيها مصر، استهلاك أي سلعة عليها علامة تجارية اسرائيلية أو تحتوى على مكون اسرائيلى، أو لأن الدول العربية كانت ترى أن حدوث التطبيع الاقتصادي يتوقف على انهاء الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس وحل مشكلة اللاجئين بالعودة والتعويض، وإزالة الأسلحة النووية الاسرائيلية التى تشكل ابتزازا دائما للدول العربية ، وعلى رأسها مصر، وذلك ضمن شرق أوسط خال من اسلحة الدمار الشامل طبقا لدعوة الرئيس المصرى.

فواقع الأمر يدل على أن هناك علاقات تجارية بين مصر واسرائيل، بل والدول العربية واسرائيل أيضاً، وان كانت تتم بصورة غير معلنة، أو بدون الدخول فى اتفاقيات واضحة فى هذا الصدد.

وتدل المؤشرات [١] أن حجم التجارة العربية مع اسرائيل بلغ ١٩٣ مليون دولار عام ٢٠٠٣، منها صادرات عربية بمقدار ٦٨ مليون دولار، وواردات اسرائيلية بمقدار ١٢٥ مليون دولار. وتتصدر الأردن القائمة ، بتجارة بلغت ١٣٠ مليون دولار، بنسبة ٦٧,٨ ٪ من اجمالي التجارة مع اسرائيل - ويرجع هذا الارتفاع إلى توقيع الأردن لاتفاقية الكويز منذ سنة ١٩٩٩ مما أدى إلى زيادة حركة الاستيراد من اسرائيل - حيث بلغت صادرات الأردن لاسرائيل ٤٤,٥ مليون دولار، بينما بلغت وارداتها منها ٨٦,٧ مليون دولار.

وجاءت مصر فى المرتبة الثانية من حيث حجم التجارة مع اسرائيل ، حيث وصلت إلى ٤٨,٦ مليون دولار بنسبة ٢٤,٩ ٪ من اجمالي التجارة مع اسرائيل، وتبلغ الصادرات المصرية ٢٢,١ مليون دولار، بينما بلغت الواردات ٢٦,٥ مليون دولار. ويتوقع الخبراء ، أن تساهم اتفاقية الكويز فى زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر واسرائيل ليصل إلى ١٠٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٥، و ٢٥٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٧. هذا وتشكل التجارة بين اسرائيل وكل من مصر والأردن ٩٢,٧ ٪ من اجمالي التجارة العربية مع اسرائيل.

---

(١) www.alyaum.com - الكويز معاهدة عربية مكلفة سياسياً وغير مضمونة النتائج اقتصادياً.

ويبين الجدول التالي حركة التجارة بين اسرائيل والدول العربية عام ٢٠٠٣ [١] :

اسم الدولة	حجم التبادل التجاري مع اسرائيل (مليون دولار)	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	النسبة المئوية
الاردن	١٣١،٢٠٠	٤٤،٥	٨٦،٧	٦٧،٨ ٪
مصر	٤٨،٦١٠	٢٢،١١٠	٢٦،٥٠٠	٢٤،٩ ٪
المغرب	٧،٨٤٠	١،١٤٠	٦،٧٠٠	
جيبوتى	١،٢٧٠	٠،١٧	١،١٠٠	
السعودية	١،٢٧٠	٠،١٧	١،١٠٠	
الامارات العربية المتحدة	٠،٩٠٤	٤٠٠٠ دولار	٠،٩٠٠ الف دولار	
لبنان	٠،٨٠٢	٢٠٠٠ دولار	٨٠٠ الف دولار	٧،٣ ٪
الجزائر	٠،٥٠١	١٠٠٠ دولار	٥٠٠ الف دولار	
العراق	٠،٥٠٢	٢٠٠٠ دولار	٥٠٠الف دولار	
قطر	٠،٥٤٢	١٠٠٠ دولار	٢٠٠:٣٠٠الف دولار	
تونس	٠،٥٤٢	١٠٠٠ دولار	٢٠٠:٣٠٠الف دولار	
عمان	٠،٥٤٢	١٠٠٠ دولار	٢٠٠:٣٠٠الف دولار	
موريتانيا	٠،٥٤٢	١٠٠٠ دولار	٢٠٠:٣٠٠الف دولار	

اما عن حركة التبادل التجاري خلال عام ٢٠٠٤ فقد وصل حجم التبادل التجاري بين اسرائيل والدول العربية ١٨٠ مليون دولار [٢] . وتم توجيه معظم صادرات اسرائيل إلى كل من السلطة الفلسطينية ومصر والاردن ودول الخليج العربي والعراق.

---

(١) فادي ابو حسان - التطبيع الاقتصادي الاسرائيلي - اتفاقيات الكويز نموذجاً - مجلة الوحدة الاسلامية الصادرة عن تجمع العلماء المسلمين في لبنان - السنة الخامسة - عدد ٤٨ - نوفمبر ٢٠٠٥.

www.alwahdaalislamyia.net

www.whyusa.net

(٢) ارتفاع التبادل التجاري بين اسرائيل والدول العربية - ٢٠٠٥/٢/٨.

فارتفعت حجم الصادرات الصناعية الاسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية بمعدل ٩٪ خلال عام ٢٠٠٤ ليبلغ ٣٦٧ مليون دولار. وشملت هذه الصادرات المنتجات الغذائية ومنتجات البلاستيك والمطاط والمنتجات المعدنية والكيماويات والمواد الخام الصناعية للبناء والانشاء ومعدات الاتصالات الالكترونية.. وغيرها.

اما الصادرات الاسرائيلية إلى الاردن فقد ارتفعت بمعدل ٥٥٪ لتبلغ ١٣٤ مليون دولار، وتم تسجيل معظم الزيادة في حجم صادرات منتجات النسيج والالبسة ومنتجات الجلود والخشب والاثاث.

اما الصادرات الاسرائيلية إلى مصر، فقد ارتفع حجمها بمعدل ١١٪ ليبلغ ٢٩،٢ مليون دولار.

وارتفعت الصادرات الاسرائيلية إلى العراق بمعدل ١٠٪ من ٠،٥ مليون دولار عام ٢٠٠٣ إلى ٥ مليون دولار عام ٢٠٠٤، وشملت المنتجات الامنية والاستهلاكية وادوات النقل ومنتجات البلاستيك والمطاط وتعدين المعادن.

كما ارتفعت الصادرات الاسرائيلية إلى دول الخليج العربي بمعدل ١١٠٪ عن العام ٢٠٠٣ لتبلغ ١,٩ مليون دولار.

أما عن حجم الصادرات المصرية إلى اسرائيل وحجم الواردات المصرية الاسرائيلية من اسرائيل عن عام ٢٠٠٣ فهي على النحو التالي [1] :

---

(١) العالم اليوم - رقم العدد ٤٢١ - ٢٠٠٢/١٢/١٤ - نجلاء الرفاعي.

اجمالي الصادرات المصرية إلى اسرائيل

عن عام ٢٠٠٣

البند الجمركي (MS Code)	الوصف (نوع السلع)	الصادرات المصرية إلى اسرائيل عام ٢٠٠٣ (مليون دولار)	النسبة من اجمالي الصادرات المصرية إلى اسرائيل
الفصل ٢٨	منتجات كيماوية غير عضوية مركبات عضوية وغير عضوية من معادن ثمينة	٥.٤٤	٢٥ ٪
الفصل ٢٧	وقود معدني، زيوت معدنية ومنتجات تقطير هذه المواد، مواد قارية وشموع	٢.٦٦٩	١٢ ٪
الفصل ٦٨	مصنوعات من حجر او جبس او اسمنت او حرير صخري استبوس اميانت اوميك	١.٨٥١	٨ ٪
الفصل ٧	خضر ونباتات طازجة او مبردة	١.٨٣٢	١٤ ٪
الفصل ٢٥	ملح، كبريت، اتربة واحجار، جص، كلس او اسمنت	١.٠٢٧	٥ ٪
باقي المنتجات		٩.٢٨٦	٤٢ ٪
اجمالي		٢٢.١٠٥	١٠٠ ٪

اجمالي الواردات المصرية من اسرائيل (١)

البند الجمركي (MS Code)	الوصف (نوع السلع)	الواردات المصرية من اسرائيل عام ٢٠٠٣ (مليون دولار)	النسبة من اجمالي الواردات المصرية من اسرائيل
الفصل ٢٨	منتجات كيماوية غير عضوية مركبات عضوية وغير عضوية من معادن ثمينة	٤،٨٥٦	٪ ١٨
الفصل ٤٨	ورق، ورق مقوى، مصنوعات من عجائن السليلين ومن ورق مقوى	٤،٦١٤	٪ ١٧
الفصل ٣٩	راتنجات لدائن صناعية، اسيرات واثيرات السليلوز ومصنوعات هذه المواد	٣،١٩٩	٪ ١٢
الفصل ٦٢	البسة وتوابع البسة من غير المصنرات	٢،٨٤٤	٪ ١١
الفصل ٨٤	مراجل، آلات، اجهزة وادوات آلية واجزاءها	٢،١٣٣	٪ ٨
باقي المنتجات		٨،٨٥٥	٪ ٣٣
اجمالي		٢٦،٥٠١	٪ ١٠٠

يتضح مما سبق أن العلاقات التجارية بين مصر واسرائيل قائمة بالفعل بل وفى ازدياد واضح، ومن ثم فدخول مصر فى علاقة اقتصادية من نوع جديد مع اسرائيل لم يكن بالأمر المفاجئ بل هو متوقع وفقا لتسلسل الاحداث ، ومحاولة اسرائيل المتكررة التغلغل فى الاقتصاد المصرى ومن بعده الاقتصاد العربى ، لأن فى ذلك تأكيدا وتثبيتا للوجود الاسرائيلي فى المنطقة العربية، ليصبح مع مرور الوقت أمرا واقعا وثابتا. وهذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية من عقد هذه الاتفاقيات وهو ما أعلنته صراحة في الاعلان رقم ٦٩٥٥ السالف بيانه.

(١) www.aba.org.eg/qiz-folder/QIZhtm.

٤ - الميزة التنافسية المصرية:

يقصد بالميزة التنافسية أو النسبية لأي دولة تمتع الدولة ببعض المميزات المتعلقة بحجم الموارد الطبيعية أو بمصادر الثروة أو بحجم العمالة أو التقدم التكنولوجي والبحث العلمي أو اي ميزة انتاجية اخرى. وهذه الميزة راجعة إلى عدم تركز الموارد الطبيعية بين الدول مما يؤدي إلى ان كل دولة تتخصص في انتاج سلعة أو مجموعة معينة من السلع تتناسب مع هذه الميزة، ومن ثم يتم انتاجها بنفقة انتاجية ارخص نسبياً من دول اخرى لا تتوفر لديها الميزة التنافسية أو النسبية لانتاج هذه السلع. وهذا الاختلاف بين الدول في المزايا التنافسية والنفقات النسبية هو الذي يدعو إلى التبادل، حيث يكون من مصلحة كل دولة ان تتخصص في انتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بنفقة نسبية اقل، اي بميزة تنافسية اكبر، وذلك بالمقارنة بالدول الاخرى.

ومن هنا نشأت فكرة التخصص الدولي وحرية التجارة بين اقتصاديات العالم. ولكن هل الميزة التنافسية ثابتة؟

في واقع الامر ان هذه الميزة قد تتغير لانها مرتبطة باتجاهات التجارة الدولية. فالامر يتوقف على تغير الاذواق، مثلاً، نتيجة للتقليد والمحاكاة **والاختراعات العلمية الحديثة. وبالتالى فتغير الأذواق يمكن أن يكون سببا فى تغير الميزة النسبية، كما أن عناصر الانتاج نفسها قد يصيبها التغير خلال** مراحل النمو (الموارد الصناعية بدلاً من الطبيعية أو التوسع في استخدام الآلة على حساب العمالة...) اضف إلى ذلك التغيرات التي قد تطرأ على فنون الانتاج. فالواقع يؤكد التغير المستمر في اساليب الفن الانتاجي داخل الدولة الواحدة وفيما بين الدول، تبعاً لتقدم البحث العلمي وتقدم وسائل نقل المعرفة، بل وانتقال وانتشار الفن الانتاجي بين الدول قد يؤدي إلي فقدان بعض الدول لمركزها الاحتكاري في انتاج سلعة أو خدمة معينة [١] .

ومصر من الدول التي تتمتع بميزة تنافسية فيما يتعلق بصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، على وجه خاص، ومنذ القدم وهي لها قوة

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر د. مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص ٧٤ وما بعدها.

اقتصادية في هذا الصدد، نظراً لغزارة انتاج القطن المصري الذي يتمتع بمواصفات فنية وانتاجية عالية تعطي لمصر هذه الميزة. اضف إلى ذلك وفرة الايدي العاملة الرخيصة الماهرة في هذا المجال الانتاجي، كل ذلك ساهم في تحقق الميزة التنافسية لمصر في هذا المجال الانتاجي.

وقد تراجع مركز مصر عالمياً بشأن انتاج المنسوجات والملابس الجاهزة لاسباب داخلية واخرى خارجية، وتتمثل هذه الاسباب في [1]:

١ - تقادم الآلات وتهالكها.

٢ - تقادم مهارات العاملين في هذا القطاع.

٣ - تقادم التكنولوجيا.

٤ - استخدام خامات غير مناسبة.

٥ - تواضع الدعم الفني من وزارة التجارة الخارجية والصناعة وأجهزتها.

٦ - ارتفاع التكلفة وانخفاض شديد في القيمة المضافة.

٧ - الآفات التي يصاب بها محصول القطن.

٨ - المنافسة الشرسة الخارجية ودخول العديد من الدول في مجال انتاج المنسوجات والملابس الجاهزة كالصين والهند. والتي تبيع انتاجها بأثمان منخفضة نظراً لانخفاض تكلفة الانتاج.

وبالرغم من هذه الأسباب وانخفاض معدلات الإنتاج إل ا أن هذا لا ينفي القوة التصديرية للإنتاج المصري من المنسوجات إلى الخارج. والتى يتم أحيانا محاربتها ، ولا سيما من قبل الاتحاد الأوروبي، بدعاوى الاغراق التي تتهم شركاتنا المصدرة بأنها تبيع فى السوق الخارجية بأقل من الأسعار السائدة في الداخل مسببة ضررا للمنتجات المنافسة بنفس السوق.

---

(١) الاهرام الاقتصادي - د. احمد سيد مصطفى - تحديث الصناعة الامل والعمل - عدد رقم ١٨٧٦ - ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٤.

وبالرغم من ذلك فإن هذا لا ينفي أن حجم الصادرات المصرية متواضع للغاية لا يليق بالتاريخ العريق لهذه الصناعة ولا بالسمعة العالمية للقطن المصري[1].

إذن، وبالرغم من كافة العوائق، مازالت مصر تمتلك فى هذا المجال خبرات تاريخية، وأن حوالى ٥٠ ٪ من الشعب المصري يعمل فى مجال صناعة وغزل النسيج. فصناعة النسيج بمكوناتها من زراعة القطن حلجه وغزله ونسجه وصناعة الملابس يعول عليها حوالي نصف الشعب المصري كمصدر للرزق[2]. كما أن حجم الاستثمارات فى صناعة النسيج يصل إلى حوالي ١٥ مليار جنيه. ولذا فهي صناعة استراتيجية يجب أن نتعامل معها بحذر شديد.

---

(١) الاهرام الاقتصادي، د. أحمد سيد مصطفى – مرجع سابق.

(٢) فى دراسة حديثة سنة ٢٠٠٤ للاتحاد الأوروبي حددت القائمين على ذلك بخمسة ملايين مصري ونسبة الإعالة لكل فرد من ٥ – ٦ أشخاص = ثلاثين مليون مصري.

المبحث الثالث

الكويز الاردنية

(تجربة مقارنة سابقة على الكويز المصرية)

١ - توقيع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة:

كانت الاردن هي الدولة العربية الاولى التي دخلت في علاقة تجارية اسرائيلية امريكية بتوقيعها على اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة [١]، وذلك في ١٦ نوفمبر عام ١٩٩٧ في الدوحة بقطر، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ منذ عام ١٩٩٩. وعلى اثر هذه الاتفاقية، وافقت الحكومة الامريكية على اعتماد مدينة الحسن الصناعية كأول منطقة صناعية مؤهلة في العالم العربي، وقد تم لاحقاً اعتماد مناطق صناعية متعددة تابعة للقطاع العام والخاص في الاردن.

وبموجب هذه الاتفاقية لا تخضع البضائع المصدرة من هذه المناطق إلى الاسواق الامريكية لأي رسوم جمركية أو نظام الحصص، فلا توجد حدود على الكميات المصدرة منها. كما تكتسب هذه البضائع ميزة تنافسية فيما يتعلق بالاسعار عند دخولها إلى الاسواق الامريكية. ولا يوجد اي طلب للمعاملة بالمثل من قبل الحكومة الامريكية فيما يتعلق بدخول المنتجات والبضائع الامريكية للاسواق الاردنية، اضف إلى ذلك انه لا توجد فترة زمنية محددة لعمل هذه المناطق No Expiry Date. واخيراً كانت هذه الاتفاقية هي

---

(١) كانت الاردن قد دخلت في تطبيع اقتصادي مع اسرائيل تنفيذاً لما احتوته «معاهدة السلام» الاردنية - الاسرائيلية في السادس والعشرين من اكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٩٤، حيث نصت على التعاون الاقتصادي بين البلدين في كافة المجالات الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية والنقل والمشاريع الثنائية المشتركة، وقامت الحكومة الاردنية باتخاذ مجموعة من التشريعات في هذه الصدد.
لمزيد من التفاصيل أنظر خالد عبد الرزاق الحباشنه - العلاقات الاردنية - الاسرائيلية في ظل معاهدة السلام - بيسان للنشر والتوزيع والاعلان - ١٩٩٩ - ص ١٦١: ص ١٧٢.

نقطة البدء لتوقيع اتفاقية منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة الامريكية والاردن وذلك ما تم في ٢٤ اكتوبر عام ٢٠٠٠، لتكون من اول المناطق الحرة في المنطقة العربية بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة الاردنية الهاشمية.

واذا كانت الاردن قد وقعت على هذه الاتفاقية منذ ما يقرب من تسع سنوات فهل جاءت اتفاقية الاردن مماثلة للاتفاقية المصرية؟ وما هي المميزات ومثالب هذه الاتفاقية على الاقتصاد الاردني كتجربة سابقة على الكويز المصرية ؟ وللإجابة على هذه الأسئلة يجب أن نحدد بنود الاتفاقية أولا، ثم الآثار الاقتصادية لها منذ توقيعها وحتى الآن.

٢ - بنود اتفاقية الكويز الاردنية [١] :

تتكون اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة من مقدمة وخمس مواد:

المادة الاولى يتحدد فيها المناطق الجغرافية التي كانت تشمل منطقة واحدة فقط هي مدينة الحسن الصناعية في إربد، والتي تم تحديدها من قبل الممثل التجاري للولايات المتحدة الامريكية، ثم زادت حتى وصلت إلى ١١ منطقة حتى الآن، ثلاثة مناطق مملوكة للقطاع العام وثماني مملوكة للقطاع الخاص وهي كما يلي [٢] :

١ - مدينة الحسن الصناعية / إربد.

٢ - مدينة الكرك الصناعية / مدينة الامير الحسين بن عبد الله الثاني.

٣ - منطقة التجمعات الصناعية / سحاب.

٤ - منطقة الضليل الصناعي.

٥ - منطقة القسطل.

٦ - منطقة سايبر سيتي / جامعة العلوم والتكنولوجيا.

---

(١) نص الاتفاقية بالكامل في الملحق رقم (٢).

(٢) www.mit.gov.jo/QIZ

٧ - منطقة العقبة الصناعية.

٨ - منطقة معبر وادي الاردن.

٩ - منطقة المشتى.

١٠ - منطقة هلوود / الجامعة الهاشمية.

١١ - منطقة صناعية فرعية مؤهلة صناعية.

ويوجد منطقتان قيد الإنشاء هما:

١ - منطقة الحلابات الصناعية / الضليل.

٢ - منطقة المورد الصناعية / المؤثر.

وتضم كافة هذه المناطق ما يقارب من مائة مصنع، وعدد الشركات العاملة في هذه المناطق ٤٨ شركة، منها شركة واحدة مصدرة والباقي مصنعين.

ويبلغ حجم استثمارات هذه المناطق ٢١٦،٠١٤،٦٨٥ دولار امريكي.

اما حجم العمالة فيها فيبلغ حوالي ٢٨،٠٠٠ عامل.

ويمكن تحديد حجم الصادرات من المناطق الصناعية المؤهلة بالدولار الامريكي في الفترة ما بين ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٣ في الجدول التالي[١]:

١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣ حتى اول ديسمبر
٢،٤٤١،٩٧٣	٢٥،١٩١،٤٩٤	١٥٠،١١٧،٠٠٠	٣٨١،٢٠٢،٠٠٠	٥٨،٦١١،٠٠٠

ويلاحظ على هذا الجدول الزيادة المطرده في حجم الصادرات الأردنية من هذه المناطق، مما يدلل على التوسع في حجم الإنتاج والاستثمار فيها.

---

(١) www.mit.gov.jo/QIZ

وتنص المادة الاولى على أن، مع النص على ضرورة احترام التشريع الوطني الخاص بكل من الطرفين، تقوم السلطات المختصة للاردن واسرائيل بوضع الاجراءات اللازمة لفرض تأكيد سرعة تدفق البضائع إلى داخل أو خارج هذه المناطق. ويكون الغرض من هذه الاجراءات تأكيد التنفيذ التام لقواعد الضرائب والرسوم الواردة في هذه الاتفاقية.

وانه فيما يتعلق بدولة اسرائيل، فانه عندما تسهم المصانع الواقعة خارج المنطقة بجزء من نسبة ٣٥٪ الحد الادنى من المكونات المطلوبة بموجب التشريع والاعلان، فان سلطات الجمارك الاسرائيلية ستضمن ان المدخلات المستوردة من الخارج والمتضمنة في صناعة السلع المشحونة إلى داخل المنطقة ستكون معفاة من الضرائب.

أما **المادة الثانية** من الاتفاقية، فهي تتعلق بتحديد طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الاردن واسرائيل على النحو التالي:

١ - ان كافة المنتجات المصنعة داخل المناطق الصناعية المؤهلة تدخل السوق الامريكي بدون تحصيل اي رسوم جمركية أو وضع حدود قصوى للكميات، بشرط ان تستوفى شروط معينة ضمن القانون الامريكي والمعايير المدرجة في الاتفاقية الموقعة بين الاردن اسرائيل، وتتمثل هذه الشروط في[١] :

أ - يتطلب القانون الامريكي ان تكون السلعة جديدة ومختلفة ومزروعة أو مصنعة داخل المنطقة الصناعية المؤهلة.

ب - عند دخول السلعة إلى الولايات المتحدة، يجب الحصول على ما نسبته ٣٥٪ على الاقل من قيمة السلعة المنتجة، وهذا يتضمن قيمة محتوى السلعة وتكلفة الانتاج داخل المنطقة الصناعية المؤهلة، ويمكن اضافة القيمة في نسبة الـ ٣٥٪ من مناطق اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة.

---

(١) www.mit.gov.jo/QIZ_Ar.asp

ج - ضرورة تشكيل لجنة مشتركة لتحديد اي من السلع التي تنتجها الشركات القائمة داخل المنطقة الصناعية المؤهلة تتضمن تعاوناً جدياً بين البلدين ويتم تحديد ذلك من خلال احدى الطرق التالية:

١ - تعتبر نسبة ٣٥٪ هي الحد الادنى لنسبة قيمة محتوى السلعة المنتجة داخل المنطقة الصناعية المؤهلة. ومن هذه النسبة يجب ان تكون نسبة الثلث على الاقل (أو ١١،٧٪) قد اضيفت من قبل مصنع اردني و٨٪ على الاقل من قبل مصنعين اسرائيليين [١]، ويمكنه للنسبة الباقية من الـ ٣٥٪ (التي تمثل ١٥،٣٪) ان تضاف بانتاج من داخل المنطقة الصناعية المؤهلة في الاردن أو الضفة الغربية أو قطاع غزة أو من اسرائيل أو الولايات المتحدة الامريكية.

٢ - يجب ان يكون لكل من المصنعين الاردنيين والاسرائيليين ما نسبته ٢٠٪ لكل طرف من تكلفة الانتاج داخل المناطق الصناعية المؤهلة، حتى تتمتع هذه المنتجات بالاعفاء الجمركي، حتى لو لم تفيد بهذه التكلفة كجزء من ٣٥٪ الحد الادنى من المكون المطلوب.

وعلى ذلك فان هذه النفقات أو التكلفة تتضمن، اثمان المواد الاولية، المرتبات والاجور، نفقات البحث والتطوير والتخطيط، استهلاك رأس المال المستثمر في هذه المناطق، نفقات التسويق... الخ.

٢ - يتم انشاء لجنة مشتركة للمناطق الصناعية تضم الجانبين الاردني والاسرائيلي، ويحق للجانب الامريكي المشاركة في عمل هذه اللجنة كمراقب. وتقوم هذه اللجنة المشتركة باصدار شهادة تأهيل تحدد المصانع المؤهلة للحصول على الاعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية عند دخول منتجاتها الولايات المتحدة الامريكية، كما يكون لها سلطة الغاء شهادة التأهيل اذا لم تستوف الشروط، ويتم هذا الاجراء سنوياً. اي ان اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة تصدر شهادة تسري لمدة عام واحد، تقر بأن المصنع يقع ضمن المناطق الصناعية المؤهلة ومستوفي لكافة الشروط المطلوبة.

---

(١) كان شرط المدخل أو المكون الاسرائيلي هو ١١٪ ثم تناقص إلى ٨٪ وتوجد الآن مطالبة بتخفيضه إلى ٥٪.

٣ - تقوم اللجنة المشتركة بابلاغ السلطات الجمركية الامريكية عن اسماء المصانع التي يحق لانتاجها الدخول للولايات المتحدة الامريكية باعفاء جمركي كامل، وان هذه المنتجات مستوفاة للشروط سواء من حيث نسبة المكون الاسرائيلي، الانتاج في المنطقة الصناعية المؤهلة وبحسب قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاعلان رقم ٦٩٥٥ المتعلق بالمناطق الصناعية المؤهلة.

المادة الثالثة من الاتفاقية وتتعلق بقواعد المنشأ (Rules of Origin)، حيث اتفقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية مع حكومة اسرائيل ان منشأ اية منتجات نسيجية او ملابس يتم انتاجها او تصنيعها في منطقة لربد المؤهلة (باعتبارها كانت المنطقة الوحيدة التي تم تحديدها عند عقد اتفاقية الكويز الأردنية)، وذلك بغض النظر عن منشأ او مكان تصنيع أي من مدخلاتها أو موادها التي تسبق دخولها إلى - أو التي تسحب لاحقاً منها - هذه المنطقة، حيث تعد طبقاً لقواعد منشأ المنتجات النسيجية والملابس المحددة في القسم رقم ٣٣٤ من قانون اتفاقية جولة اوروجواي رقم ١٩ كود الولايات المتحدة الامريكية ٣٩٥٢.

المادة الرابعة من الاتفاقية والخاصة بالتعاون الجمركي، حيث تلتزم حكومتا الأردن واسرائيل بتقديم المساعدة للسلطات الأمريكية في الحصول على المعلومات، والتي تشتمل وسائل التحقق لاغراض مراجعة العمليات التي طالبت بالاعفاء من الضرائب للنفاذ إلى داخل الولايات المتحدة الامريكية. وذلك من اجل التحقق من التزامها بالشروط المطبقة، ولمنع دخول اي سلع غير مؤهلة للنفاذ إلى داخل الولايات المتحدة الامريكية معفاة من الضرائب لعدم مطابقتها للشروط المطلوبة.

المادة الخامسة والاخيرة وهي الخاصة بدخول الاتفاقية حيز النفاذ وذلك عند اخطار كل من الطرفين (الاردني والاسرائيلي) باستكمال الاجراءات القانونية المطلوبة لديهما لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

ويلاحظ من نصوص الاتفاقية انها لم تتضمن مدى زمني لانتهاء الاتفاقية اي انها ممتدة، وبذلك فهي لا تحتاج لتمديد بواسطة الكونجرس

الامريكي كما هو الحال بالنسبة لاتفاقيات المناطق الحرة (F.T.A) [1] أو نظام التفضيلات العام (GSP) [2] أو الاتفاقيات التجارية الاخرى.

٣ - الآثار الاقتصادية للاتفاقية على الاقتصاد الاردني:

ترتب على اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة الاردنية، باعتبارها اتفاقية اقتصادية، العديد من الآثار الاقتصادية سواء بالسلب أو الايجاب، ويمكن اجمال هذه الآثار على النحو التالي:

١ - زيادة معدل التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الامريكية. ففي النصف الاول من عام ٢٠٠٣ بلغ معدل التبادل التجاري ٢٦٠ مليون دولار، أما في النصف الأول من عام ٢٠٠٤ بلغ المعدل ٤٢٠ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٦١ ٪ سنويا [3].

وهذه الزيادة الكبيرة في حجم التبادل التجاري مع امريكا لا يرجع الفضل فيه فقط لاتفاقية الكويز بل ايضاً إلى توقيع منطقة التجارة الحرة (FTA) بين الاردن وامريكا عام ٢٠٠٠. إلا ان الدراسات الاقتصادية اثبتت ان معدل الزيادة في التبادل التجاري بين البلدين راجع إلى حركة التجارة من المناطق الصناعية المؤهلة في الاردن بصورة اكبر من منطقة التجارة الخرة. ويرجع ذلك إلى ان المعاملات التجارية التي تتم من خلال الكويز تحصل على نسبة اعفاء جمركي ١٠٠٪ بالنسبة للصادرات الاردنية. اما اتفاقية المنطقة الحرة (FTA) فهي لا تمنح اعفاء جمركي كامل بل يتم الاعفاء على نحو تدريجي على مدار عشر سنوات منذ توقيع الاتفاقية. بالاضافة إلى ان الكويز لا تحدد اي حصص كمية بالنسبة للصادرات التي تنفذ إلى السوق الامريكية، على نحو ما سلف بيانه.

وتتمثل اهم الصادرات الاردنية إلى الولايات المتحدة الامريكية في السلع المصنعة مثل الملابس الجاهزة، والمجوهرات، المعادن والاحجار،

---

(١) Free Trade Areas.

(٢) Generalized System of Prefernces.

(٣) جريدة العالم اليوم - عدد رقم ٤٢١٧ - ٢٠٠٤/١٢/١٣.

الخضار، الفاكهة، المكسرات. اما الصادرات الامريكية إلى الاردن فتتمثل في الآلات، قطع غيار الطائرات، بعض السلع المصنعة.

٢ - زيادة نسبة الصادرات الاردنية إلى الولايات المتحدة الامريكية. حيث بلغت نسبة الصادرات عام ١٩٩٨ (قبل نفاذ اتفاقية الكويز) حوالي ١٣ مليون دولار. بينما بلغت عام ٢٠٠٤ حوالي بليون دولار امريكي [١]. وهي نسبة مرتفعة للغاية.

بل ان الصادرات الاردنية إلى امريكا قد زادت عام ٢٠٠٤ بنسبة ٥٠٪ عن عام ٢٠٠٣، كما زادت عام ٢٠٠٣ بنسبة ٥٠٪ عن عام ٢٠٠٢.

وبوجه عام زادت نسبة الصادرات الأردنية فى الفترة من ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ [٢] من ١,٨ مليار دولار ، إلى ٣,١ مليار أي نسبة زيادة ١,٣ مليار دولار خلال السنوات الأربع، أى مقدار الزيادة سنوياً ٣٢٥ مليار دولار فى المتوسط.

اما الواردات الاردنية عن نفس الفترة فقد زادت من ٣،٧ مليار دولار إلى ٥،٧ مليار دولار، اي مقدار الزيادة في السنوات الاربع ٢ مليار دولار بمتوسط زيادة ٥٠٠، مليون دولار في المتوسط، اي لكي يحقق الاردن زيادة في الصادرات قدرها ٣٢٥، كان عليه ان يزيد وارداته بنسبة ٥٠٠ مليون دولار [٣].

ويبين الجدول التالي هذه المعدلات، أى أن نسبة العجز فى الميزان التجاري وصل إلى ٧ مليون دولار خلال نفس الفترة.

---

(١) www.usembassy-amman.org.jo
The U.S-Jordan Trade Relationship in 2004: A Record of Remarkable Growth and Success. By David Hale, Chargé d'Affaires 27/12/2004.

(٢) في عام ٢٠٠٣، وبسبب الغزو الامريكي للعراق، انخفضت نسبة الصادرات - ثم عادت وارتفعت مرة اخرى من عام ٢٠٠٤.
www.businesstodayegypt.com QIZ & tell, december 2004 - By Joseph Krauss. p.2.

(٣) العالم اليوم - عدد رقم ٤٢٢٣ - ٢٠٠٤/١٢/٢٠ - بقلم اميمة كساب.

الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٣	معدل الزيادة (مليار دولار)	مقدار الزيادة (مليار دولار)	متوسط الزيادة سنوياً
الصادرات الاردنية	٨ ،١ :١ ،٣	٣ ،١ ،	٣٢٥ ،
الواردات الاردنية	٧ ،٣ : ٧ ،٥	٢	٥٠٠ ،

اما فيما يتعلق بالصادرات الاردنية إلى اسرائيل فقد بلغت ٤٤،٥ مليون دولار عام ٢٠٠٣، فيما بلغت الواردات الاردنية من اسرائيل ٦٨،٧ مليون دولار عن نفس العام اي ان اسرائيل صدرت للاردن ضعف ما استوردته منه تقريباً. وهو مؤشر خطير في التبادل التجاري بين البلدين. ولذلك فإنه بالرغم من هذه الارقام الضخمة سواء في حجم الصادرات الاردنية عموماً أو صادراتها إلى الولايات المتحدة الاريكية واسرائيل بوجه خاص، إلا ان معدل النمو للناتج المحلي عن الفترة ما بين ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ [١] قد زاد من ٣،١٪ إلى ٣،٢٪ اي لم يزد النمو خلال السنوات الاربع إلا بنسبة ١،٪، اي انه يزيد في العام الواحد بمقدار ٠،٠٢٥٪ وهو معدل ضئيل جداً لا يتأسب مع هذه الارقام الضخمة في معدلات التبادل التجاري.

بل ان الاحصائيات الرسمية [٢] تشير إلى زيادة نسبة عجز الميزان التجاري في فترة العشرة شهور الاولى من عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٣،٦ مليار دينار اردني، وهي بذلك تسجل مستويات مرتفعة تجاوزت ما قيمته ١،٢ مليار دينار زيادة عن مستواه بنهاية فترة المقارنة من عام ٢٠٠٤، كما سجل ارتفاعاً بنسبة ٤٨،٢٪ عما كان عليه في نهاية اكتوبر عام ٢٠٠٤ نتيجة زيادة حركة الواردات عن الصادرات في الاردن.

٣ - الاستثمارت: كان من اهم حجج عقد اتفاقية الكويز هو جذب الاستثمارات الاجنبية إلى هذه المناطق. وفيما يتعلق بالتجربة الاردنية فان الاعفاء الجمركي المقرر للسلع المصنعة في هذه المناطق، كان لا بد ان يمثل زيادة في حجم الاستثمارات في هذه المناطق. وتشير التقارير الرسمية ان

---

(١) العالم اليوم - نفس المصدر السابق.

(٢) www.businesstodayegypt.com/op.cit

تدفقات الاستثمارات الاجنبية في هذه المناطق، خاصة من جنوب وشرق آسيا وصلت إلى ارقام مرتفعة بحيث يمكن القول ان ٨٠٪ من اجمالي الاستثمارات الاجنبية تتركز في هذه المناطق. وان حوالي ٢٠٪ من الاستثمارات المحلية تتم فيها. بعد ان كانت نسبة الاستثمارات المحلية فيها لا تتجاوز ١٪ من خمس سنوات سابقة [١].

وهذه الاستثمارات تعلقت بانشاء مصانع للانتاج في هذه المناطق حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية في المناطق الصناعية المؤهلة ١٠١ مصنع خلال عام ٢٠٠٤ مقارنة بـ ٧٢ مصنعاً عام ٢٠٠٣، اي بزيادة تصل إلى ٢٩٪ وبحجم استثماري بلغ ٧٣١ مليون دينار اردني مقابل ٤٨٠ مليون دينار اردني في عام ٢٠٠٤، كما بلغ حجم الصادرات للمناطق الصناعية المؤهلة خلال عام ٢٠٠٤ (٦٥٢ مليون دينار اردني) مقارن بـ ٥٦٣ مليون دينار اردني عام ٢٠٠٣[٢]. كذلك تم تعمير وبناء المناطق القريبة منها كسكن للعمال، خاصة للعمالة الاجنبية، مثال ذلك منطقة السحاب الاردنية في عمان حيث انشئت مدينة التجمعات الصناعية. وقامت الاستثمارات الاجنبية ببناء مصانع، مطاعم، محلات سوبرماركت، وعيادات، اماكن للسكن، شوارع، وكل ذلك من شأنه ان يزيد من الاستثمارات المحلية ويرفع من مستوى معيشة الطبقة العاملة، كما يؤدي إلى نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الاردن في العديد من مجالات الصناعة. وترتب على ذلك ارتفاع اسعار الاراضي في تلك المناطق من ٢ دينار اردني في المتر المربع، إلى ٤٥ دينار اردني في الوقت الحالي[٣]. وكل ذلك له آثاره على زيادة حجم الدخل القومي ومن ثم زيادة معدلات التنمية الاقتصادية.

ولكن اخطر ما في الامر هو زيادة حجم الاستثمارات الاسرائيلية في هذه المناطق، اذ لا يوجد قيود في هذا الصدد، فهي اماكن مفتوحة للاستثمارات بل ان المدن المؤهلة تسمح بالتأجير إلى اي مستثمر اجنبي دون وجود شريك

---

(١) www.alrai.com

(٢) www.alghad.jo/news بمناسبة انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي الاردن في ٢٠ - ٢٢ مايو ٢٠٠٥/المناطق الصناعية المؤهلة لن تتأثر برفع الكوتا عن صادرات آسيا.

(٣) قاطع دوت كوم - التجربة الاردنية - ديسمبر ٢٠٠٤.

اردني[1]. اضف إلى ذلك هروب العديد من رؤوس الاموال العربية والوطنية منها، وذلك لاسباب سياسية تتعلق بعدم الاعتراف بدولة اسرائيل وبالتالي عدم الدخول في اي علاقات اقتصادية أو تجارية معها. مما يمثل خسارة كبيرة على اقتصاديات الكويز (الاردن - مصر).

٤ - العمالة: يمثل عقد اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة سبباً في خلق فرص عمل كثيرة في داخل هذه المناطق باعتبار ان هذه الاتفاقية تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار داخل هذه المناطق، وزيادة اعداد المصانع، وبالتالي زيادة الطلب على العمالة المحلية للعمل في هذه المناطق من اجل زيادة الانتاج المعد للتصدير إلى الولايات المتحدة الامريكية.

وبالنزول إلى ارض الواقع، نجد ان هذه الاتفاقية، وفقاً لبعض التقارير الامريكية [2]، قد خلقت فرص عمل لحوالي ٤٠،٠٠٠ عامل منهم حوالي ٢٣،٠٠٠ من العمالة الاردنية والباقي من العمالة الاجنبية وعلى وجه الخصوص من دول جنوب وشرق آسيا. ومن المتوقع مع زيادة الانتاج والتصدير زيادة فرص العمل.

وتشير الاحصائيات إلى ارتفاع العمالة من ١٦،٢٤ الف فرصة عمل في عام ٢٠٠١ إلى ٢٦،٥٠٠ الف فرصة عمل في عام ٢٠٠٣ بمعدل زيادة بلغ ٦٣٪، إلا ان نصيب العمالة الاردنية لا يتعدى ٥٨٪ بينما نصيب العمالة الاجنبية ٤٢٪ [3]. وكل ذلك كان له اثر في زيادة معدل البطالة، كما ان العمالة الاجنبية عادة ما تستحوذ على المناصب الفنية، مما يحرم العمالة المحلية من اكتساب خبرات فنية وادارية عالية، وهذا يعني ان العمالة الاردنية تقوم بالاعمال الدنيا ذات الاجر المنخفض، مما يعود بآثار سلبية على العامل الاردني من الناحية الاقتصادية، والمهارية، بل والنفسية أيضاً.

ولا يقتصر العمل في داخل هذه المناطق على العمالة داخل المصانع فقط، بل يشمل أيضاً الاعمال الادارية، النقل، وخدمات الموانئ، والبناء،

---

(١) مرجع سابق

(٢) www.business todayegypt.com
www.usembassy-amman-org.jo

(٣) العالم اليوم - عدد ٤٢٢٣ - مرجع سابق.

المطاعم، وغيرها من المجالات الاخرى التي تساهم هذه المناطق في تنشيطها وزيادة حجم العمالة فيها.

وبالرجوع إلى العمالة الاردنية نجد ان اغلبها عمالة ماهرة ومدربة، حيث ان نسبة التعليم في الاردن تبلغ ٨٨،٣٪ [١] وهي تعد من اعلى النسب في المنطقة العربية والدول النامية. وفي المقابل فإن تكلفة العمالة التصنيعية في الساعة أقل بكثير من نظيراتها في الدول الأخرى. والجدول التالي يبين معدل تكلفة العمالة التصنيعية في الساعة لبعض الدول.

الدولة	تكلفة العمالة (دولار / ساعة)
اليابان	١٦،٦٨
المانيا	١٦،٠٠
الولايات المحدة الامريكية	١٢،٩٦
كندا	١١،٠٦
المملكة المتحدة	٩،٥٠
اسرائيل	٨،٤٤
فرنسا	٦،٩١
قبرص	٤،٥٩
البحرين	١،٤٠
الاردن	٠،٩٠

المصدر: الكتاب السنوي لاحصائيات العمالة ١٩٩٥

ومن المشاكل التي تواجه العمالة الاردنية [٢] وتجعلها تعزف عن العمل في المناطق الصناعية المؤهلة، ان هذه المناطق لا توفر للعامل الاردني الضمانات الكافية التي من شأنها حفظ استقرار العامل الاردني فيها، من حيث احترام قوانين العمل التي تضع حدا أدنى للأجور، وشمول العاملين

(١) www.jordaninvestment.com
www.ibs.com.jo

(٢) اللواء - عدد ١٦٩١ - ٣٢/يناير/٢٠٠٦.

فيها بالتأمين الصحي والضمان الاجتماعي، وتحديد ساعات العمل ودفع اجر اضافي عن ساعات العمل الاضافية، اضف إلى ذلك التزام المصانع الكائنة في هذه المناطق بتشغيل عمالة اردنية بنسبة لا تقل عن ٨٠٪ من حجم العمالة. ولهذه الاسباب مجتمعة تعزف العمالة الاردنية عن العمل في هذه المناطق مفضلة العمل في وظائف حكومية، لان تلك الاخيرة توفر لهم امتيازات تتمثل في الاستقرار الوظيفي والضمان الاجتماعي ووجود سلم واضح للرواتب والحوافز.

وبذلك فان اتفاقية الكويز وان ساهمت بصورة بسيطة في زيادة نسبة العمالة الاردنية إلا ان ما تحقق لا يتمشى مع التوقعات ولا يتناسب مع حجم الصادرات من هذه المناطق.

ويوضح الجدول التالي أهم مؤشرات الاقتصاد الاردني قبل وبعد تطبيق اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة [1]:

المؤشر	١٩٩٩	٢٠٠٣	نسبة التغير ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ ٪
الناتج المحلي الاجمالي (بليون دولار)	٨,١	٩,٩	٢٢,٢
النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي (٪)	٣,١	٣,٢	٣,٢
التجارة السلعية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٦٨,٢	٨٨,٢	٢٩,٤
حجم التجارة (بليون دولار)	٥,٥	٨,٧	٥٧,٤
اجمالي الصادرات (بليون دولار)	١,٨	٣,١	٦٨,٢
اجمالي الواردات (بليون دولار)	٣,٧	٥,٧	٥٢,١

واخيراً ما هو اثر اتفاقية الكويز الاردنية على العمالة الفلسطينية؟

كانت اسرائيل تعول على المصانع الفلسطينية للغزل والنسيج للحصول

(١) المصدر: WTO. Trade Statistics, World Development Indicators
www.aba.org.eg/qiz-folder

على احتياجاتها من هذه الصناعة، حيث التكلفة المنخفضة والجودة العالية. فكان يعمل في قطاع النسيج ما يقرب من ٢٥،٠٠٠ عامل فلسطيني، و٩٠٪ من الانتاج كان يتم تصديره إلى اسرائيل التي كانت بدورها تصدره إلى كافة دول العالم من خلال شركات التصدير الاسرائيلية. ويحصل العامل الفلسطيني على اجور منخفضة كما يتميز بالمهارة الفنية في الانتاج.

إلا انه وبعد عقد اتفاقية الكويز الاردنية والانتفاضة الفلسطينية عام ٢٠٠٠ اصبحت العلاقات الاسرائيلية الفلسطينية اكثر توتراً مما دعى إلى البحث عن مصادر اخرى لانتاج الملابس والعمالة الرخيصة. وكان الاتجاه هنا **إلى الاقتصاد الأردني، الذى يحقق لاسرائيل فائدتين** [١] :

١ - قوة العمل في الاردن ارخص من الضفة الغربية بحوالي ٤٠: ٥٠٪ وكذلك العمالة الاسرائيلية، فالدخل الشهري للعاملين في مصانع النسيج الاسرائيلية يصل إلى نحو ١٣٠٠ دولار في حين لا يتجاوز في الاردن ١٥٠ دولار، وذلك يساعد على تخفيض تكلفة الانتاج من جهة، وزيادة معدلات العمالة الاردنية من جهة اخرى. إلا ان آثاره سلبية على العمالة الفلسطينية.

٢ - المعاملة التفضيلية من جانب الولايات المتحدة الامريكية، سواء من حيث رفع اي قيود كمية والغاء الحصص والرسوم الجمركية على الصادرات الاردنية التي تتم من خلال المناطق الصناعية المؤهلة.

وترتب على هذا الوضع آثار سلبية خطيرة على الاقتصاد الفلسطيني بوجه عام، وعلى صناعة النسيج بوجه خاص. حيث انخفضت معدلات الانتاج واصبحت المصانع الفلسطينية تعمل بأقل من ٥٠٪ من كفاءتها الانتاجية، كما اضطرت إلى الاستغناء عن اكثر من ١٥٠٠ عامل خلال عام ٢٠٠١ [٢]، ومن ثم زيادة معدلات البطالة.

فالكويز الاردنية، اذاً، جعلت اسرائيل في غير حاجة للعمالة الفلسطينية والانتاج الفلسطيني لأن صناعة المنسوجات في الاردن ارخص وتعامل معاملة تفضيلية في نفاذها إلى الاسواق الامريكية.

---

(١) www.businesstodayegypt.com.op.cit.p.4

(٢) www.businesstodayegypt.com-op.cit - p.5

الفصل الثانى
اتفاقية الكويز المصرية

نعرض اتفاقية الكويز المصرية من خلال ثلاثة مباحث: فنعرض فى المبحث الأول لماهية هذه الاتفاقية ، ثم نتولى فى المبحث الثانى التحليل الاقتصادى لاتفاقية المناطق الصناعية المؤهله المصرية. وأخيراً نبين أهم الآثار الاقتصادية لاتفاقية الكويز المصرية.

المبحث الأول
ماهية الكويز المصرية

ـ مفهوم الاتفاقية:

مع اقتراب عام ٢٠٠٥ اضحى نظام الحصص وشيك الانتهاء، هذا النظام الذي كان يضمن للصادرات المصرية الدخول إلى الأسواق العالمية وخاصة السوق الأمريكى، الذى يعد أكبر الأسواق للملابس الجاهزة المصرية، حيث يستوعب ما يقارب من ٤٠ ٪ من اجمالي الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة. أضف إلى ذلك أن انتهاء العمل بنظام الحصص يسمح بدخول الصين والدول الآسيوية الأخرى إلى السوق الأمريكي من باب واسع ومنافستها للإنتاج المصري. كل هذه الأسباب جعلت الحكومة المصرية مستعدة ومهيئة للتوقيع على اتفاقية الكويز.

وعليه قامت الحكومة المصرية ممثلة فى وزير التجارة الخارجية والصناعة المصري بالتوقيع على اتفاقية أو بروتوكول [1] المناطق الصناعية المؤهلة المبرمة بينها وبين الحكومة الاسرائيلية والحكومة الأمريكية، وذلك

---

(١) المعاهدة أو الاتفاق الدولي هو " كل اتفاق دولي مكتوب يتم إبرامه وفقاً للاجراءات الشكلية التى رسمتها قواعد القانون الدولى المنظمة للمعاهدات بحيث لا يكتسب وصف الالزام إلا بتدخل السلطة التى يعطيها النظام الدستورى لكل من الدول الأطراف سلطة عمل المعاهدات، للتعبير عن ارتضائها الالتزام بالاتفاق" هذا ومن المتفق عليه، أنه لا يؤثر فى تمتع الاتفاق الدولى بوصف المعاهدة – متى توافرت عناصرها السابقة – الاسم =

في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤، ودخل حيز التنفيذ في فبراير عام ٢٠٠٥، كخطوة أو كحجر زاوية لانطلاق العلاقات التجارية المصرية الاسرائيلية من جهة، والحفاظ على السوق الامريكية لتسويق بعض السلع والخدمات المصرية من جهة اخرى.

وقد بدأ العمل بنظام المناطق الصناعية المؤهلة لاول مرة في عام ١٩٩٦[١] عندما اقر الكونجرس الامريكي - رغبة في دعم عملية السلام في الشرق الاوسط - الاعلان رقم ٦٩٥٥، والمتعلق بانشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل في سبتمبر ١٩٨٥ Free Trade Area (FTA)، والذي يجيز منح اعفاء جمركي بالولايات المتحدة الامريكية للسلع الصناعية التي يتم انتاجها بين اسرائيل ومناطق صناعية مؤهلة اخرى، وذلك مع تطبيق قواعد المنشأ التراكمي على هذه الدول.

حيث قام الرئيسي الامريكي بيل كلينتون في ١٤ نوفمبر ١٩٩٦ باطلاق اعلان رقم ٦٩٥٥ فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل، يتم بمقتضاه منح مزايا واعفاءات ضريبية للبضائع المصدرة لأمريكا من قطاع غزة أو الضفة الغربية أو المناطق الصناعية المؤهلة. وكانت تركيا [٢] أول دولة أوروبية توقع على اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة بعد تدشين التحالف العسكري مع تل ابيب عام ١٩٩٦ حيث تم انشاء

= الذي يطلق عليه فقد يسمى بالاتفاق أو الاتفاقية أو الميثاق أو النظام أو البروتوكول أو الترتيب المؤقت أو التصريح المشترك... الخ، كما لا يؤثر أيضاً في اعتبار الاتفاق الدولي المكتوب معاهدة ان يتم اثباته في وثيقة واحدة، أو في وثائق متعددة، ما دامت الشروط السابق بيانها كلها متوافرة.

انظر في ذلك: د. محمد سامي عبد الحميد - اصول القانون الدولي - الجزء الثاني - القاعدة الدولية - دار المطبوعات الجامعية - ١٩٩٥ - ص ١٧٢ - وكذلك د. شارل روسو - القانون الدولي العام - الاهلية للنشر والتوزيع - ص ٣٥ - د. احمد ابو الوفا - الوسيط في القانون الدولي العام - دار النهضة العربية - ٢٠٠٤ - ص ٩٥.

(١) http/www.qizegypt.gov.eg/about qiz textprotocol.asp

(٢) المناطق الصناعية المؤهلة/نظرة عامة. www.aljazeera.net

مناطق في تركيا. ثم كانت الاردن اول دولة عربية توصلت لبروتوكول خاص بتطبيق القرار المشار اليه في عام ١٩٩٩. وكذلك وافقت السلطة الفلسطينية للانضمام إلى هذه الاتفاقية [١].

اما مصر فقد ارجأت الانضمام اليها ودخلت في مفاوضات مع الحكومة الامريكية. وقد ابدت الولايات المتحدة الامريكية رغبتها في ان تنضم مصر إلى اتفاقية الكويز قبل ان تبدأ مفاوضات انشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية.. وظلت مصر تماطل في التوقيع عليها حتى عام ٢٠٠٣ حيث بدأت المرحلة الاخيرة من المفاوضات بشكل غير رسمي. وفي نوفمبر ٢٠٠٤ بدأ الحديث بصورة رسمية عن الاتفاقية وتم التوقيع عليها في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤.

والمناطق الصناعية المؤهلة هي مناطق محددة جغرافياً في مصر، تحددها الحكومة المصرية وفقاً لشروط معينة، وتوافق عليها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وبموجبها تتمتع الصادرات المصرية من المنتجات المصنعة في هذه المناطق باعفاء كامل من الرسوم الجمركية عند نفاذها للمناطق الخاضعة للسلطات الجمركية الأمريكية، وذلك بشرط استيفاء هذه المنتجات للشروط الواردة في الاتفاقية من حيث شرط المنشأ المصري، نسبة المكون الاسرائيلي المحدد في الاتفاقية، وذلك وفقاً لقواعد المنشأ الواردة في الاتفاقية والتي تستند إلى القواعد الواردة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية، حيث ان قواعد منظمة التجارة العالمية تسمح بجميع اشكال الترتيبات التفضيلية وفقاً للمادة ٢٤ من جولة اورجواي ١٩٩٤.

وكان لهذه الاتفاقية صدى واسع في الاوساط السياسية في كونها مجرد امتداد لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية، وانها خطوة من اجل تحويل التطبيع السياسي إلى تطبيع تجاري واقتصادي وبالتالي دخول مصر في علاقات اقتصادية وتجارية مع اسرائيل، وما يترتب على ذلك من قبول

---

(١) الكويز للتطبيع ام للتصنيع؟ www.islamonline.net.

الدول العربية الاخرى لسياسة الامر الواقع والدخول مع اسرائيل في علاقات اقتصادية وتجارية بالرغم من رفضها التطبيع السياسي معها.

وفي واقع الامر ان هذا القول اذا كان مقبولاً قبل انشاء منظمة التجارة العالمية والتحرر التجاري والاقتصادي الدولي والعولمة، إلا انه غير مقبول في الوقت الراهن، فإسرائيل، اردنا أو لم نرد، كائنة في قلب الوطن العربي لها كيان ووجود، كما ان العلاقات الاقتصادية معها تعد شرطاً من الجانب الامريكي للدخول في علاقات اقتصادية بدون قيود مع الاقتصاد الامريكي. وعليه لم تجد مصر مفراً من التوقيع على هذه الاتفاقية. ونحن الآن لن نناقش مدى صحة التوقيع على هذه الاتفاقية من عدمه لانه امر تم وانتهى، ولكن ما نود مناقشته ما هي الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الاتفاقية من الناحية الاقتصادية.

ولكي نتمكن من ذلك يجب علينا أولاً ان نعرض إلى شروط الاتفاقية المصرية وهل كان يمكن لمصر ان تستعيض عنها بأي اتفاقية اخرى لضمان دخول المنتج المصري بحرية إلى الاسواق الامريكية. واخيراً ما هي الآثار الاقتصادية للاتفاقية على الاقتصاد المصرى.

المبحث الثانى
التحليل الاقتصادي لاتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة المصرية

تتكون هذه الاتفاقية [1] من ديباجة وست مواد وملحقين موقع عليها من الجانب المصري ممثلاً بوزير التجارة والصناعة المصري (رشيد محمد رشيد) والجانب الاسرائيلي ممثلاً بمندوب رئيس الوزراء ووزير التجارة الاسرائيلي (ايهود أولمرت Ehoud Olmert) ، والجانب الأمريكي ممثلاً بمندوب التجارة الأمريكية (روبرت زوليك Robert B. Zoellick). ويمكن تحليل هذه الاتفاقية على النحو التالى:

أولاً: مقدمة الاتفاقية:

تنص مقدمة الاتفاقية على أن " حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة اسرائيل آخذين فى الاعتبار الذكرى الخامسة والعشرين للتوقيع على اتفاقية السلام بين الطرفين وراغبين فى تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية لمصلحة الطرفين، قد اتفقا على إبرام هذا البروتوكول ..."

بالنظر إلى هذه العبارة نجد أنها قد راعت بل وتضمنت ما يدل على انها امتداد لمعاهدة السلام (كامب دافيد) الموقعة فى عام ١٩٧٩ بين مصر واسرائيل، وهذا ما أثار العديد من التساؤلات باعتبارها اتفاقية تجارية مكملة للاتفاقية السياسية السالف الإشارة إليها.

وفي واقع الأمر سواء اعتبرنا اتفاقية الكويز جزءاً من معاهدة السلام أم لا فإن الأمر لن يختلف كثيراً. فالمعاملات المصرية الاسرائيلية مشروعة منذ معاهدة السلام المبرمة فى عام ١٩٧٩ عقب مباحثات كامب دافيد، ولكن يمكن اعتبار

---

(١) نص الاتفاقية بالكامل فى ملحق (١) من هذا العمل.

هذه الاتفاقية بمثابة الاعلان الرسمي لقيام علاقات تجارية بين البلدين، بدلاً من العلاقات غير الرسمية أو غير المعلنة التي كانت تتم من قبل.

هذا وقد جاء في باقي المقدمة " ... وإدراكاً لمتطلبات القسم ٩ من قانون منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل لعام ١٩٨٥، كما هو معدل، واعلان رئيس الولايات المتحدة الامريكية رقم ٦٩٥٥، المشار اليهم فيما بعد بـ «التشريع والاعلان» وبناء على توصية القطاع الخاص للطرفين، قد اتفقا على إقامة المناطق الصناعية المؤهلة (يشار اليها فيما بعد QIZ) ويطلبان من حكومة الولايات المتحدة الموافقة على اعتبارها كمناطق صناعية مؤهلة طبقاً للتشريع والاعلان».

ويبدو واضحاً من هذه العبارة ان إتفاقية الكويز المصرية هي من مكملات اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة بين اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية التي اصبحت نافذة في سبتمبر ١٩٨٥، ثم في ١٤ توفمبر ١٩٩٦ صدر ما يعرف بالتشريع أو الاعلان رقم ٦٩٥٥ من البيت الابيض الامريكي والذي يقضي بازالة كافة القيود الجمركية بالنسبة للصادرات من الضفة الغربية West Bank أو قطاع غزة Gaza strip أو المناطق الصناعية المؤهلة. ومن ثم اصبح هذا الاعلان بمثابة اساس انشاء هذه المناطق في منطقة الشرق الأوسط. وعليه فإنشاء المناطق الصناعية المؤهلة في أي بلد مشروط بأن تكون اسرائيل ضمن المكون الإنتاجي لها بنسبة مئوية معينة يتم تحديدها في الاتفاق الخاص بإنشاء هذه المناطق وموافقة الولايات المتحدة الامريكية على اعتبارها كذلك.

وقد بررت الولايات المتحدة الامريكية هذا الامر على اساس أن انشاء مناطق صناعية مؤهلة في بعض بلدان الشرق الاوسط سيؤدي إلى تقوية العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الاوسط من جهة، كما سيؤدي إلى تنمية ودعم وفتح العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل وجيرانها من جهة اخرى.

بل ان الرئيس الامريكي جورج بوش قد اقترح انشاء منطقة تجارة حرة

شرق اوسطية (MEFTA) [1] عند حلول عام ٢٠١٣ [2]. وجدير بالذكر ان الولايات المتحدة الامريكية وقعت اتفاقيات مناطق تجارة حرة مع اسرائيل، الاردن، المغرب، البحرين. وتدخل في مفاوضات مع الحكومة المصربة بشأن توقيع اتفاقية تجارة حرة بعد قيام مصر بالعديد من الاصلاحات الاقتصادية في الداخل، من حيث الجمارك والضرائب والاصلاح المصرفي وغيرها في القطاعات الاقتصادية الاخرى.

وتعد اتفاقية الكويز هي نقطة البدء أو يمكن القول بأنها شرط أولي قبل الوصول إلى اتفاقية تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية. خاصة انه في الاجل القصير لم يكن هناك خيار امام مصر إلا اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة. اما اتفاق التجارة الحرة فهو ما زال في مرحلة الدراسة. اضف إلى ذلك ان الكويز يتيح للصادرات المصرية النفاذ الفوري إلى الأسواق الأمريكية دون أن ترتب على عاتق الجانب المصرى التزاما مماثلا تجاه الصادرات الامريكية.اما اتفاق التجارة الحرة فهو يمنح الصادرات المصرية النفاذ إلى الاسواق الامريكية بشكل تدريجي خلال ١٠ سنوات تقريباً وفى نفس الوقت تلتزم مصر بفتح الأسواق المصرية أمام المنتجات الأمريكية اي يسري بشأنه مبدأ المعاملة بالمثل.

كما ان اتفاقية الكويز لا تتقيد بتوقيت زمني لانتهاء المزايا الممنوحة للمناطق الصناعية المؤهلة المصرية، وانما هي تعد مرحلة انتقالية تمهيداً لتطبيق اتفاق منطقة تجارة حرة مع امريكا. وبمفهوم عكسي انه يحق للجانب المصري انهاء العمل بأحكام اتفاقية الكويز حين تطبيق اتفاق منطقة تجارة حرة مع امريكا.

وبمقارنة سريعة بين منطقة التجارة الحرة والمناطق الصناعية المؤهلة يمكن تحديد الفروق فيما يلي [3] :

---

(١) (MEFTA) Middle East Free Trade Area

(٢) www.ustr.gov-Library Press - Releases/2004/December/United States, E

(٣) www.islamonline.nt
الكويز للتطبيع ام للتصنيع
www.Kate3.com
اخبار المقاطعة
ملف معلومات عن المناطق الصناعية المؤهلة فى مصر ديسمبر ٢٠٠٤.
www.aba.org.eg/qiz-folder/QIZ.htm.

معيار التفرقة	منطقة التجارة الحرة	المناطق الصناعية المؤهلة
- القطاعات الاقتصادية	- تشمل كل القطاعات الاقتصادية زراعية - صناعية - خدمات بكل انواعها	- تشمل فقط المنتجات الصناعية
- نطاقها	- تشمل كل الدولة دون تخصيص لمناطق معينة	- تشمل مناطق محددة يتم تحديدها في داخل اقليم الدولة
- الحقوق والواجبات	- تمنح مزايا واعفاءات وترتب التزامات متكافئة على الجانبين	- تمنح معاملة تفضيلية من جانب واحد فقط
- الاعفاء الضريبي	- تمنح الاعفاء الضريبي في صورة متدرجة وبنسب متفق عليها لمدة ١٠ سنوات	- تمنح الاعفاء الكامل منذ اليوم الاول لنفاذ الاتفاقية بنسبة صفر٪

ويتضح لنا انه في الوقت الراهن لم يكن امام مصر خيار آخر سريع **إلا التوقيع على اتفاقية الكويز لتعويض الغاء نظام الحصص. وعالمياً بحلول تحديدها بواسطة الطرفين، والمقصود بهما الجانب المصري والاسرائيلي.**

للكويز ميزة هامة هي دخول السلع المصرية إلى الولايات المتحدة الامريكية بدون جمارك.

ثانياً - المادة الاولى: الحدود الجغرافية لاتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة:

تنص المادة الاولى من الاتفاقية على انه «يحدد الطرفان هنا المناطق التالية التابعة لدولتيهما كمناطق محددة يمكن للسلع ان تدخلها لاغراض التصدير دون سداد ضرائب أو رسوم، بغض النظر عن دولة منشأ تلك البضاعة...».

يتضح من هذه الفقرة أن المناطق الصناعية المؤهلة، باعتبارها مناطق أو مساحات من الارض، تحدد سلفاً وتخصص للانتاج الذي يصدر إلى الاسواق الامريكية بدون رسوم أو جمارك وبدون حصص أو كميات قصوى محددة يتم **تحديدها بواسطة الطرفين، والمقصود بهما الجانب المصري والاسرائيلي.**

فهي مناطق صناعية تحدد الحكومة المصرية نطاقها الجغرافي وتوافق عليها الحكومة الامريكية [1].

ويتم تحديد هذه المناطق وفقاً لمعايير محددة عادة هي [2]:

١) **الطاقة التصديرية الفعلية للمنطقة في عام ٢٠٠٣.**

٢) القدرة على التصدير في المستقبل.

٣) عدد العاملين في كل مصنع.

وهذه المناطق يتم تحديدها على وجه يسمح للسلع ان تدخلها ليس بقصد الاستهلاك المحلي ولكن لاغراض التصدير إلى الولايات المتحدة الامريكية دون سداد اي ضرائب جمركية عليها. ولا يلتفت هنا إلى دولة منشأ تلك البضاعة. بمعنى آخر ان هذه البضائع قد تأتي من دولة اخرى وتدخل إلى المنطقة المحددة في مصر، ثم يعاد تصديرها إلى الولايات المتحدة الامريكية، ومن ثم تتمتع بالاعفاء الجمركي بالرغم من ان دولة منشأ تلك البضاعة ليست الدولة المصرية.

هذا وقد حددت هذه المادة شروط هذه المناطق بالنسبة للحكومة المصرية والحكومة الاسرائيلية:

- بالنسبة للحكومة المصرية: يشترط ان يقوم الطرفان المصري والاسرائيلي بتحديد هذه المناطق، ثم يوافق عليها الممثل التجاري للولايات المتحدة الامريكية. وهذه الموافقة من الولايات المتحدة الامريكية اعتبرها البعض انها نوع من التدخل غير المبرر في تحديد المناطق التي هي من صميم الشئون الداخلية المصرية. بل ان تدخل الجانب الاسرائيلي أيضاً غير مبرر باعتبار ان مصر وحدها لها سلطة تحديد هذه المناطق بما يتفق مع مصالحها الخاصة. ولم تقدم الاتفاقية أو نظام الكويز مبررات لهذا التدخل الامريكي

---

(١) www.aba.org.eg/qiz-folder/QIZ.htm.

(٢) مزايا البروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة www.aljazeera.net/NR/exeres/ 7F9DD2CE-FFDA-4F58-A615-719066F84033.htm.

أو الاسرائيلي. وبعد الموافقة تحدد المناطق بصورة قاطعة في الملحق (أ) من هذه الاتفاقية.

- بالنسبة للحكومة الاسرائيلية: ان تتعلق المنطقة بالحكم الاسرائيلي، اي المنطقة الواقعة تحت رقابة الجمارك الاسرائيلية داخل حدود الارض المتقاطعة عند حدود نقطة معبر نيتزانا. اي انها تخص فقط دولة اسرائيل دون فلسطين.

وتضيف المادة الاولى ان السلطات المختصة في مصر واسرائيل، ووفقاً للتشريع الخاص بكل منهما، تضع الاجراءات اللازمة التي تضمن سرعة دخول وخروج البضائع من وإلى هذه المناطق. كما ان هذه الاجراءات تهدف إلى تأكيد التنفيذ التام لقواعد الجمارك والرسوم وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية.

وتأتي هذه المادة بحكم خاص بدولة اسرائيل حيث تنص «.. في حالة دولة اسرائيل، فانه عندما تسهم المصانع الواقعة خارج المنطقة بجزء من نسبة الـ ٣٥٪ الحد الادنى من المكونات المطلوبة بموجب التشريع والاعلان، فان سلطات الجمارك الاسرائيلية ستضمن ان المدخلات المستوردة من الخارج والمتضمنة في صناعة السلع المشحونة إلى داخل المنطقة ستكون معفاة من الضرائب».

ويطبق هذا النص في حالة اذا ما تم الاتفاق على بضائع معينة تصدر من المناطق الصناعية المؤهلة في اسرائيل، وتم قيام مصانع خارج هذه المناطق، سواء داخل اسرائيل أو خارجها، بتصنيع نسبة من هذه البضائع في الـ ٣٥٪ الحد الادنى من المكون الاسرائيلي فان سلطات الجمارك الاسرائيلية ستضمن الاعفاء الجمركي لهذه المدخلات المستوردة من خارج المنطقة الصناعية المؤهلة والتي تدخل في صناعة السلعة المصدرة من المنطقة إلى الخارج.

ويمكن أن نستنتج من نص المادة الأولى من الاتفاقية أنه لا يوجد فيها ما يتعلق بالملكية اي ملكية الاراضي المصرية للطرف الاسرائيلي، بل ان هذه المناطق تخضع للسيادة الكاملة المصرية. كما انها لا تعطي لاسرائيل اي ميزة تفضيلية بشأن القوانين المصرية، بل ان الاتفاقية اكدت على احترام التشريع الوطني الخاص بكل من الطرفين.

ووفقاً لهذه المادة يتم تحديد المناطق الصناعية المؤهلة داخل جمهورية مصر العربية وذلك في الملحق (أ) من احكام هذه الاتفاقية: حيث تم الاتفاق على انشاء عدد من المناطق الصناعية المؤهلة في مصر على عدة مراحل، وتشمل المرحلة الاولى اقامة ثلاث مناطق صناعية في ٧ مناطق جغرافية وهذه المناطق الصناعية هي:

١ - القاهرة الكبرى.

٢ - الاسكندرية وبرج العرب والعامرية (الاسكندرية الكبرى).

٣ - قناة السويس (منطقة بورسيعد الصناعية).

وقد تم ادراجها في صورة جدول على النحو التالي:

المناطق الصناعية المؤهلة (المناطق الجغرافية)	مصانع المناطق الصناعية المؤهلة	مدن المناطق الصناعية المؤهلة (المناطق الصناعية)	عدد العمال
القاهرة الكبرى	قطن القاهرة ديس اي - تي - سي سميرفلاتس دلتا	العاشر من رمضان (٨٨ مصنعاً) ١٥ مايو حلوان (٣ مصانع) جنوب الجيزة (٢٠ مصنعاً) شبرا الخيمة (٢٠ مصنعاً) مدينة نصر (١٩ مصنعاً)	اكثر من مائة الف عامل
الاسكندرية		العامرية - برج العرب العامرية الجديدة - الدخيلة (٥٩ مصنعاً)	اكثر من ٢٥ الف عامل
قناة السويس		المدينة الصناعية ببور سعيد (٢٢ مصنعاً)	اكثر من ٣٦ الف عامل

هذه المناطق الثلاث التى تم اختيارها، وفقاً للمصادر الحكومية، تمثل نحو ٦٠٪ من اجمالي المنشآت الصناعية المصرية، كما تستوعب ٦٣٪ من اجمالي العمالة المصرية، ويقدر الاستثمار الصناعي بها بحوالي ٥٨٪ من اجمالي الاستثمارات ومعظمها في صناعة المنسوجات والملابس والاغذية والصناعات الهندسية [١] والجلود والمنتجات الكيماوية.

وتطبيق نظام الكويز اختيارياً بمعنى أن تطبيق هذا النظام يتطلب شروطاً معينة بالنسبة للمصانع إذا توفرت بشأنها ورغبت فى تطبيق النظام سرى بحقها، أما إذا لم تبدي رغبتها فى ذلك فلا يوجد أى اجراءات اجبارية فى هذا الصدد ، فالمصانع تتمتع بحرية مطلقة في تطبيق هذا النظام من عدمه.

وبتعبير آخر يستفيد من هذا الاتفاق كافة المنتجات التي يتم انتاجها بشروط معينة في المناطق الصناعية المؤهلة المحددة سلفاً في الاتفاقية [٢]، سواء كانت منتجات غذائية أو منسوجات أو اثاث أو صناعات معدنية، وايضاً يستفيد منه مصانع القطاعين العام والخاص القائمة في هذه المناطق، سواء كانت مصانع صغيرة أو كبيرة. ويكون للمصانع الكائنة في هذه المناطق حرية مطلقة في تطبيق هذا النظام من عدمه. كما لا يوجد اي توقيت زمني لانتهاء المزايا الممنوحة بمقتضى التيسيرات التي يمنحها نظام الكويز. بل ان هذه المزايا والتيسيرات تعد مرحلة انتقالية تمهيداً لتطبيق اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة الامريكية.

واهم ما في هذه الاتفاقية انها لا تمنح اسرائيل اية مزايا داخل الاراضي المصرية أو للمصانع الاسرائيلية إلا فيما يتعلق بنسبة المكون أو المدخل الاسرائيلي في المنتجات التي يتم تصديرها إلى الولايات المتحدة الامريكية، كما لا يوجد اي التزامات ضمن التيسيرات المقدمة بضرورة وجود مساهمة اسرائيلية في رؤوس اموال المشروعات في هذه المناطق أو حتى

---

(١) الكويز للتطبيع ام للتصنيع www.islamonline.net

(٢) www.islamonline.net
www.aba.org.eg/qiz-folder/QIZ.htm.

عمالة غير مصرية. فهي مشروعات مصرية برؤوس اموال مصرية وعمالة مصرية بنسبة ١٠٠٪. وعليه فان احكام نظام الكويز لا يوجد فيه ما يمثل انتقاصاً للسيادة المصرية الاقتصادية على المشروعات أو رؤوس الاموال المساهمة فيها. كما لا يحمل خزانة الدولة اي نفقات غير واردة في الموازنة، ولا تستحدث اي جديد في العلاقات التجارية المصرية.

هذا وتحديد المناطق الصناعية المؤهلة في مصر في الملحق رقم (أ) من الاتفاقية لا يعني تحديدها على نحو مطلق، بل لا يوجد ما يمنع من امكانية اضافة مناطق اخرى في المستقبل على ضوء نجاح تجربة المناطق السابقة حيث تم الاتفاق على انشاء عدة مناطق على عدة مراحل. المرحلة الاولى شملت المناطق السالف بيانها مما يستنتج منه وجود مراحل اخرى يتحدد فيها مناطق جديدة [1]. ومن هنا كانت مطالبة اصحاب المصانع في الاسماعلية والمحلة الكبرى للانضمام إلى المناطق الصناعية المؤهلة نظراً لضخامة انتاجها الصناعي ورغبة في الاستفادة من مميزات هذا النظام على المستوى الانتاجي والعمالة.

ثالثاً - المادة الثانية: الخاصة بانشاء اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة وملحق (ب) الذي يوضح مهام هذه اللجنة:

١ - **اعضاء اللجنة:** يتم تكوين هذه اللجنة برئاسة مشتركة لشخصين: مصري يعين من قبل الحكومة المصرية، واسرائيلي يعين من قبل الحكومة الاسرائيلية. ويمكن لممثل للولايات المتحدة الامريكية حضور اجتماعات هذه اللجنة كمراقب.

٢ - **مهام اللجنة:** مهام هذه اللجنة تتمثل في (ملحق ب):

---

(١) حدث توسيع في المناطق المؤهلة في اكتوبر عام ٢٠٠٥ حيث اصبحت تشمل اربع مناطق اوسع نطاقاً، بدلاً من سبع مناطق متفرقة واصغر حجماً وتشمل:
١ - منطقة القاهرة الكبرى.
٢ - منطقة في دلتا وادي النيل.
٣ - المنطقة المحيطة بالاسكندرية.
٤ - منطقة قناة السويس التي من بورسعيد شمالاً إلى السويس جنوباً.

١ - الاشراف على تنفيذ بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة، بمعنى ان هذه اللجنة تتولى تحديد المصانع والمنتجين في هذه المناطق.

وهذا التحديد يتم عن طريق قائمة يدرج فيها اسماؤهم والموافقة عليها من قبل اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة وتصدر شهادة بذلك.

وهناك اجراءات محددة يجب اتباعها في تحديد قوائم الشركات تتمثل في:

أ - ان تقوم الشركة المعنية بتقديم الاثبات على استيفائها لكافة متطلبات الاتفاق للسلطات المختصة خلال فترة الربع عام السابق، وذلك في موعد لا يتعدى ١٥ يوماً من نهاية كل ثلاثة شهور. ويتضمن هذا الاثبات ما يلي (بند ٦ من الملحق/ب):

١ - الاسم، العنوان، رقم التليفون / الفاكس، عنوان البريد الالكتروني وشخص الاتصال.

٢ - نوع المنتجات المصدرة.

٣ - نوع المدخلات المشتراة مؤيدة بصورة الفواتير من موردين مصريين أو اسرائيليين، وقائمة الموردين المصريين أو الاسرائيليين في فترة الربع عام الاخير بما في ذلك اشخاص الاتصال.

٤ - اجمالي صادرات الشركة للولايات المتحدة الامريكية في نطاق المناطق الصناعية المؤهلة المعفاة من الرسوم الجمركية لفترة ربع العام السابق، مؤيدة بالمستندات الخاصة بذلك.

ب - تقدم سلطات الطرف المتسلم، للوثائق أو الاثباتات إلى سلطات الطرف الآخر، في موعد لا يتعدى ٣٠ يوماً من نهاية كل عام، كافة البيانات الربع سنوية وفقاً لما هو محدد في الاتفاقية وملحقاتها.

ثم تتحقق اللجنة المشتركة من استيفاء كافة الاجراءات المنصوص عليها في الاتفاقية.

وبموجب هذا التحديد يعفى انتاج هذه المناطق من الضرائب عند وصولها إلى الولايات المتحدة الامريكية، اذا توفرت في شأنها الشروط الواردة في الاتفاقية والتشريع والاعلان.

ومن ثم فإن اضافة، مناطق جديدة إلى الاتفاقية في داخل جمهورية مصر العربية (أو اسرائيل بطبيعة الحال) لا يتم إلا من خلال موافقة اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة.

٢ - التأكد والتحقق من الالتزام الكامل بمتطلبات المناطق الصناعية المؤهلة. والتي تتمثل في ان الشركة (المصنع أو المشروع..)، من الجانب المصري في المناطق الصناعية المؤهلة ومن الجانب الاسرائيلي، تساهم كل منها بنسبة لا تقل عن الثلث اي ١١،٧٪ الحد الادنى لنسبة ٣٥٪ من المكونات المحلية المطلوبة بموجب التشريع والاعلان للاعفاء من الضرائب في الولايات المتحدة الامريكية. بمعنى ان الاتفاقية تشترط في المنتج المصدر إلى الولايات المتحدة الامريكية ان يحتوي على ٣٥٪ من المكونات المحلية (مصر واسرائيل)، وتحدد في هذا الصدد ان لا يقل المكون الاسرائيلي عن نسبة ١١،٧٪ من اجمالي المكونات للمنتج. (من الملاحظ ان نسبة المكون الاسرائيلي في اتفاقية الكويز الاردنية الاسرائيلية قد انخفض إلى ٨٪ وهناك مطالبة حالية بتخفيضه إلى ٥٪).

وتدل التجربة الاردنية ان هذه النسبة ليست ثابتة بل من الجائز ان تخفض مع نجاح التجربة وزيادة نسبة الصادرات.

وقد اشترطت الاتفاقية في ملحقها (في البند رقم ١٠٢٩) انه يجب في المدخلات الاسرائيلية ان تكون مدخلات لها صلة مباشرة بالانتاج وليست مجرد مدخلات مشتراة من مؤسسات اسرائيلية لغرض استيفاء الحد الادنى للمدخلات الاسرائيلية. كما يجب ان تتمشى هذه المدخلات مع قواعد المنشأ المحددة في اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل.

ويتضح من ذلك ان اتفاقية الكويز المصرية الاسرائيلية هي اتفاقية تابعة أو مكملة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة بين امريكا واسرائيل، ففي كل الاحوال يجب على الجانب المصري، كذلك، ان يراعي في نسبة المكون

الاسرائيلي الشروط الواردة في الاتفاقية السالف بيانها. حتى تتمكن من الحصول على الاعفاء الكامل عند دخولها الاراضي الامريكية.

٣ - ان تحديد نسبة ٣٥٪ كحد ادنى للمكون المصري والاسرائيلي، يدخل في حسابها تكاليف انتاج السلع المؤهلة المعفاة من الضرائب، بشرط ان لا تقل نسبة مساهمة هذه التكاليف عن ٢٠٪ من اجمالي تكلفة الانتاج للسلع المؤهلة للاعفاء من الضرائب من الجانب المصري والاسرائيلي كل على حده.

وتشمل هذه التكاليف: المواد ذات المنشأ، الاجور والمرتبات، التصميم، البحوث والتطوير، استهلاك رأس المال المستثمر، النفقات العامة التي تتضمن المصروفات التسويقية.. ويميزها من التكاليف الاخرى فيما عدا الارباح.

٤ - حق اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة في اصدار والغاء الشهادات التي تحدد الشركات التي تقع ضمن المناطق الصناعية المؤهلة، ويحق لهذه الشركات ان تطلب من اللجنة منحها تلك الشهادة.

وبموجب هذه الشهادة يمكن حصر الشركات المدرجة في القائمة السالف بيانها، والتي تتمتع صادراتها إلى الولايات المتحدة الامريكية بالاعفاء الجمركي الكامل. وفي حالة اذا خالفت هذه الشركات الاجراءات والمتطلبات الواردة في احكام الاتفاقية يكون من حق اللجنة سلطة الغاء هذه الشهادة.

ويتم الالغاء بعد منح الشركة عدة فرص، وفي حالة فشل الشركة في الالتزام بمتطلبات الاتفاقية وملاحقها فيتم اتخاذ الخطوات التالية:

أ - في حالة الفشل للمرة الاولى - فان الشركة لن تكون مؤهلة لاعتمادها في المناطق الصناعية المؤهلة لفترة الربع عام التالي (ثلاثة أشهر التالية).

ب - في حالة الفشل للمرة الثانية فان الشركة لن تكون مؤهلة لاعتمادها في المناطق الصناعية المؤهلة لمدة ربعي عام (ستة أشهر التالية).

ج - وفي كل محاولة فاشلة للالتزام بعد المرة الثانية فان الشركة لن تكون مؤهلة لفترة السنة الثالثة.

وتتضمن هذه الشهادة بيانات خاصة بالشركة تتمثل فى: الاسم، العنوان، رقم التليفون/ الفاكس، عنوان البريد الالكتروني وشخص الاتصال.

وعلى نحو ما سلف بيانه فان الشركات المصرية تم تحديدها في الملحق (أ) من الاتفاقية. اما الشركات الاسرائيلية فهي تشمل فقط الشركات الكائنة في المناطق الواقعة تحت رقابة الجمارك الاسرائيلية، وبذلك تستبعد الشركات الفلسطينية.

٥ - تقوم اللجنة المشتركة بتزويد سلطات جمارك الولايات المتحدة الامريكية كل ربع عام (ثلاثة شهور) بقائمة الشركات التي لها حق الاعفاء من الضرائب لفترة الربع عام التالي فقط، بحيث تكون الشركات التي نفذت كافة المتطلبات لهذه الاتفاقية وملحقاتها خلال فترة الربع عام السابق هي المؤهلة لادراجها في قائمة الربع عام التالي.

اما فيما يتعلق بالشركات التي لم يسبق لها التصدير في نطاق الاتفاقية، والتي تطلب بعد بداية فترة الربع عام تضمينها في القائمة المحددة بواسطة اللجنة المشتركة، لن يطلب منها ان تقدم تقريراً حتى نهاية فترة الربع عام التالي كاملاً.

وفي حالة الاحتياج لبيانات اضافية من اجل التحقق من الالتزام من جانب اللجنة، فانه يمكن للجنة ان تطلب من سلطات الجمارك الامريكية ان تمدها بالبيانات اللازمة.

واذا اكتشفت اللجنة اثناء تنفيذ الاجراءات الواردة في ملحق (ب) من الاتفاقية ان هناك حاجة لتعديل هذه الاجراءات، تقوم بتقديم اقتراح لوزير التجارة الخارجية والصناعة لمصر ولوزير الصناعة والتجارة والعمل لاسرائيل، للحصول على موافقتهما على هذا التعديل.

٦ - تباشر اللجنة المشتركة مهامها السابقة على اساس ربع سنوي على النحو التالي:

- اول يناير - ٣١ مارس

- اول ابريل - ٣٠ يونيو

- اول يوليو - ٣٠ سبتمبر

- اول اكتوبر - ٣١ ديسمبر

٣ - مواعيد ومكان انعقاد اللجنة:

تقرر المادة الثانية من الفقرة (ب) ان تجتمع اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة كل ثلاثة شهور بالتبادل في القدس والقاهرة، أو عند طلب احد الاطراف ايهما اقرب. ويتم في هذا الاجتماع تحديد قائمة الشركات. ويصدر الطرف المضيف دعوة للطرف الآخر للاجتماع وذلك في تاريخ لاحق للاجتماع، وذلك لتسلم الطرفين الوثائق الخاصة بقوائم الشركات والوثائق والاثباتات. وذلك في موعد لا يتجاوز ٤٥ يوماً بعد نهاية فترة الربع عام السابق.

ويعقد الاجتماع في تاريخ متفق عليه من الطرفين خلال ١٠ ايام من التاريخ المقترح.

وتعقد اللجنة اجتماعاً خلال الربع الاخير من كل عام، يتيح هذا الاجتماع الفرص لرجال الاعمال والاشخاص من الجانبين المصري والاسرائيلي حضوره، وذلك من اجل التعاون في مجال الاعمال.

اذا لم يحضر احد الاطراف الاجتماع الربع السنوي للجنة المشتركة، ففي هذه الحالة يمكن للطرف الآخر الذي حضر الاجتماع ان يقوم بمهام اللجنة السالف بيانها. كما اذا فشل الطرف المضيف في اصدار الدعوة للطرف الآخر لحضور الاجتماع، فيمكن للطرف الآخر ان يقوم بمهام اللجنة بمفرده.

٤ - تحقق شرط الاعفاء الجمركي:

يتم تحقق الشرط الخاص بالاعفاء الجمركي على اساس اجمالي الصادرات المعفاة من الرسوم الجمركية إلى الولايات المتحدة في نطاق المناطق الصناعية المؤهلة، على اساس ربع كل عام لكل شركة ووفقاً للشروط السالف بيانها.

رابعاً - المادة الثالثة: قواعد المنشأ:

تتعلق هذه المادة بتحديد قواعد المنشأ فيما يتعلق بالمنتجات التي يتم

تصديرها إلى الولايات المتحدة الامريكية. وهي تتعلق على وجه الخصوص بالمنتجات النسيجية والملابس - بالإضافة إلى المنتجات الغذائية، الأثاث الصناعات الهندسية، الصناعات الكيماوية، الصناعات المعدنية وغيرها من المنتجات المصنعة - التي يتم تصنيعها في المناطق الصناعية المؤهلة. وقد تم الاتفاق على ان قواعد المنشأ تتحدد وفقاً لقواعد المنشأ الخاصة بالمنتجات النسيجية والملابس المحددة في القسم ٣٣٤ من قانون اتفاقية جولة اورجواي، رقم ١٩ كود الولايات المتحدة الامريكية ٣٩٥٢.

ويقصد بقواعد المنشأ [١] (Rules of Origin) مجموعة الاسس والمعايير التي تحدد منشأ السلعة التي يتم تبادلها بين الدول (جنسية السلعة)، وبالتالي تحديد الدولة التي صنعت فيها. اي انها تحدد نسب المكونات والمدخلات التي تم استخدامها في صناعة أو انتاج السلعة مما اضفى عليها صفة السلعة وبالتالي تحديد الدولة التي صنعت فيها السلعة. وتبدو اهمية قواعد المنشأ في تحديد جنسية السلعة ومن ثم امكانية التمتع بالمعاملة التفضيلية بحسب مصدرها.

ولا تتطلب قواعد المنشأ ان يتم تصنيع السلعة بالكامل في داخل الدولة حتى تحصل على جنسية الدولة، ولكن يكفي ان يحدث تغييراً جوهرياً Transformation فيها، بحيث تتحول المواد الاولية والمدخلات الوسيطة إلى سلعة تامة الصنع، لها اسم وشكل وصفات مختلفة تماماً عن غيرها. ويتم تحديد هذا التغيير وقياسه بالاعتماد على ثلاثة اساليب هي [٢]:

١ - البند الجمركي.

٢ - نسبة القيمة المضافة المصنعة محلياً.

٣ - الاختبارات الفنية التي يجب ان تتم محلياً.

---

(١) -www. aljazeers. net / NR / exeres / 7F9DD2CE - FFDA - 4 F58 - A615 719066F84033. htm.

(٢) www.aba.org.eg/qiz-folder/QIZhtm
www.aba.org.eg/qiz-folder.

وهذه الوسائل الثلاثة السابقة لتحديد التغيير الجوهري بالسلعة ليست بدائل لبعضها البعض، بل يمكن الاعتماد على اكثر من اسلوب في تحديد منشأ السلعة. بحسب ما هو متفق عليه بين الدول الاعضاء في التكتلات الاقتصادية المختلفة.

وعلى ذلك فان لـ ٣٥٪ من قيمة المنتج يتم تصنيعها محلياً، وبشرط ان تتضمن هذه النسبة ١١،٧٪ مدخلات اسرائيلية من سعر بيع المصنع. كما يمكن استخدام مدخلات امريكية لا تتجاوز قيمتها ١٥٪، ويمكن استخدام مدخلات من قطاع غزة والضفة الغربية.

ولا يشترط التزام الشركة المصرية بالنسبة المحددة الخاصة بالمكون الاسرائيلي في كل شحنة مصدرة للولايات المتحدة، ولكن يجب ان يستوفي اجمالي صادرات الشركة من المناطق الصناعية المؤهلة للولايات المتحدة هذه النسبة كل ثلاثة اشهر.

اي ان العبرة في احتساب قيمة المكون الاسرائيلي باجمالي الصادرات الخاصة بكل شركة على حدة في نهاية كل ثلاثة اشهر وليس كل شحنة. ويفهم من ذلك انه قد تزيد النسبة في شحنة أو تقل في شحنة اخرى من المكون الاسرائيلي، ولكن لا بد ان لا تقل نسبة المكون الاسرائيلي، بأي حال من الاحوال عن ١١،٧٪ من اجمالي الشحنة المصدرة كل ثلاثة أشهر.

وبتعبير آخر، ان قواعد المنشأ تقضي بأن تكون ٣٥٪ من قيمة المنتج يتم تصنيعها محلياً في مصر، على ان تتضمن ١١،٧٪ مدخلات اسرائيلية. وقد يرى البعض ان نسبة ٣٥٪ بعد خصم قيمة المكون الاسرائيلي تصبح ٢٣،٣٪ مكون مصري هي نسبة ضئيلة. إلا ان تفسير ذلك هو ان قواعد المنشأ تحدد الحد الادنى بمعنى ان ٢٣،٣٪ من قيمة المنتج المصري هي حد ادنى، وهذه ميزة لمصر. لانها تعطي لمصر مرونة في نسبة المكون المصري، بحيث لو تم انتاج بعض المنتجات التي نستورد لها مواد خام من الخارج سواء من اوروبا أو آسيا أو حتى امريكا تستطيع هذه المنتجات، التي تُصنع في مصانع مصرية وبأيد مصرية، ان تدخل السوق الامريكية بهذه المزايا. فنسبة الـ ٣٥٪ هي ميزة للمنتج المصري وليست قيداً. اما اذا رفعت هذه النسبة إلى ٥٠٪ أو ٦٠٪ لما اصبحت ميزة بل اصبحت قيداً على مصانعنا في مصر.

ويتضح من ذلك ان نسبة المكون الاسرائيلي ١١،٧٪ في مقابل ٨٨،٧٪ مكون مصري في المنتج النهائي هي نسبة ضئيلة. ولكن في ذات الوقت تمثل قيد على الصادرات المصرية، خاصة في حالة اذا ما توقفت اسرائيل عن مد هذه المناطق المؤهلة بنسبة ١١،٧٪ المنصوص عليها في الاتفاقية، أو اذا استخدمت اسرائيل اسلوباً احتكارياً لمكوناتها سواء برفع اسعارها بشكل مبالغ فيه، أو بانخفاض جودة هذه المكونات بقصد الحاق الخسائر بالمصانع والاقتصاد المصري؛ خاصة انه لا توجد اي شروط أو نصوص في هذا الصدد تحد من قدرة اسرائيل على القيام بمثل هذه الممارسات. فهناك ارتباط لا يتجزأ أو ينفصل بين المكونات المصرية والاسرائيلية للاستفادة من الاعفاء الجمركي عند دخول المنتجات إلى الولايات المتحدة الامريكية، حتى لو تم تخفيض نسبة المكون الاسرائيلي على نحو ما تم في التجربة الاردنية، فهذا الارتباط بين المنتج المصري والاسرائيلي يمثل خطورة على الصادرات المصرية. اضف إلى ذلك ان الاتفاقية لا تفرض على المنتج الاسرائيلي المنتج في المناطق المؤهلة في اسرائيل نسبة مكون مصري فيها.

ولم تشترط الاتفاقية مواصفات معينة في المدخلات الاسرائيلية ولكن ترك الامر للاتفاق بين الجانبين المصري والاسرائيلي. ويثور التساؤل هل يستطيع الجانب المصري، باعتباره صاحب الخبرة الطويلة في صناعة المنسوجات والملابس، ان يقوم بتحديد المدخلات الاسرائيلية التي تضمن له اكبر قدرة تنافسية سواء من حيث التكلفة أو الجودة أو المادة بحيث تتضمن بعض المواد البسيطة التي لا تمثل عنصراً اساسياً في المنتج؟

الاجابة على هذا التساؤل تمثل صعوبة لكون الاقتصاد الاسرائيلي يتمتع بتفوق تكنولوجي دون ان يكون لديه اساسيات صناعة النسيج، ومن ثم فمن المتوقع ان تتخصص اسرائيل في الحلقات الانتاجية المتقدمة عالية التكنولوجيا [١]، بينما يترك لمصر التخصص في انتاج الحلقات التصنيعية الاقل تقدماً التي تعتمد على الايدي العاملة الكثيفة والتكنولوجيا المنخفضة،

---

(١) د. محمد صفوت قابيل - زاوية اخرى في حسابات المناطق الصناعية - الاهرام ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٤. www.Kate3.com

مما يمثل عائقاً أمام التقدم الانتاجي من جهة، ويزيد من تبعية الانتاج المصري للاقتصاد الاسرائيلي من جهة أخرى.

وجدير بالذكر ان الاتفاقية لم تتعلق فقط بصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة بل شملت صناعات اخرى منها على سبيل المثال:

- المنتجات الغذائية.
- الاثاث.
- الصناعات الهندسية.
- الصناعات الكيماوية.
- الصناعات المعدنية، وغيرها من المنتجات المصنعة في المناطق الصناعية المؤهلة.

خامساً - المادة الرابعة - تحقق الجمارك:

حتى تحظى الصادرات المصرية من المناطق الصناعية المؤهلة بالاعفاء الجمركي عند دخولها إلى الاراضي الامريكية، فيجب على كل من الجانب المصري والاسرائيلي وبمساعدة السلطات الامريكية ان يحصل على المعلومات المتضمنة وسائل التحقق ومراجعة العمليات والشحنات التي طالبت بالاعفاء من الضرائب. وهذه المعلومات خاصة بالتحقق بالالتزام بالشروط التي اوردتها الاتفاقية، والسالف ذكرها.

ويتم ذلك حتى لا يتم شحن اي سلع غير مؤهلة للنفاذ إلى الولايات المتحدة الامريكية، والا يستوجب دفع الرسوم الجمركية المقررة في هذا الصدد، حيث انها لم تستوفِ الشروط وبالتالي تصبح خارج دائرة الاتفاقية.

سادساً - المادة الخامسة - التعديلات:

تتعلق هذه المادة بالتعديلات التي قد ترد على ملاحق هذه الاتفاقية. حيث يتم تعديلها من خلال اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة وبموافقة الولايات المتحدة الامريكية.

وبذلك فهذه التعديلات تتعلق بتحديد المناطق الصناعية المؤهلة وامكانية زيادتها أو تغييرها. كما تتعلق باللجنة المشتركة سواء ما يتعلق بمهامها أو مواعيد انعقادها ومكانها.. وغير ذلك من الامور على نحو ما سلف بيانه.

سابعاً - المادة السادسة - دخول الاتفاقية حيز النفاذ:

تدخل الاتفاقية إلى حيز النفاذ عند اخطار كل من الطرفين باستكمال الاجراءات القانونية المطلوبة لديها لدخولها حيز النفاذ.

هذا وقد وقعت الاتفاقية في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤ بين الطرفين المصري والاسرائيلي وحضور الجانب الامريكي. حيث مثل الجانب المصري المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة، وعن الجانب الاسرائيلي ايهود اولمرت نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة والصناعة، اما عن الجانب الامريكي روبرت زوليك الممثل التجاري الامريكي.

هذا وقد حررت الاتفاقية من نسختين باللغة الانجليزية.

وجدير بالذكر ان الاتفاقية دخلت حيز النفاذ في شهر فبراير عام ٢٠٠٥.

ووفقاً لتحليل بنود اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة المصرية يمكن ابراز أهم خصائصها في الجدول التالي [١]:

طبيعة المعاملة التجارية التفضيلية	المناطق الصناعية المؤهلة
القطاعات التي تشملها	الصناعية فقط
النفاذ إلى السوق الامريكي	فوراً
قواعد المنشأ	٣٥ ٪ مكون محلي على ان يتضمن ١١،٧٪ مكون اسرائيلي
الاطار القانوني	تيسيرات لنفاذ الصادرات المصرية إلى السوق الامريكية يتم بين ثلاثة اطراف (مصر - الولايات المتحدة الامريكية - اسرائيل)
المناطق التي ينطبق عليها الاتفاق	مناطق محددة داخل الدولة

طبيعة المعاملة التجارية التفصيلية	المناطق الصناعية المؤهلة
طبيعة المعاملة	من طرف واحد (non-reciprocal) حيث تتمتع مصر بمعاملة تفضيلية في الاسواق الامريكية دون الالتزام بمنح ذات المعاملة للمنتجات الامريكية فى السوق المصرى
درجة الاندماج	مرحلة انتقالية لتحقيق الاندماج الاقتصادي وتطبيق منطقة التجارة الحرة

(١) www.aba.org.egqiz/-folder.

المبحث الثالث

الآثار الاقتصادية لاتفاقية الكويز المصرية

مقدمة:

كانت اتفاقية الكويز هدفاً لرفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، بحيث يمكن الوصول به وبمنتجاتنا إلى بعض الاسواق بمزايا تفضيلية من الناحية الجمركية. ومن ثم زيادة حجم الاستثمارات المحلية والاجنبية في مصر، وتحرير التجارة والاندماج في السوق العالمية، بل واكثر من ذلك، خلق مزيد من فرص العمل والتي تعد التحدي الاكبر والاول لنا في جميع المجالات.

ومصر باعتبارها جزءا من منظومة التجارة العالمية لا تستطيع أن تتجاهل اهمية السوق الامريكية التي تستهلك اكثر من ٤٠٪ من انتاج العالم في غالبية السلع، وتستوعب ما يقارب ٤٠٪ من صادراتنا إلى العالم الخارجي. حيث بلغت حجم تجارة مصر مع الولايات المتحدة الامريكية نحو ٣،٧ مليار دولار سنوياً، كما ان الولايات المتحدة الامريكية تعتبر اهم مصدر للاستثمارات الاجنبية في مصر بما يعادل ٣،٥ مليار دولار سنوياً، كما ان هناك معونة اقتصادية قدرها ٥٧٥ مليون دولار سنوياً لمصر [١]. وكل هذه المعدلات والبيانات تبين مدى اهمية السوق الامريكية. بل ويمكن القول بأن السوق الامريكية كانت حجر الاساس و حجر الزاوية للسياسات التصديرية لكل من الصين وكوريا وتايلاند، وهي الدول التي ينظر اليها كنموذج استطاعت من خلال سياستها التصديرية والتنافسية ان تحقق ما يشبه المعجزة.

---

(١) هذه البيانات من بيان السيد المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة امام مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٥ لشرح بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة.

اضف إلى ذلك ما يترتب على هذه الاتفاقية من جذب للاستثمارات الاجنبية في مصر، مع بعض التحفظات العربية المباشرة لهذه الاتفاقية، خاصة مع وجود سوق مضمون لتسويق الانتاج. فالمستثمر الاجنبي سيتعامل مع أكبر سوق في العالم وهي السوق الأمريكية ، فهو لا يأتي لكي يبيع في داخل مصر بل السوق الخارجية وخاصة السوق الامريكية. كل ذلك يساهم في زيادة حجم الاستثمارات المحلية والاجنبية في الداخل مما يكون له ابلغ الاثر على الاقتصاد المصري.

وكما تبين من خلال التجربة الاردنية الآثار الاقتصادية الايجابية على الاقتصاد الاردني من توقيع الاتفاقية. فسوف نتعرض في هذا الفصل إلى اهم الآثار الاقتصادية المتحققة والمتوقعة لابرام اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة المصرية، موضحة الآثار الايجابية والسلبية لتوقيع الاتفاقية.

وعليه سنوضح الآثار الاقتصادية للاتفاقية بتقسيم هذا المبحث على النحو التالي:

الفرع الاول: العمالة المصرية.

الفرع الثاني: الاستثمارات المحلية والاجنبية (الميزان التجاري).

الفرع الثالث: البورصة المصرية.

الفرع الأول
آثار اتفاقية الكويز على حجم العمالة المصرية

تعاني مصر، كما أوضحنا، من معدلات مرتفعة من الكثافة السكانية تمثل حجر الأساس لكافة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها مصر. فقد ارتفعت معدلات السكان بصورة شبه اعجازية فى السنوات الأخيرة، مما كان له ابلغ الأثر على درجة نمو الاقتصاد المصري [1].

وبالنظر إلى قطاع النسيج والملابس الجاهزة نجده يمثل أكبر القطاعات فى الاقتصاد المصري وأكثرها تخصصاً بالمقارنة بغيرها من الدول الأخرى. وخاصة الأردن، نجد أن العمالة المصرية، فى هذا المجال، مدربة ولها خبرة طويلة فى هذا القطاع وهذه تعتبر من مواطن القوة فى هذه الصناعة. حيث تستوعب هذه الصناعة ما يتراوح ما بين ٤٠ و ٥٠ ٪ من حجم العمالة فى مصر سواء مباشرة أو غير مباشرة في خمس صناعات متداخلة ولا توجد مرحلة تستقل عن الأخرى سواء الغزل أو الصباغة والتجهيز أو النسج وأى قرار خاص بصناعة يؤثر، بصورة أو بأخرى، فى الصناعات الأخرى [2]. والقول بأن هناك احتمالات لدخول عمالة أجنبية في هذا القطاع، كما حدث فى الأردن، هو أمر مرهون بقانون العمل المصري وليس للاتفاقية دور فى تحديد هذه النسبة من عدمه. وإن كان ذلك الأمر مرفوضا فى ظل الميزة التنافسية للعمالة المصرية فى هذا القطاع.

ويرى العديد من المحللين الاقتصاديين أن من أهداف اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة هو رفع معدلات التشغيل الداخلي. وأن هذه المناطق

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك إلى: د. حازم الببلاوى - أصول الاقتصاد السياسي - منشأة المعارف - سنة ١٩٧٥ - ص ١٣٥ ومابعدها، د. مجدى محمود شهاب - متغيرات سوق العمل المحلى وانعكاساتها على مشكلة البطالة فى مصر - دار الجامعة الجديدة للنشر - سنة ١٩٩٨ - ص ٤٢ ومابعدها، د. زينب عوض الله - أصول الاقتصاد السياسى - دار الجامعة الجديدة للنشر - ص ٢٠٠٠ - ص ٥٧ ومابعدها.

(٢) مقال فى جريدة الأخبار بعنوان " الكويز " أفضل طريق لمواجهة خسائر صادرات الحصص - بقلم عصام السباعي - رقم العدد ٦٤٢٠ - تاريخ الصدور ٢٠٠٤/١٢/٨.

من شأنها ان تتفادى فقدان ١٥٠ الف فرصة عمل وذلك بعد انتهاء نظام الحصص في بداية عام ٢٠٠٥. بل وفي ذات الوقت انها ستعمل على توليد مايقارب من ٢٥,٠٠٠ فرصة عمل جديدة فى هذه الصناعة لانها تمثل عامل جذب للعمالة المصرية المتخصصة. وبالتالي ستؤدي إلى تقليل معدلات البطالة التي كانت قد بلغت معدلات مرتفعة حوالي ١٢٪ بالاضافة إلى معدلات البطالة المقنعة.

ويوضح الجدول التالي ارتفاع معدلات البطالة المطرد في مصر منذ عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٥ [١] :

التاريخ	المعدل ٪
٢٠٠٠/١٢/٣١	٪ ٨،٩٨
٢٠٠١/١٢/٣١	٪ ٩،٢٢
٢٠٠٢/١٢/٣١	٪ ١٠،١٧
٢٠٠٣/١٢/٣١	٪ ١٠،٦٤
٢٠٠٤/١٢/٣١	٪ ١٠،٤٧
٢٠٠٥/١٢/٣١	٪ ١١،٧

فالكويز لن تساهم فقط في تقليل حجم الخسارة مع بداية عام ٢٠٠٥ والغاء نظام الحصص، بل ستساهم بصورة فعالة في تقليل حجم البطالة وبالتالي زيادة معدلات التشغيل، سواء في داخل المصانع القائمة بالفعل أو نتيجة لزيادة حجم الاستثمارات في داخل السوق المصرية كأثر من آثار الكويز على نحو ما هو متوقع في هذا الصدد. واكثر من ذلك فرفع الطاقة الانتاجية لكافة هذه المشروعات سيؤدي إلى زيادة تنافسية المنتج المصري ودفع المصانع المتوسطة والصغيرة لتطوير انتاجها والاتجاه نحو السوق العالمي والجودة العالمية.

وبالنظر إلى التجربة الاردنية [٢] سنجد حدوث زيادة في فرص العمل، فقد ارتفعت معدلات العمالة من ١٦،٢٤ الف فرصة عمل عام ٢٠٠١ إلى ٢٦،٥

(١) www.idsc.gov.eg/Indicators Result - Details-asp

(٢) رجال الاعمال يهرولون نحو الكويز، قاطع دوت كوم، ديسمبر ٢٠٠٤ www.Kate3.com

الف فرصة عمل عام ٢٠٠٣ بمعدل زيادة ٦٣٪ وبلغ نصيب العمالة الاردنية ٥٨٪ والاجنبية ٤٢٪. هذا بخلاف زيادة فرص العمل في الانشطة المرتبطة بهذه المناطق والتي ساهمت هذه المناطق في وجودها مثل المطاعم ومحلات الخدمات التي قدمت خدماتها للعاملين بهذه المناطق، بالاضافة إلى زيادة اعداد السائحين.

وبطبيعة الحال ليس من المتوقع في ظل تطبيق الكويز المصرية ان تحتل العمالة الاجنبية في داخل المصانع المصرية هذه النسبة المرتفعة، لعدم تخصص العمالة الاردنية في صناعة المنسوجات بالمقارنة بالعمالة المصرية، اضف إلى ذلك ان قوانين العمل المصرية لن تسمح بذلك إلا في اضيق نطاق ممكن يتعلق بزيادة الجودة والخبرة في هذا المجال.

وبالنظر إلى الحالة الواقعية للاقتصاد المصري نجد ان مدينة الاسماعيلة، وهي خارج المناطق المؤهلة، وهي الثانية في حجم العمالة بعد المحلة الكبرى، حيث يزيد عدد مصانعها على ٢٠ مصنعاً ويعمل فيها حوالي ١٢٠ الف عامل، بينما يصل عدد العاملين في مصانع المحلة اكثر من ١٤٠ الف عامل من بينهم ٣٢ الف يعملون في القطاع العام الحكومي [١] .

وهي مناطق لم تشملها اتفاقية الكويز في الوقت الحالي مما سيترتب عليه إغلاق هذه المصانع وتشريد نحو مليون عامل يعملون في مختلف مصانع النسيج في مصر. ويرى اصحاب هذه المصانع ان لا مانع لديهم من الدخول في الاتفاقية طالما ان ذلك سيقي العمال شر البطالة ويهدد بوقف المصانع عن الانتاج، خاصة ان الجانب الاسرائيلي سياسهم بنسبة بسيطة في الانتاج، مثل التغليف أو صناعات تكميلية كنا بالاساس نستوردها من الهند أو الصين.

ومع ذلك فان اتفاقية الكويز من شأنها ان تحقق بعض الآثار السلبية على العمالة المصرية. ويتمثل ذلك في اختيار عدد من المناطق الصناعية على مستوى جمهورية مصر العربية دون غيرها للدخول في الاتفاقية مما قد

---

(١) «الكويز في دائرة الحوار» تجربة الاردن الناجحة في مجال المناطق الصناعية المؤهلة هل يمكن ان تتكرر مع مصر. مقال في جريدة الاهرام بقلم نجلاء ذكرى - عدد ٤٣١٠٤ بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١١.

يؤدي الى حدوث فجوة بين العمال. فمن جهة يزيد الطلب على العمالة في مناطق الكويز، ويمثل، في نفس الوقت، عامل طرد وهجرة من مناطق صناعية اخرى خارج اتفاقية الكويز. وزيادة الكمية المعروضة من العمالة على مناطق الكويز قد يجعل المزايا المرجو تحقيقها من العمل فيها لا تتحقق. خاصة ان ذلك قد يدفع إلى تخفيض معدلات الاجور أو عدم تحقيق التأمين الاجتماعي المناسب لهؤلاء العمال. وفي ذات الوقت ستزيد معدلات البطالة في المناطق خارج اتفاقية الكويز.

اضف إلى ذلك ان اختيار مناطق الكويز لم يخضع لمعايير موضوعية واضحة، مما جعل البعض يقرر ان اختيار هذه المناطق قد تم اساساً لمراعاة مصالح بعض رجال الاعمال؛ وخير دليل على ذلك ان بعض المناطق دخلت الكويز، كالبدرشين وهي لا تقارن صناعياً بالمحلة الكبرى والاسماعيلية اللتان تمثلان قوة انتاجية كبرى في مجال صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، دون مبررات منطقية أو موضوعية، رغم انها من القلاع في الصناعة المصرية، وهو الامر الذي دفع بأصحاب المصانع في الاسماعلية إلى اعلان الاستغاثة والاعتصام احتجاجاً على حرمانهم من الكويز [1] .

ومن الآثار السلبية الاخرى، ان هناك من يرى ان الكويز ستؤدي إلى فقد جزء من العمالة المصرية نتيجة احلال المكونات الاسرائيلية مكان المكونات المصرية، مما يعني تقليل القيمة المضافة التي يستفيد منها الاقتصاد المصري. كما ان الكويز ستترك للعمالة المصرية القيام بالمراحل الاولية في عملية التصنيع الاقل تقدماً نظراً لكون اسرائيل تتمتع بالتفوق التكنولوجي ولا توجد لديها اساسيات صناعة النسيج [2]. مما سيجعل العمالة المصرية تتخصص فقط في انتاج الحلقات التصنيعية الاقل تقدماً التي تعتمد على الايدي

---

(١) صهينة الاقتصاديات العربية؛ اتفاقيات الكويز مدخلاً، بقلم محمود سلطان، ١٢/٢٠/ ٢٠٠٤ . www.alasr.ws/index.cfm

(٢) فنسبة الصادرات التكنولوجية عالية التقنية في اسرائيل ٢٠٪ بينما في مصر بلغت فقط ١٪، كما ان نسبة الصادرات الصناعية في اسرائيل ٩٣٪ اما في مصر فبلغت ٣٥٪. انظر ذلك: لجنة المقاطعة بالاسكندرية ١٠/فبراير/٢٠٠٦ www.Kate3.com

العاملة الكثيفة، اما الحلقات الانتاجية المتقدمة فتترك للمكون الاسرائيلي. وكل ذلك يمثل خطوات إلى الوراء في عملية التنمية الاقتصادية[1].

مما سبق يتبين لنا ان الآثار السلبية لاتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة المصرية تمثل خطورة على العمالة المصرية، اذا اخذنا في اعتبارنا ان اسرائيل تريد استغلال الايدي العاملة المصرية الرخيصة بالمقارنة مع مثيلتها الاسرائيلية، فالدخل الشهري للعاملين في مصانع النسيج الاسرائيلية يصل نحو ١٣٠٠ دولار شهرياً بينما لا يتجاوز في مصر ٥٠ دولارا وفي الأردن ١٥٠ دولار.

ولكن إذا ما فطنا لهذه الآثار بصورة جدية فإننا نستطيع أن نواجهها جيدا بأخذها في اعتبارنا في عمليات التصنيع أو نوعية وجودة المكون الاسرائيلي، فالاتفاقية أصبحت أمرا واقعاً لا بد من التعامل معها بالاستفادة من إيجابياتها ومحاربة سلبياتها.

---

(١) زاوية اخرى في حسابات المناطق الصناعية - بقلم د. محمد صفوت قابيل - رئيس قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة المنوفية - الاهرام ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٤.

www.Kate3.com

الفرع الثاني
آثار اتفاقية الكويز على الميزان التجاري

تؤثر اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة المصرية على حركة الميزان التجاري المصري، [1] أي حركة الصادرات والواردات المصرية، ومن ثم تؤثر كذلك على معدلات النمو الاقتصادية للاقتصاد المصري.

ووفقاً لاحصاءات وزارة الخارجية المصرية فإن أكثر من ٤٠ ٪ من الصادرات المصرية تصدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحتل الأخيرة المرتبة الأولى فى توزيع الصادرات المصرية، ثم يأتي الاتحاد الأوروبي فى المرتبة الثانية بنسبة ٢٧,٣٪ تقريباً. أما من حيث الواردات فيحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى بنسبة ٣٦,٢٪ في حين تشغل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية بنسبة ٢٥,٢٪ ، وبالتالي فاتفاقية الكويز ستحرر الجزء الأكبر من تجارة مصر الخارجية من أي رسوم أو حصص [2].

فمع حلول الأول من يناير عام ٢٠٠٥، وبعد نحو ثلاثين عاماً من التمييز

---

(١) يقصد بالميزان التجارى The Commercial Balance ذلك الحساب الذي يتضمن كافة العمليات التجارية الدولية التي تتم بمقابل، سواء كان هذا المقابل يتمثل في وجود عائد من السلع أو الخدمات أو النقود مقابل هذه العمليات. وهو بذلك يشمل نوعين من الحساب حساب التجارة المنظورة The Visible Trade وحساب التجارة غير المنظورة The Invisible Trade.
انظر لمزيد من التفاصيل فى هذا الصدد، د. سوزى عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية منشورات الحلبى الحقوقية، عام ٢٠٠٥، ص ٩٧ ومابعدها.
وأيضاً د. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الثالث - الاقتصاد الدولى ، منشورات الحلبي الحقوقية، سنة ٢٠٠١، ص ٨٣ ومابعدها د. عبد الله الصعيدي، العلاقات الاقتصادية الدولية، مطابع البيان التجارية، سنة ١٩٩٦، ص ١٤٦ ومابعدها د. محمد عبد العزيز عجمية، النقود والبنوك الدار الجامعية، سنة ١٩٨٢، ص ٣٥٥ ومابعدها.

(٢) بعض المصادر الأخرى تقرر أن الاتحاد الأوروبى يحتل المرتبة الأولى سواء في الصادرات أو الواردات حيث يبلغ حجم الصادرات المصية له ٤١٪ بينما حجم الواردات ٣٢٪ أما الولايات المتحدة الأمريكية فتبلغ حجم الصادرات ٢٥ ٪ والواردات ٢٤٪. ثم تأتي بعد ذلك الدول العربية فآسيا وشرق أوروبا وأفريقيا وروسيا.
انظر فى تفصيل ذلك، لجنة المقاطعة بالاسكندرية ديسمبر ٢٠٠٤.

www.Kate3.com

وخضوع تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة لحصص كمية، والتي كانت تحدد من خلال اتفاقيات ثنائية بين الدول الاعضاء المصدرة والمستوردة، يتم تحرير تجارة المنسوجات والملابس من نظام الحصص الكمية، وادراج هذه التجارة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية. وبذلك تحرر اهم اسواق مستوردي المنسوجات والملابس في العالم وهي الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي وكندا والنرويج وفنلندا واستراليا، امام صادرات الدول النامية، والتي تستود ما يقارب ٧٠٪ من اجمالي الواردات العالمية [١].

وبالرغم من ان نظام الحصص لم يكن دائماً هو النظام الاكثر فائدة للدول النامية لانه يضع سقفاً أو حداً اعلى للصادرات، ولكنه في ذات الوقت كان يؤمن لها النفاذ لاسواق العالم والدول المتقدمة. وبالمقابل فان تحرير التجارة وان كان يلغي تلك الحدود أو هذا السقف، إلا انه يدخل الدول النامية في منافسة شديدة مع صادرات الدول الاخرى خاصة الصين وبنجلاديش وهونغ كونغ والهند وفيتنام والذي كان نظام الحصص يحد من نموها.

وبالتالي اصبحت هناك العديد من الآثار السلبية المتوقع حدوثها مع الغاء نظام الحصص: منها انخفاض معدلات الصادرات المصرية واغلاق العديد من المصانع وفقدان ما يقارب من ١٥٠ الف فرصة عمل مباشرة في مجال الصناعات النسيجية، وانخفاض حجم الاستثمارات المحلية والاجنبية التي تعتمد على هذا النشاط وتخدمه في نفس الوقت، وانخفاض تدفقات النقد الاجنبي إلى السوق المحلية وآثار ذلك السلبية على اسواق الصرف المصرية. وازاء هذه المخاطر، التي لم يستعد لها الاقتصاد المصري والمسئولون عنه، كان لا بد من الحل البديل وهي اتفاقية الكويز التي ستحقق مزايا ومكاسب للاقتصاد المصري في عدة مجالات.

وكما اوضحنا من قبل، فاتفاقية الكويز ستوفر للصادرات المصرية فرصة اختراق السوق الامريكية بدون حد اقصى وبدون اي رسوم جمركية. وبالمقابل فان الصادرات المنافسة لن تتمتع بنفس المزايا التفضيلية للصادرات

---

(١) الآثار المتوقعة للمناطق الصناعية المؤهلة على الاقتصاد القومي ديسمبر ٢٠٠٤ - الحزب الوطني الديمقراطي - الامانة العامة - مواقف ورؤى حزبية.

المصرية - مثل الصين وبنجلاديش وهونغ كونغ وغيرها - والتي تفرض عليها رسوم جمركية تتراوح مابين ١٠ و ٣٣ ٪ مما يعزز القدرة التنافسية للصادرات المصرية.

ويتوقع الكثيرون أن يزيد حجم الصادرات المصرية ليصل إلى ٤ مليار دولار خلال عدة سنوات، وتقوم هذه التوقعات على أساس حجم الصادرات الأردنية للمنسوجات والملابس الجاهزة الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتفعت قيمة هذه الصادرات خلال أربع سنوات عن ٢٨٠ ٪ [١] إذ بلغت قيمة هذه الصادرات من ٢ مليون عام ١٩٩٩ إلى ٥٦٧ مليون عام ٢٠٠٣. وهي زيادة قد تتضاعف بالنسبة للاقتصاد المصري الذي يتمتع بقاعدة انتاجية وصناعية اوسع. وان كان يستلزم بالتوازي وضع برنامج شامل لاعادة تأهيل هذه الصناعات ورفع قدرتها التنافسية [٢].

وعليه نجد ان اتفاقية الكويز تمثل احد الحلول الهامة التي يمكن ان يستند اليها الاقتصاد المصري لعلاج العجز المزمن في ميزانه التجاري. ويحدد الجدول التالي حال الميزان التجاري المصري في الفترة ٢٠٠٢، ٢٠٠٣[٣] .

نوع الصادرات المصرية	عام ٢٠٠٢	عام ٢٠٠٣	نسبة الزيادة
اجمالي الصادرات المصرية بصورة عامة	٩٤٢،٥ مليون دولار	١١٤٣،٨ مليون دولار	٢١،٤ ٪
اجمالي الصادرات من الملابس الجاهزة والمنسوجات	٤١٦،٥ مليون دولار	٤٦٤،٢ مليون دولار	١١،٤٦ ٪

(١) ان الزيادة في حجم الصادرات الاردنية بهذه الصورة هي زيادة غير دقيقة نظراً لان أغلب مستلزمات صناعة النسيج تستورد من الخارج. حيث بلغ قيمة ما تدفعه الاردن - في استيراد هذه المستلزمات عام ٢٠٠٣ نحو ٢٨٥،١ مليون دينار اردني اي ان جزء كبير من الزيادة في الدخل قد دفعت في الاستيراد.

(٢) الآثار المتوقعة للمناطق الصناعية المؤهلة على الاقتصاد القومي - الحزب الوطني الديمقراطي - مرجع سابق.

(٣) الاهرام، الكويز كيف تفتح الطريق لصادرات الملابس المصرية للاسواق الامريكية، بقلم رأفت سليمان، عدد رقم ٤٣٠٧٦، بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٣.

وبالنظر إلى هذا الجدول يتضح ان اجمالي الصادرات المصرية بصورة عامة قد بلغت عام ٢٠٠٢ نحو ٩٤٢،٥ مليون دولار، وبلغت الصادرات من الملابس الجاهزة والمنسوجات ما يساوي ٤١٦،٥ مليون دولار، اي ان قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة وحده قد شغل ما يساوي ٤٤،٢٪ من اجمالي الصادرات المصرية. وفي عام ٢٠٠٣ زادت الصادرات المصرية وبلغت ١١٤٣،٨ مليون دولار اي حققت زيادة عن عام ٢٠٠٢ مقدارها ٢١،٤٪ مما يدل على زيادة الطلب على الصادرات المصرية بصورة عامة. بينما احتلت الصادرات من الملابس الجاهزة والمنسوجات من اجمالي الصادرات ٤٦٤،٢ مليون دولار بنسبة زيادة عن عام ٢٠٠٢ حوالي ١١و٤٦٪. وهذا يبين مدى حجم الزيادة في الصادرات المصرية قبل حلول عام ٢٠٠٥ وتحرير التجارة.

وقد اوضحت تقديرات وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية ان هذه الاتفاقية ستساهم في نمو الصادرات المصرية للاسواق الامريكية بنسبة ٥١،٣ ٪ ، كما تحقق الصادرات الأمريكية لمصر معدل زيادة نسبته ٣٨،٨ ٪ [١]. مما سيعني حدوث فائض في الميزان التجاري المصري، يرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري.

كما ان الغاء نظام الحصص في يناير ٢٠٠٥ جعل العديد من الخبراء الاقتصاديين [٢] يتوقعون ان يحدث ليس فقط تقلص في الصادرات المصرية إلى السوق الامريكية في مجال الملابس الجاهزة بسبب الاتفاقية الدولية للمنسوجات ، بل أن سيساهم في رفع أسعار المنتج المصري بالمقارنة بمثيله من منتجات الدول الاخرى بنسبة تزيد عن ٣٠٪. ويحذر جهاز التمثيل التجاري المصري من تأثيرات سلبية عديدة على صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة إلى السوق الامريكية. حيث ان خمس دول من امريكا الوسطى - هي السلفادور، جواتيمالا، نيكارجوا، هندوراس

---

(١) انظر في تفصيل ذلك مقال في الاهرام بعنوان ٥١،٣٪ زيادة في الصادرات المصرية و٣٨،٨٪ في الصادرات الامريكية - بقلم اسامة غيث - عدد رقم ٤٣١٩١ بتاريخ ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٤.

(٢) رأفت سليمان، جريدة الاهرام، مرجع سابق.

وكوستاريكا - تعد من اكبر موردي الملابس الجاهزة لامريكا. كما تمثل الهند والصين اهم التهديدات لصناعة المنسوجات في مصر.

فمن جهة تمثل صادرات دول شرق آسيا، وخاصة باكستان وبنجلاديش وسيريلانكا وفيتنام، نسبة كبيرة في هذا القطاع، كما انها الارخص سعراً مقارنة بصادراتنا لاسباب اهمها العمالة. فالعمالة لديهم هي الارخص والاكثر قدرة على تحمل ساعات العمل الاضافية، بالاضافة إلى انخفاض اثمان الاقمشة والمواد الاولية اللازمة لهذه الصناعة لديهم. خاصة من الهند التي تمثل اكبر دولة مصدرة للاقمشة في العالم. كما ان الصين قامت بتخفيض اسعار منتجاتها المصدرة لامريكا بنسبة تفوق ٤٨٪ عما كانت عليه الأسواق العالمية. كل ذلك من شأنه أن يزيد من المشكلات التي يعانى منها الاقتصاد المصري والذي يجاهد حاليا للخروج منها أو إيجاد حلول للتقليل من حدتها.

بالاضافة لما تقدم فان توقيع اتفاقية الكويز من شأنه ان يعمل على استقطاب رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية للاستثمار في داخل هذه المناطق وتعزيز فرص الاستثمار فيها خاصة من الولايات المتحدة الامريكية والدول العربية ودول جنوب شرق آسيا واوروبا. وان جذب الاستثمارات العالمية والشركات الدولية لاقامة مشروعات جديدة، خاصة ذات التكنولوجيا الكثيفة المتطورة، وشراء الشركات المطروحة للبيع، واندماج المشروعات في اطار برنامج الخصخصة. كل ذلك سيؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية لهذه المشروعات ومن ثم الطاقة الانتاجية للاقتصاد المصري ككل.

وبعد عام من توقيع اتفاقية الكويز أي فى ديسمبر ٢٠٠٥ أكد رئيس وحدة الكويز بوزارة التجارة الخارجية والصناعة [1] ان البروتوكول ساهم في الحفاظ على نصيب مصر في السوق الامريكي بعد الغاء اتفاقية المنسوجات متعددة الاطراف في يناير ٢٠٠٥، فقد ارتفع عدد الشركات المؤهلة المصدرة

(١) مجلة الاهرام الاقتصادي، الكويز والحصاد.. اين تقدمت واين تأخرت، تحقيق علي شيخون، عدد رقم ١٩٣٢ بتاريخ ٩ يناير ٢٠٠٦.

من ٥٤ شركة في الفترة من مارس إلى يونيو ٢٠٠٥ إلى ٧٠ شركة خلال الفترة من يونيو إلى سبتمبر ٢٠٠٥ بمعدل زيادة ٣٠٪، ليرتفع بذلك اجمالي الصادرات للولايات المتحدة الامريكية في إطار الكويز من ٦١ مليون دولار خلال الفترة من مارس إلى يونيو ٢٠٠٥ إلى ١١٦ مليون دولار خلال الفترة من يونيو إلى سبتمبر ٢٠٠٥ بمعدل زيادة بلغ ٨٩٪. وتشير الاحصاءات الامريكية إلى ارتفاع صادرات مصر من الملابس الجاهزة منذ اغسطس ٢٠٠٤ إلى اغسطس ٢٠٠٥ من ١٤٥ مليون دولار إلى ١٥٢ مليون دولار بنسبة زيادة قدرها ٥،٥٪.

اضف إلى ذلك زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية في مصر، وخاصة الاستثمار الاجنبي المباشر، ولا سيما تركيا نتيجة للارتفاع المتزايد في تكاليف هذه الصناعة في تركيا مقارنة بمصر، من حيث اسعار المواد الخام أو من حيث اجور الايدي العاملة في هذه الصناعة. وقد بلغ عدد الشركات الاجنبية في هذا المجال ٦ شركات باجمالي رؤوس اموال بلغت ٣٦،٧ مليون دولار واستثمارات فعلية بـ ٥٢،٤ مليون دولار. وقامت هذه الاستثمارات بتشغيل نحو ٥٧٦٢ عاملاً، وجذبت عدداً كبيراً من شركات التسويق الدولية وافتتاح مكاتب اقليمية لها بالقاهرة لشراء الملابس الجاهزة والمنسوجات لصالح المستورد الامريكي. حيث اتاح البروتوكول الفرصة لدخول ٢٩١ شركة للسوق الامريكية وحافظ على وجود ١٧٣ شركة بهذا السوق ليصل اجمالي الشركات المستفيدة من البروتوكول ٢٦٤ شركة.

وقد اوضح رئيس وحدة الكويز بوزارة التجارة الخارجية والصناعة المصرية ان هناك قطاعات اخرى يمكنها الاستفادة من بروتوكول الكويز، وهو ما اطلق عليها الفرص الضائعة. فقد منح البروتوكول لبعض الصناعات ميزة الاعفاء من الجمارك الكبيرة، كالصناعات الغذائية والتي تصل الجمارك على بعض منتجاتها نحو ٧٧٪، الجلود إلى ٢٠٪، الاحذية ٥٨٪ وبعض المنتجات الهندسية والتي تطبق عليها رسوم جمركية تصل إلى ٣٠٪ عند تصديرها إلى السوق الأمريكية.

كل هذه الارقام توضح مدى زيادة حجم الصادرات والاستثمارات بعد عام واحد فقط من توقيع بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة، مما يمثل مؤشراً هاماً وايجابياً للفترة القادمة.

واذا كانت هذه هي ايجابيات التوقيع على اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة على مستوى الصادرات المصرية والاستثمارات، إلا انه على الجانب الآخر هناك العديد من السلبيات في هذا الصدد، من وجهة نظر المعارضين لهذه الاتفاقية [1].

فمن جهة يرى جانب اقتصادي ان الاتفاقية من شأنها ان تمثل عامل طرد للاستثمارات العربية في مصر، خاصة من جانب الدول التي لا يوجد بينها وبين اسرائيل اي تعاملات سياسية أو تجارية، وفي نفس الوقت على علاقة قوية مع مصر سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي. فالدول العربية حتماً ستتأثر بهذه الاتفاقية، فمن هو المستثمر العربي الذي يقبل الاستثمار في هذه المناطق الصناعية حيث تتواجد بها صناعة اسرائيلية حتى لو كانت بنسبة مكون بسيط لا يتعدى ١١،٨٪ من اجمالي الصناعة. ولا يغيب على الفطنة ان الاستثمارات العربية ورأس المال العربي يشكل اهمية كبيرة في حجم الاستثمارات في مصر. وعليه فالكويز تعد منفرة وطاردة للجانب الاكبر من الاستثمارات في الاقتصاد المصري، الذي يأتي في مقدمتها رأس المال الوطني يليه رأس المال العربي واخيراً رأس المال الاجنبي.

وتؤكد بيانات وزارة التجارة الخارجية التي استندت فيها إلى القاعدة الاحصائية للامم المتحدة [2] ان هناك ثلاث دول عربية فقط تتسم تعاملاتها التجارية مع اسرائيل بكبر حجمها. الدولة الاولى هي الاردن ويصل حجم صادراتها عام ٢٠٠٣ إلى ٨٦،٧ مليون دولار مقابل ٣٣،٥ مليون دولار للواردات ليصل حجم التجارة الخارجية إلى ١٢٠،٢ مليون دولار، مع ملاحظة ان هناك عجزاً كبيراً في الميزان التجاري رغم ارتفاع الصادرات لاسرائيل.

---

(١) «خبراء مصريون يحذرون من آثار الكويز» www.arabrenewal.com

(٢) مقال في جريدة الوفد، بقلم صلاح السعدني، عدد رقم ٥٥٦٣ بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٥.

اما الدولة الثانية فهي مصر حيث تصدر لاسرائيل حوالي ٢٦،٥ مليون دولار مقابل ٢٢،١١ مليون دولار للواردات ليكون حجم التجارة الخارجية ٤٨،٦١ مليون دولار.

اما الدولة الثالثة فهي المغرب وحجم تجارتها مع اسرائيل ٧،٨٤ مليون دولار. وتصل حجم تجارة السعودية وجيبوتي ١،٢٧ مليون دولار لكل دولة. اما حجم تجارة الامارات فهو ضئيل للغاية لا يتعدى ٩٤ الف دولار، ولبنان ٨٢ الف دولار، والجزائر ٥١ الف دولار، وقطر ٣٠١ الف دولار، تونس ٢٠١ الف دولار. ولا يوجد اي تعامل تجاري مع اسرائيل بالنسبة لكل من عمان، موريتانيا، الكويت، جزر القمر، الصومال والسودان.

ويعني ذلك ان العديد من الدول العربية لا تتعامل اقتصادياً أو تجارياً مع اسرائيل، وبالتالي سيؤثر ذلك بصورة واضحة على حجم الصادرات المصرية لهذه الدول من جهة، وعلى حجم استثمارات هذه الدول في مصر من جهة اخرى. فمن المتوقع ان تحدث مقاطعة اقتصادية لاستثمارات العديد من الدول العربية في هذه المناطق أو، على اقل تقدير، انخفاض حجم الاستثمارات فيها مما يشكل عائقاً امام حركة التنمية الاقتصادية المرجوة في داخل هذه المناطق.

بالاضافة إلى ذلك، تؤكد بيانات وزارة التجارة المصرية على انه بالرغم من زيادة حجم الصادرات المصرية إلى اسرائيل والتي بلغت عام ٢٠٠٣ إلى ٢٢ مليون دولار إلا ان حجم الواردات من اسرائيل قد بلغت عن نفس العام ٢٦ مليون دولار و٥٠١ الف دولار [١]. اي حدوث عجز في الميزان التجاري

---

(١) تشمل هذه الواردات، ٤ مليون دولار و٨٥٦ الف دولار من المنتجات الكيماوية غير العضوية، ومركبات عضوية وغير عضوية من معادن ثمينة. وبحوالي ٤ ملايين ٦١٤ الف دولار من الورق ومصنوعات من عجائن السليلوز الاسرائيلي. وبنحو ٣ ملايين و١٩٩ الف دولار من الراتنجات واللدائن الصناعية. وبحوالي مليونيين و٨٤٤ الف دولار البسة وتوابع البسة من غير المصنعة، وبنحو ١١،٨ مليون دولار من المراجل وآلات واجهزة وادوات منزلية. =

بمقدار ٤،٥٠١ مليون دولار. وذلك قبل توقيع اتفاقية الكويز فكيف سيكون الحال بعد التوقيع على الاتفاقية التي تلزم الجانب المصري باستيراد ١١،٧٪ من اسرائيل قيمة المكون الاسرائيلي في صناعة المنسوجات والملابس المصرية والتى تنبئ عن زيادة اجمالي هذا العجز، خاصة فى ظل ارتفاع أسعار المكونات الاسرائيلية على نحو ما هو متوقع.

كما يرى البعض ان القياس على تجربة الاردن فيما يتعلق بزيادة حجم الصادرات الاردنية إلى الولايات المتحدة الامريكية يرجع ليس لسبب اتفاقية الكويز ولكن بسبب اتفاقية التجارة الحرة مع امريكا. كما ان ارتفاع تكاليف الانتاج في الاردن بسبب ان مكونات الانتاج الاسرائيلية المفروضة وفقاً لقواعد الكويز باهظة التكاليف يجعل المنتجات الاردنية اقل تنافسية. مما دفع الأردنيون إلى عدم استخدام الكويز والتحول السريع لاستخدام قواعد اتفاقية التجارة الحرة بين الاردن وامريكا والسارية منذ عام ٢٠٠١ حتى يمكن تجنب سلبيات انخفاض القدرة التنافسية للانتاج الاردني.

ولعل التجربة الأردنية بهذه الحقائق تمثل دافعاً للمسئولين المصريين للعمل على سرعة نفاذ اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وامريكا، على ان تكون اتفاقية الكويز مجرد معبر لسرعة تفعيل اتفاقية التجارة الحرة المصرية الامريكية.

= بينما كانت الصادرات المصرية لاسرائيل تشمل بحوالي ٥،٤٤ مليون دولار منتجات كيماوية غير عضوية ومركبات عضوية وغير عضوية من المعادن الثمينة، وبنحو ٢،٦٦٩ مليون دولار من الوقود المعدني والزيوت ومنتجات تقطير، ومواد قارية وشموع. وما يقارب ١،٨٥١ مليون دولار مصنوعات من حجر أو جبس أو اسمنت أو حرير صخري (اسبتوس - اميانت)، وبنحو ١،٨٣٢ مليون دولار خضراوات ونباتات طازجة أو مبردة، ١،٠٢٧ مليون دولار ملح وكبريت واحجار واسمنت، ومتفرقات بحوالي ٩،٢٨٦ مليون دولار.

انظر في ذلك: مقال صلاح السعدني - في الوفد - مرجع سابق.

ويوضح الجدول التالي مقارنة مؤشرات الاقتصاد الاردني بالمصري عام ٢٠٠٤ [١]:

المؤشر	مصر	الاردن
السكان (مليون نسمة)	٦٧،٦	٥،٣
الناتج المحلي الاجمالي (بليون دولار)	٨٢،٤	٩،٩
النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي (٪)	٣،٢	٣،٢
الصناعة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٣٤،٦	٢٦
اجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)	١٧،١	٢٢،٧
الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٢،٤	٤،٤
التجارة السلعية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٢٠،٧	٨٨،٢
اجمالي التجارة السلعية (بليون دولار)	١٧،١	٨،٧
اجمالي الصادرات السلعية (بليون دولار)	٦،٢	٣،١
اجمالي الواردات السلعية (بليون دولار)	١٠،٩	٥،٧

المصدر: WTO Trade Statistics

كما انه من سلبيات الاتفاقية انها ابرمت قبل اسبوعين فقط من أنتهاء المهلة التي نصت عليها اتفاقية المنسوجات والملابس، بما يعني ان الميزة النسبية التي من المفترض ان تترتب عليها من ناحية تحديد الحصص التصديرية إلى الولايات المتحدة الامريكية اصبحت بلا جدوى وظلت فقط

(١) www.aba.org.eg/qiz-folder

الميزة النسبية المتعلقة بالاعفاءات الجمركية، كما ان الغاء الحصص منح ميزة تنافسية للعديد من الدول والتي اثبت الواقع زيادة صادراتها فعلى سبيل المثال [1]: حققت صادرات الصين من الملابس الجاهزة إلى السوق الامريكية اعلى معدلاتها خلال الفترة من يناير حتى يونيو ٢٠٠٥ حيث بلغت نسبتها ٩٧٪ بما يمثل نسبة ٣٠٪ من اجمالي قيمة واردات الولايات المتحدة الامريكية من الملابس خلال تلك الفترة. هذا وقد اوضح صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات في جدولة الاخير اسماء عشر دول تصدر إلى الولايات المتحدة الامريكية من هذه الصناعة ما نسبته ٦٥،٩٪ من اجمالي واردات امريكا وليس من بينها مصر، وذكر التقرير عدداً من الدول التي حققت زيادة خلال فترة المقارنة وكان على رأسها الاردن بنسبة ٢٤٪ ثم الهند وبنجلادش وسيرلانكا وكمبوديا وباكستان، في حين لم يتعرض التقرير لتطور الصادرات المصرية إلى امريكا خلال تلك الفترة التي ارتفعت فيها ايضاً الواردات الامريكية من الملابس إلى ٦،٣٨ مليار دولار بزيادة قدرها ١١،٣٪.

وبالاضافة إلى قطاع المنسوجات والملابس هناك قطاعات اخرى كان يجب ان تستفيد من هذه الاتفاقية، فماذا كانت النتيجة بعد مرور عام على توقيع الاتفاقية.

ففي الصناعات الغذائية [2] مثلاً، نجد ان الرسوم الجمركية عليها تتراوح بين صفر و٧٪ اي ان المتوسط عليها حوالي ٣٪، ولذلك فالدخول في بروتوكول الكويز لا يوفر ميزة للصناعات والصادرات الغذائية. وان زيادة الصادرات الغذائية يرجع إلى الدعم التي تحصل عليه من صندوق دعم الصادرات والذي من شأنه ان يزيد من حجم الصادرات لهذا القطاع خلال الفترة المقبلة إلى اكثر من مليار دولار.

---

(١) الاهرام الاقتصادي، الكويز والحصاد. اين تقدمت واين تأخرت، مرجع سابق.

(٢) الاهرام الاقتصادي، الكويز والحصاد، مرجع سابق، المهندس صفوان نائب رئيس غرفة الصناعات الغذائية.

كما انه في مجال الصناعات الهندسية، اكد رئيس غرفة الصناعة الهندسية [1] عدم استفادة هذا القطاع من البروتوكول لعدة اسباب منها: ارتفاع تكلفة النقل والشحن من مصر إلى امريكا في السلع الهندسية، وانخفاض الرسوم الجمركية التي تفرضها امريكا على السلع الهندسية المصرية لاقل من ٥٪، وان جودة الصناعات المصرية تنافس جودة المنتجات الصينية ودول امريكا اللاتينية التي تغرق السوق الامريكي.

كذلك في قطاع الاثاث والمنتجات الخشبية اوضح رئيس غرفة صناعة الاخشاب المصرية [2] على ان هذا القطاع ليس في حاجة إلى الكويز لانه يتمتع بكل مميزات الكويز دون الدخول فيه. لان صادرات مصر من الاثاث معفاة اصلاً من الجمارك وليس لها حصة عند الدخول إلى السوق الامريكي.

واخيراً قطاع صناعة الجلود، فيرى رئيس غرفة صناعة الجلود المصرية [3] ان الغرفة ما زالت تبحث البروتوكول والتي ستستفيد منه نظراً لارتفاع الرسوم الجمركية عليه لتصل إلى ٥٨٪، وان التأخر سببه الشريك الثالث " اسرائيل " من حيث امكانياته، فلا الاستفادة منه في هذه الصناعة من جهة، وعدم قدرة غالبية المصانع المصرية على انتاج سلع بجودة تقبلها السوق الامريكي من جهة اخرى.

من كل ما تقدم، بايجابياته وسلبياته، يتضح ان اثر اتفاقية الكويز على الميزان التجاري والاستثمارات ليست كما صورها البعض انها دائماً ايجابية بل تتعرض لكثير من السلبيات يجعلنا نحاول ان نطور في صناعاتنا الوطنية لنستطيع ان ننافس بها، في ظل المنافسة الخارجية القوية، فالعبء كله يقع على الصناعة الوطنية اما ميزة الاعفاء الجمركي وحدها فهي غير كافية لتحقق المعدلات المرتفعة سواء من الصادرات أو الاستثمارات الاجنبية في مصر.

---

(١) المهندس نبيل فريد حسانين، الاهرام الاقتصادي، الكويز والحصاد، مرجع سابق.

(٢) الريان رضا الله حلمي، الاهرام الاقتصادي، مرجع سابق.

(٣) سعيد قطب، الاهرام الاقتصادي، مرجع سابق.

الفرع الثالث
آثار اتفاقية الكويز على البورصة المصرية

كان لتوقيع اتفاقية الكويز أثر هام على سوق المال وأسهم شركات الغزل والنسيج المصرية، وخاصة تلك الشركات التي تنتج سلعاً سوف تستفيد من دخول السوق الأمريكية من خلال الاتفاقية.

فلقد تزامت الاتفاقية مع حركة انتعاش واضحة في أداء بورصة الأوراق المالية [1] ، وتأثرت أسهم الغزل والنسيج، بصفة خاصة، بما أعلن عن مزايا اتفاقية الكويز التي وقعتها مصر مع اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

وبنظرة سريعة إلى أوضاع قطاع الغزل والنسيج قبل توقيع الاتفاقية يتضح أن حال هذا القطاع لم يكن على أفضل حال. فقد أظهرت نتائج أعمال شركات الغزل والنسيج [2] أن حجم المبيعات قد وصل ٤٥٤٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٤ مقابل ٢٦٥٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٣. كما أشارت بيانات وزارة الاستثمار حول شركات الغزل والنسيج ونتائج أعمالها عن العام المالى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى زيادة مجمل ربح الشركات من ٩٧ مليون جنيه إلى ٢١٣ مليون جنيه، وانخفاض صافي الخسائر حيث سجلت ١,٧٩٥ مليون جنيه مقابل ٢٢,١ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٣، وقد انخفضت عدد الشركات الخاسرة لتصل إلى ٢٤ شركة من اجمالي ٣٩ شركة مقابل ٢٧ شركة فى عام ٢٠٠٣.

---

(١) انظر في نشأة وتطور سوق الأوراق المالية في مصر - حسين عبد المطلب الأسرج - تحليل أداء البورصات العربية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٣) مع دراسة خاصة للبورصة المصرية - سلسلة رسائل البنك الصناعي - بنك الكويت الصناعي - عدد ٧٩ - ديسمبر عام ٢٠٠٤ - ص ٤٤ ومابعدها.
وفى تعريف البورصة انظر: د. سوزى عدلي ناشد، مقدمة فى الاقتصاد النقدى والمصرفي، منشورات الحلبى الحقوقية، سنة ٢٠٠٥ - ص ١٨٥ ومابعدها - ود. زينب عوض الله و د. أسامه محمد الفولى، أساسيات الاقتصاد النقدى والمصرفى، منشورات الحلبى الحقوقية سنة ٢٠٠٣، ص ١٩١ ومابعدها - وعبد الستار بكرى حسن، بورصات الأوراق المالية فى مصر، سنة ١٩٩٨، ص ١٨ - د. مصطفى رشدى شيحه، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، دار المعرفة الجامعية، سنة ١٩٩٦، ص ٥٣١، ومابعدها.

(٢) انظر في ذلك الأهرام الاقتصادي البورصة المصرية عدد ٣٩٨ الصادر في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٤ مقال بعنوان " الكويز" تنعش أسهم النسيج - ص ١٠ ومابعدها.

ومن جهة اخرى بلغت ارصدة مديونيات الشركة القابضة للغزل والنسيج وشركاتها التابعة في ٣٠ يونيو عام ٢٠٠٤ للبنوك حوالي ١٢،٤ مليار جنيه، منها ٤،٦ مليار جنيه لبنك مصر.

فالوضع بذلك لم يكن جيداً على مستوى قطاع الغزل والنسيج قبل توقيع اتفاقية الكويز. ومن هنا كان التساؤل عن ما سيشهده هذا القطاع بعد توقيع الكويز.

ان الاجابة على هذا التساؤل تتطلب تحليل لحجم صادرات هذه الشركات وفقاً للاتفاقية والذي من المتوقع ان تشهد نمواً وهو ما استشعرته بورصة الاوراق المالية.

فبعد توقيع اتفاقية الكويز مباشرة اندفعت اسعار اسهم شركات الغزل والنسيج إلى الارتفاع [١]، ثم تراجعت معدلات الارتفاع وان بقيت تلك الاسهم محتفظة بقدرتها على الزيادة. وتفسير ذلك ان زيادة الطلب على تلك الاسهم نشأ في البداية نتيجة المظاهر الدعائية للاتفاقية التي صاحبت توقيعها، ثم بدأت الحقائق تتضح وظهرت العديد من الافكار المعارضة للاتفاقية مما ادى إلى حدوث تراجع في معدلات الارتفاع. فدخول السلع المصرية إلى السوق الامريكية معفاة من الجمارك ستصبح اقدر على المنافسة من السلع القادمة من الدول الاخرى خاصة الهند والصين، مما سيترتب عليه زيادة حجم الصادرات المصرية وما يتبعها من زيادة في الاستثمارات وحجم العمالة. كافة هذه العوامل تساهم في ارتفاع قيمة اسهم قطاع الغزل والنسيج في البورصة.

ولما كانت اسهم الغزل والنسيج المسجلة في البورصة المصرية لا تتعدى خمس شركات [٢] - هي العربية وبوليفارا للغزل، والاسكندرية للغزل، والنساجون الشرقيون، والعربية لحلج الاقطان والنصر للمنسوجات «كابو» - فان هذا يوضح مدى محدودية الاسهم التي تمثل قطاع الغزل والنسيج في

---

(١) انظر في تحليل ذلك - مجلة الاهرام الاقتصادي - البورصة المصرية - عدد ٤٠١ بتاريخ ١٠ يناير ٢٠٠٥ - مقال بقلم د. حسن عبد الفضيل - الكويز واسهم النسيج - ص ٣٢.

(٢) مجلة الاهرام الاقتصادي - عدد ٣٨٩ - مرجع سابق.

البورصة المصرية. بالاضافة إلى تأثير اتفاقية الكويز على تعاملات الاجانب في البورصة المصرية بالايجاب بحيث يزيد التداول وبالتالي رفع نشاط السوق ككل، خاصة وان نشاط قطاع واحد في البورصة سوف ينعكس على القطاعات الاقتصادية الاخرى.

وبذلك فان توقيع اتفاقية الكويز من شأنه ان يحقق تنشيط في حركة التداول لاسهم قطاع الغزل والنسيج بصورة خاصة. وبالتالي زيادة حجم التداول لكافة القطاعات المرتبطة بها بصورة عامة. اضف إلى ذلك احتمال دخول شركات جديدة تعمل في مجال الغزل والنسيج إلى التداول في البورصة نتيجة تحقيق مكاسب نسبية لها.

وعلى الصعيد المصرفي، فكان من المتوقع ان يحدث انتعاشاً في القطاع المصرفي لان الطلب على القروض من الشركات المصدرة لتمويل عمليات رأس المال ستتزايد، وكذلك الطلب على الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والتحويلات المتبادلة سيزداد وسيؤدي كل ذلك إلى تنشيط البنوك بصورة اكبر، وتوافر النقد الاجنبي بسبب زيادة حصيلة التصدير مما سيساعد على القضاء على السوق السوداء والاستقرار في اسعار الصرف حيث ستصبح البنوك اكثر قدرة على تلبية احتياجات عملائها من النقد الاجنبي.

الخاتمة

بعد ان قمنا بتحليل اتفاقية الكويز المصرية من الناحية الاقتصادية موضحين بعض الجوانب والآثار الاقتصادية لها، والتي قد تتمخض عنها سواء في الحال أو المآل، لا بد أن نشير أن هذا التحليل قد تم في إطار ما توفر لدينا من بيانات واحصائيات ورؤيتنا المستقبلية لهذه الاتفاقية.

فالاتفاقية اقتصادية تجارية، اثارت جدلاً واسعاً منذ توقيعها بين مشجع ومثبط ومؤيد ومعارض لها. هدفها الأساسي هو توسيع حركة التجارة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية مروراً بالاقتصاد الاسرائيلي، كشرط اساسي لرواج التجارة المصرية الامريكية.

وقد وضح من بنود الاتفاقية انه لا يوجد بينها بنود سرية، ومن ثم فتطبيقها على نحو صحيح وفعال دون اي تنازلات أو تجاوزات من الجانب المصري سيحقق العديد من المزايا للاقتصاد المصري، لاسيما في رفع حجم العمالة المصرية وجذب الاستثمارات الاجنبية. ومع ذلك فالأمر يتوقف على قدرة الاقتصاد المصري للاستفادة من كافة الشروط الواردة في الاتفاقية، خاصة الحد الادنى للمكون الاسرائيلي الذي يفترض انه لا يزيد عن ١١،٧٪ من اجمالي المنتج النهائي، وذلك كخطوة أولى آملين ان يتم، سريعاً، تخفيض هذا الحد على نحو ما تم في الكويز الاردنية.

أضف إلى ذلك ضرورة القيام ببعض الاصلاحات الاقتصادية الداخلية التي من شأنها أن تحقق وضع أفضل للصناعة المصرية وقدرتها التنافسية. فتحسين القدرات الانتاجية ورفع جودة المنتج المصري يضمن لنا فتح اسواق جديدة، امريكية أو غير امريكية، امام منتجات المناطق الصناعية المؤهلة، آخذين في الاعتبار قوة المنافسة من دول جنوب وشرق آسيا، الهند والصين وتايلاند. وتفعيل آليات لمتابعة الاجراءات الوقائية بالنسبة للواردات والصادرات المصرية سواء من حيث الكم أو الكيف.

وجدير بالذكر أن تطوير الموانئ المصرية، البحرية والجوية والبرية، لهو أمر ضروري لتسهيل حركة الصادرات وخفض تكاليف الشحن وزيادة الاستثمارات ذات الأثر المباشر الايجابي على الميزان التجاري المصري.

ولا يفوتنا أن نؤكد على ضرورة الاهتمام بالسياسات الاستثمارية، وضرورة البحث عن طرق لجذب استثمارات جديدة كثيفة التكنولوجيا، والقضاء على الروتين والبيروقراطية الحكومية امام المستثمرين العرب والاجانب. فجذب الاستثمارات المختلفة إلى المناطق الصناعية المؤهلة يمثل الباب الواسع للضغط على الاطراف الامريكية أو الاسرائيلية لتخفيض حجم المكون الاسرائيلي من جهة، وسرعة انشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى، والتي قد يكون لنا من بعدها حرية الاختيار في الأبقاء أو القضاء على الكويز بحسب ما يتراءى لنا من مزايا تقدمها للاقتصاد المصري. وتصبح الكويز بذلك ليست مجرد طوق نجاة للصناعة المصرية أو فرصة نلهث وراءها إلا بقدر ما تمنحه من مزايا اقتصادية للصناعة المصرية، تجعلها تتخلص تماماً من طابعها السياسي وتصبح مجرد اتفاقية اقتصادية.

فلا مجال، اذن، في النهاية أن نتحدث عن بدائل للاتفاقية في الوقت الراهن، بل لا بد أن نتعامل معها بالقدر الذي يحقق المصلحة الاقتصادية المصرية، لاسيما أن هناك العديد من البنود التي اذا تمكنا من الاستفادة منها على نحو صحيح ستحقق فائدة اقتصادية تفوق الآثار السلبية المتوقعة منها.

ملحق رقم (١)

الكويز المصرية

المناطق الصناعية المؤهلة / البروتوكول

فيما يلي ترجمة غير رسمية لنص البروتوكول، علماً بأنه في حالة الاختلاف في تفسير النص لا يعتد رسمياً إلا بالنسخة الأصلية المبرمة باللغة الإنجليزية.

بروتوكول بين حكومة جمهورية مصر العربية
وحكومة دولة إسرائيل
بشأن المناطق الصناعية المؤهلة

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل (يشار إليهم فيما بعد «الطرفين») آخذين في الاعتبار الذكرى الخامسة والعشرين للتوقيع على اتفاقية السلام بين الطرفين وراغبان في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية لمصلحة الطرفين، قد اتفقا على إبرام هذا البروتوكول.

وإدراكاً لمتطلبات القسم ٩ من قانون منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل لعام ١٩٨٥، كما هو معدل، وإعلان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية رقم ٦٩٥٥، المشار إليهم فيما بعد بـ «التشريع والإعلان»، وبناء على توصية القطاع الخاص للطرفين، قد اتفقا على إقامة المناطق الصناعية المؤهلة (يشار إليها فيما بعد «QIZ») ويطلبان من حكومة الولايات المتحدة الموافقة على اعتبارها كمناطق صناعية مؤهلة طبقاً للتشريع والإعلان.

المادة الأولى: الحدود الجغرافية:

يحدد الطرفان هنا المناطق التالية التابعة لدولتيهما كمناطق محددة يمكن للسلع أن تدخلها لأغراض التصدير دون سداد ضرائب أو رسوم، بغض النظر عن دولة منشأ تلك البضاعة.

أ - بالنسبة للحكومة المصرية: المناطق التي حددها الطرفين ووافق عليها الممثل التجاري للولايات المتحدة والمحددة في ملحق (أ) لهذا البروتوكول.

ب - بالنسبة للحكومة الإسرائيلية: المنطقة الواقعة تحت رقابة الجمارك الإسرائيلية داخل حدود الأرض المتاقطعة عند حدود نقطة معبر نيتزانا.

وعلى أساس التشريع الوطني الخاص بكل من الطرفين، تضع السلطات المختصة لمصر وإسرائيل الإجراءات اللازمة لغرض تأكيد سرعة تدفق البضائع إلى داخل أو خارج هذه المناطق. ويكون الغرض من هذه الإجراءات تأكيد التنفيذ التام لقواعد الضرائب والرسوم وفقاً لهذا البروتوكول.

في حالة دولة إسرائيل، فإنه عندما تساهم المصانع الواقعة خارج المنطقة بجزء من نسبة الـ ٣٥ في المائة الحد الادنى من المكونات المطلوبة بموجب التشريع والإعلان فإن سلطات الجمارك الإسرائيلية ستضمن أن المدخلات المستوردة من الخارج والمتضمنة في صناعة السلع المشحونة إلى داخل المنطقة ستكون معفاة من الضرائب.

المادة الثانية: اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة:

أ - يوافق الطرفان على إنشاء لجنة مشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة التي يكون لها المسؤوليات المذكورة في ملحق (ب)، لتحديد المنتجين الواقعين داخل المناطق الصناعية المؤهلة التي تتضمن تعاون اقتصادي رئيسي بين مصر وإسرائيل. وتكون السلع المنتجة في هذه المناطق بواسطة منتجين مدرجة أسمائهم بقائمة (يشار إليها فيما بعد بـ «القائمة») تمت الموافقة عليهم بمعرفة اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة، ستكون مؤهلة للإعفاء من الضرائب عند دخولها إلى الولايات المتحدة، إذا كانت تلك السلع يتوافر بها متطلبات هذا البروتوكول وملاحقة بالإضافة إلى التشريع والإعلان.

ب - تجتمع اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة بالتبادل في القدس وفي القاهرة كل ثلاث شهور، أو عند طلب أحد الأطراف أيهما أقرب. وتعقد اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة خلال الربع الأخير

من كل عام اجتماعاً للتعاون في مجال الأعمال بحيث تتوفر فرصة المشاركة فيه لرجال الأعمال والأشخاص الآخرين من كلا الجانبين الذين لديهم اهتمام بالمناطق الصناعي المؤهلة. ويعقد هذا الاجتماع بالتبادل في مصر وإسرائيل.

ج - يحق لممثل عن الولايات المتحدة المشاركة في اجتماعات اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة كمراقب.

د - يمكن للجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة أن تقرر أن المشروع مؤهلاً لمعاملة المناطق الصناعية المؤهلة إذا:

١ - أ - كانت الشركة من الجانب المصري في المناطق الصناعية المؤهلة والشركة من الجانب الإسرائيلي يساهم كل منهما بنسبة لا تقل عن ثلث (١١،٧٪) الحد الأدنى لنسبة ٣٥٪ من المكونات المحلية المطلوبة بموجب التشريع والإعلان للإعفاء من الضرائب في الولايات المتحدة، وذلك طبقاً للإجراءات المفصلة في الملحق (ب) لهذا البروتوكولك أو

١ - ب - كانت المنتج من الجانب المصري في المناطق الصناعية المؤهلة والمنتج من الجانب الإسرائيلي يساهم كل منهما بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ من إجمالي تكلفة الإنتاج للسلع المؤهلة للإعفاء من الضرائب، مع استبعاد الأرباح، وذلك حتى إذا لم تكن التكاليف تعتبر جزء من نسبة الـ ٣٥٪ الحد الأدنى المطلوبة للمكونات. ولهذا السبب فإن التكاليف يمكن أن تتضمن المواد ذات المنشأ، والأجور والمرتبات، والتصميم، والبحوث والتطوير، واستهلاك رأس المال المستثمر، والنفقات العامة التي تتضمن المصروفات التسويقية، إلخ.

٢ - تعتبر الشركات الإسرائيلية العاملة في المناطق الواقعة تحت رقابة الجمارك الإسرائيلية هي فقط التي يعترف بها لأغراض تطبيق المساهمة الإسرائيلية وفقاً لما ورد في الفقرة (١ - أ)و (١ - ب) بعالية.

هـ - تصدر اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة شهادة تسري لمدة عام واحد، تقر بأن الشركة تقع ضمن المناطق الصناعية المؤهلة.

١ - يمكن فقط للشركات الواقعة في المناطق المذكورة في المادة الأولى أن تطلب تلك الشهادة.

٢ - تسري هذه الشهادة لغرض أن الشركة مؤهلة للإعفاء من الضرائب بموجب أحكام هذا البروتوكول، وذلك فقط عندما يكون اسم الشركة مدرجاً في القائمة الموضحة في الفقرة (و) أدناه.

٣ - يكون للجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة سلطة إلغاء هذه الشهادة فقط إذا لم يتم الوفاء بمتطلبات هذا البروتوكول وملاحقه.

و - تزود اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة كل ربع عام بصورة فورية سلطات جمارك الولايات المتحدة (مكتب التزام التجارة، مكتب العمليات) وسلطات الجمارك المصرية بقائمة الشركات التي لها حق في الإعفاء من الضرائب لفترة الربع عام التالي فقط، طبقاً لأحكام هذا البروتوكول.

تكون الشركات التي نفذت كافة المتطلبات لهذا البروتوكول وملاقحه خلال فترة الربع عام السابق هي المؤهلة لإدراجها في قائمة الربع عام التالي.

المادة الثالثة: قواعد المنشأ:

اتفق الطرفان على أن منشأ أية منتجات نسيجية أو ملابس يتم تصنيعها في المناطق الصناعية المؤهلة، بغض النظر عن منشأ أو مكان تصنيع أي من مدخلاتها أو موادها التي تسبق دخولها إلى، أو التي تسحب لاحقاً من هذه المناطق يتم تحديده طبقاً فقط لقواعد منشأ المنتجات النسيجية والملابس المحددة في القسصم ٣٢٤ من قانون اتفاقية جولة أوروجواي، رقم ١٩ كود الولايات المتحدة ٣٩٥٢.

المادة الرابعة: تحقق الجمارك:

يقوم الطرفان بمساعدة سلطات الولايات المتحدة في الحصول على المعلومات، المتضمنة وسائل التحقق، لأغراض مراجعة العمليات التي طالبت بالإعفاء من الضرائب للنفاذ إلى داخل الولايات المتحدة، وذلك من أجل

التحقق من التزامها بالشروط المطبقة، ولمنع شحن سلع غير مؤهلة للنفاذ إلى داخل الولايات المتحدة معفاة من الضرائب.

المادة الخامسة: التعديلات:

تعدل ملاحق هذا البروتوكول بواسطة اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة بموافقة الولايات المتحدة.

المادة السادسة: دخول حيز النفاذ:

يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ عند إخطار كل من الطرفين باستكمال الإجراءات القانونية المطلوبة لديهما لدخول هذا البروتوكول حيز النفاذ.

وقع في من شهر ٢٠٠٤ من نسختين أصليتين باللغة الإنجليزية.

عن حكومة جمهورية مصر العربية عن حكومة دولة إسرائيل

ملحق (أ)

مدن المناطق الصناعية المؤهلة	مصانع المناطق الصناعية المؤهلة	المناطق الصناعية المؤهلة
العاشر من رمضان ١٥ مايو (حزيران) جنوب الجيزة، شبرا الخيمة، مدينة نصر	قطن القاهرة، ديس، إي.تي.سي.، سمير فلانلس، دلتا	المنطقة الصناعية المؤهلة القاهرة الكبرى
العامرية (برج العرب)، الإسكندرية		المنطقة الصناعية المؤهلة الإسكندرية
المدينة الصناعية ببور سعيد		المنطقة الصناعية المؤهلة منطقة قناة السويس

ملحق (ب)

اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة

١ - يتم إنشاء لجنة مشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة، وفقاً للمادة الثانية للبروتوكول، برئاسة مشتركة لشخصين: مصري يعين من قبل الحكومة المصرية، وإسرائيلي يعين من قبل الحكومة الإسرائيلية. ويمكن لممثل للولايات المتحدة حضور الاجتماعات كمراقب.

٢ - تكون مهام اللجنة المشتركة الصناعية المؤهلة كالتالي:

- الإشراف على تنفيذ بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة.
- التحقق من الالتزام الكامل بمتطلبات المناطق الصناعية المؤهلة.
- إصدار و/أو إلغاء الشهادات طبقاً للفقرة (هـ) من البروتوكول.
- إعداد تقرير سنوي يتم تقديمه للوزراء المختصين.

٣ - تقوم اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة بمهمها على أساس ربع سنوي طبقاً للفترات التالية:

- أول يناير - ٣١ مارس
- أول ابريل - ٣٠ يونيو
- أول يونيو - ٣٠ سبتمبر
- أول اكتوبر - ٣١ ديسمبر

(يشار إليهم فيما بعد بـ : «أرباع عام»)

٤ - تتضمن الشهادة المصدرة بواسطة اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة، طبقاً للفقرة (هـ) من البروتوكول، المعلومات التالية: الاسم، العنوان، رقم التليفون/الفاكس، عنوان البريد الالكتروني وشخص الاتصال.

٥ - تعقد اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة كل ربع عام، طبقاً للمادة الثانية (ب) من البروتوكول، من أجل تحديد قائمة الشركات، وفقاً للفقرة (و) من البروتوكول. ويصدر الطرف المضيف دعوة للطرف الآخر للاجتماع وذلك في تاريخ لاحق لاستلام الطرفان للوثائق المذكورة في الفقرة ٦ (أ) و٦ (ب) أدناه، لكن في موعد لا يتجاوز ٤٥ يوم بعد نهاية فترة الربع عام السابق. ويعقد اجتماع اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة في تاريخ متفق عليه من الطرفين خلال ١٠ أيام من التاريخ المقترح.

٦ - لكي يمكن للجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة تحديد قوائم الشركات التي تظهر في القوائم طبقاً للفقرة (و) من البروتوكول فإنه يجب إتباع الإجراءات التالية:

أ - تقدم الشركة لسلطاتها الإثبات على استيفائها الكامل لكافة متطلبات بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة خلال فترة الربع عام السابق، وذلك في موعد لا يتعدى ١٥ يوماً من نهاية كل ثلاث شهور. ويتضمن هذا الإثبات الآتي:

أ - الشركة التي تستوفي متطلبات البروتوكول وملاحقة تظهر في القائمة لمدة ربعي العام التاليين لدخول البروتوكول حيز النفاذ.

ب - للفترات التالية التي تلي ربعي العام الأوليين بعد دخول البروتوكول حيز النفاذ:

١ - تحدد اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة القائمة لفترة الربع عام التالي، على أساس استيفاء الشركة لمتطلبات البروتوكول وملاحقه خلال الربع عام السابق.

٢ - الشركات التي لم يسبق لها التصدير في نطاق بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة، والتي تطلب بعد بداية فترة الربع عام تضمينها في القائمة المحددة بواسطة اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة، لن يطلب منها أن تقدم تقريراً حتى نهاية فترة الربع عام التالي كاملاً.

٨ - إذا فشل أحد الأطراف في حضور الاجتماع الربع سنوي للجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة طبقاً لما هو مطلوب في المادة الثانية (ب) من البروتوكول، فإنه يمكن للطرف الذي حضر الاجتماع القيام بمهام اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة. وإذا فشل الطرف المضيف في إصدار الدعوة لطرف الآخر لحضور الاجتماع، فإنه يمكن للطرف الآخر القيام بمهام اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة.

٩ - المدخلات الإسرائيلية التي يعترف بها لأغراض المناطق الصناعية المؤهلة يجب أن تكون مدخلات ذات صلة مباشرة.

١٠ - لن تعترف اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة بالمدخلات المشتراة من مؤسسات إسرائيلية لغرض استيفاء الحد الادنى للمدخلات المطلوبة من المصنعين الإسرائيليين إلا إذا كانت هذه المدخلات تتماشى بالكامل مع قواعد المنشأ المحددة في اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

١١ - يتم احتساب الالتزام بالمعايير الموضوعة في المادة الثانية (د) من البروتوكول على أساس إجمالي الصادرات المعفاة من الرسوم الجمركية إلى الولايات المتحدة في نطاق المناطق الصناعية المؤهلة على أساس ربع عام لكل شركة ووفقاً للشروط الموضوعة في الفقرات ٩ و١٠ بعاليه.

١٢ - في حالة اكتشاف اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة أن هناك شركة فشلت في الالتزام، لأي سبب، بمتطلبات بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة وملاحقه، فإنه يتم اتخاذ الخطوات التالية:

أ - في حالة الفشل للمرة الأولى - فإن الشركة لن تكون مؤهلة لاعتمادها في المناطق الصناعية المؤهلة لفترة الربع عام التالي.

ب - في حالة الفشل للمرة الثانية - فإن الشركة لن تكون مؤهلة لاعتمادها في المناطق الصناعية المؤهلة لمدة ربعي عام.

ج - في كل محاولة فاشلة للالتزام بعد المرة الثانية - فإن الشركة لن تكون مؤهلة لاعتمادها في المناطق الصناعية المؤهلة لفترة السنة التالية.

١٣ - في حالة الاحتياج لبيانات إضافية من اجل التحقق من الالتزام، فإنه يمكن للجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة أن تطلب من سلطات الجمارك للولايات المتحدة أن تمدها بالبيانات اللازمة.

١٤ - في حالة اكتشاف اللجنة المشتركة للمناطق الصناعية المؤهلة أثناء تنفيذ الإجراءات المذكورة بعاليه أن هناك حاجة لتعديل هذه الإجراءات، تقوم بتقديم اقتراح لوزير التجارة الخارجية والصناعة لمصر ولوزير الصناعة والتجارة والعمل بإسرائيل، للحصول على موافقتهما.

ملحق رقم (٢)

الكويز الاردنية

اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل تتعلق بالمناطق الصناعية المؤهلة

❖ صدر الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٨١) تاريخ ١٩٩٧/١٢/٦ المتضمن الموافقة على الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل بشكلها التالي:

الاتفاقية الموقعة بين حكومتي المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل بخصوص المنطقة الصناعية المؤهلة في إربد

استناداً لمتطلبات الجزء التاسع من قرار تطبيق منطقة تجارة حرة بين إسرائيل والولايات المتحدة من عام ١٩٨٥ والمشار إليه فيما بعد (التشريع) والإعلان رقم ٦٩٥٥ من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والمشار إليه فيما بعد (الإعلان) فقد وافقت كل من حكومتي المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل على إنشاء (المنطقة الصناعية المؤهلة في إربد) والطلب من حكومة الولايات المتحدة إدراجها على أساس أنها (منطقة صناعية مؤهلة) بموجب التشريع والإعلان المشار إليهما.

البند رقم ١ - الحدود الجغرافية:

استناداً لا سبق تخصص حكومة إسرائيل وحكومة الأردن المنطقة التالية والتي تقع ضمن حدود البلدين كأرض محصورة المسالك يكون للسلع حق الدخول إليها دون دفع أي رسم أو ضريبة إنتاج بغض النظر عن بلد

المنشأ لهذه السلع.

أ - فيما يتعلق بالحكومة الأردنية: المنطقة الحرة في إربد والموضحة على الخارطة تحت الملحق (ب).

ب - فيما يتعلق بالحكومة الإسرائيلية: المنطقة الخاضعة لسيطرة الجمارك الإسرائيلية تكون ضمن حدود المعبر البري الموجود عند جسر الشيخ حسين - نهار هياردين والموضح على الخارطة الملحق (أ).

استناداً للتشريعات التبعة في الدولتين، ستقوم السلطات الجمركية الأردنية والإسرائيلية على اتباع إجراءات جمركية خاصة بهدف التأكد على سرعة انسياب السلع من وإلى المنطقة والهدف من هذه الإجراءات هو التأكيد على التطبيق الدقيق لمبادئ الرسوم والضرائب بمقتضى هذه الاتفاقية. وفيما يتعلق بالجانب الإسرائيلي، وبالنسبة للمصانع الموجودة خارج المنطقة والتي ستساهم بجزء من المجحتوى الأدنى والذي نسبته ٣٥٪ الذي يتطلبه التشريع والإعلان، فستضمن السلطات الجمركية الإسرائيلية أن مدخلات الإنتاج المستوردة من الخارج والداخلة ضمن السلع المشحونة إلى داخل المنطقة ستكون مستثناة من الرسوم.

البند رقم ٢ - التعاون الاقتصادي:

أ - تأكيداً على أن أحد الأهداف الرئيسية من هذا التشريع وهذا الإعلان هو تشجيع التعاون الاقتصادي في المنطقة، فقد اتفقت حكومة الزردن وحكومة إسرائيل على تأسيس لجنة مشتركة تتولى المسؤوليات المبينة أدناه والمتعلقة بتحديد الشركات الموجودة ضمن المنطقة الصناعية المؤهلة في إربد والتي تمثل تعاوناً اقتصادياً واسعاً بين إسرائيل والأردن. والبضائع المصنعة داخل المنطقة من قبل الشركات المعرفة من قبل اللجنة سيكون لها حق الدخول إلى الولايات المتحدة بدون دفع أية رسوم إذا أوفت بمتطلبات التشريع والإعلان.

ب - سيكون للولايات المتحدة حق المشاركة في اجتماعات اللجنة كعضو مراقب من خلال ممثل لها.

ج - للجنة أن تقرر أن استثمار ما يشمل تعاوناً اقتصادياً واسعاً بين إسرائيل والأردن بناءً على ما يلي:

١ - إذا ساهم كل من المصنع من الطرف الأردني في المنطقة الصناعية المؤهلة والمصنع من الطرف الإسرائيلي بنسبة لا تقل عن ثلث نسبة الحد الأدنى من المحتوى والذي هو ٣٥٪ والمشروط في التشريع والإعلان للدخول إلى الولايات المتحدة بدون دفع أية رسوم.

٢ - إذا ساهم كل من المصنع من الطرف الأردني في المنطقة الصناعية المؤهلة والمصنع من الطرف السرائيلي بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ من مموع تكاليف إنتاج السلع المؤهلة لمعاملة الإعفاء من الرسوم باستثناء الأرباح حتى ولو لم يكن بالإمكان احتساب التكاليف كجزء من متطلبات محتوى ال ٣٥٪ ولهذا الغرض تحسب من ضمن التكاليف المواد الأولية، الرواتب والأجور، تصاميم البحث والتطوير، استهلاك الاستثمار الرأسمالي، المصاريف الإضافية والتي تشمل تكاليف التسويق وغير ذلك.

د - سيكون للجنة المشتركة حق الموافقة على الشركات التي يكون لمنتجاتها حق الدخول إلى الولايات المتحدة معفاة من الرسوم وبناءً على المتطلبات المذكورة في الفقرة (ج) كما لها حق إلغاء هذا الامتياز إذا لم يتم الوفاء بهذه المتطلبات. وسيخضع امتياز الدخول دون دفع أية رسوم لمراجعة من قبل اللجنة المشتركة سنوياً.

هـ - ستقوم اللجنة المشتركة فورياً بإبلاغ الجمارك الأمريكية (مكتب الامتثال التجاري، مكتب العمليات الميدانية) بأسماء الشركات التي لمنتوجاتها حق الدخول الولايات المتدة بدون دفع أية رسوم والتعريف بالبضائع المنتجة أو المحولة في المنطقة الصناعية المؤهلة من قبل هذه الشركات والتي تلتزم بقوانين متطلبات المنشأ المعلن عنها في (مرسوم تحديد المناطق الصناعية المؤهلة ضمن الإعلان رقم ٦٩٥٥) والمرفقة بالرسالة المؤرخة ١٩٩٧/٧/٢٨ والموجهة من قبل الممثل التجاري الأمريكي إلى وزيري الصناعة والتجارة في الأردن وإسرائيل.

البند رقم ٣ - قوانين المنشأ:

تقر حكومة الأردن وحكومة إسرائيل على أن منشأ أي سلعة نسيجية

أو ملبوسات والتي تم تحويلها أو تصنيعها في المنطقة الصناعية المؤهلة في إربد وبغض النظر عن منشأ أو مكان التحويل أو التصنيع لأي من مدخلات إنتاجها أو موادها قبل الدخول إلى أو بعد الخروج من المنطقة، سيحدد فقط تباعاً لقوانين منشأ السلع الأقمسية والملبوسات المحدد في الجزء ٣٣٤ من قرار اتفاقية جولة أورجواي (١٥٩٢ USO ١٩).

البند رقم ٤ - التعاون الجمركي:

ستقوم حكومتا إسرائيل والأردن بمساعدة السلطات في الولايات المتحدة للحصول على المعلومات، المتضمنة طرق التحقق بهدف مراجعة المعاملات التي استفادت من الدخول إلى الولايات المتحدة معفاة من الرسوم وذلك للتثبت من التزامها بكافة الشروط المطبقة وللعمل على منع أي شحنات غير قانونية والمكونة من مواد غير مؤهلة للدخول إلى الولايات المتحدة معفاة من الرسوم.

عن الحكومة الأردنية	عن الحكومة الإسرائيلية
الدكتور هاني الملقي	ناتان شارنسكي
وزير الصناعة والتجارة	وزير الصناعة والتجارة

ملحق رقم (٣) [١]

ملف احصائي للكويز المصرية

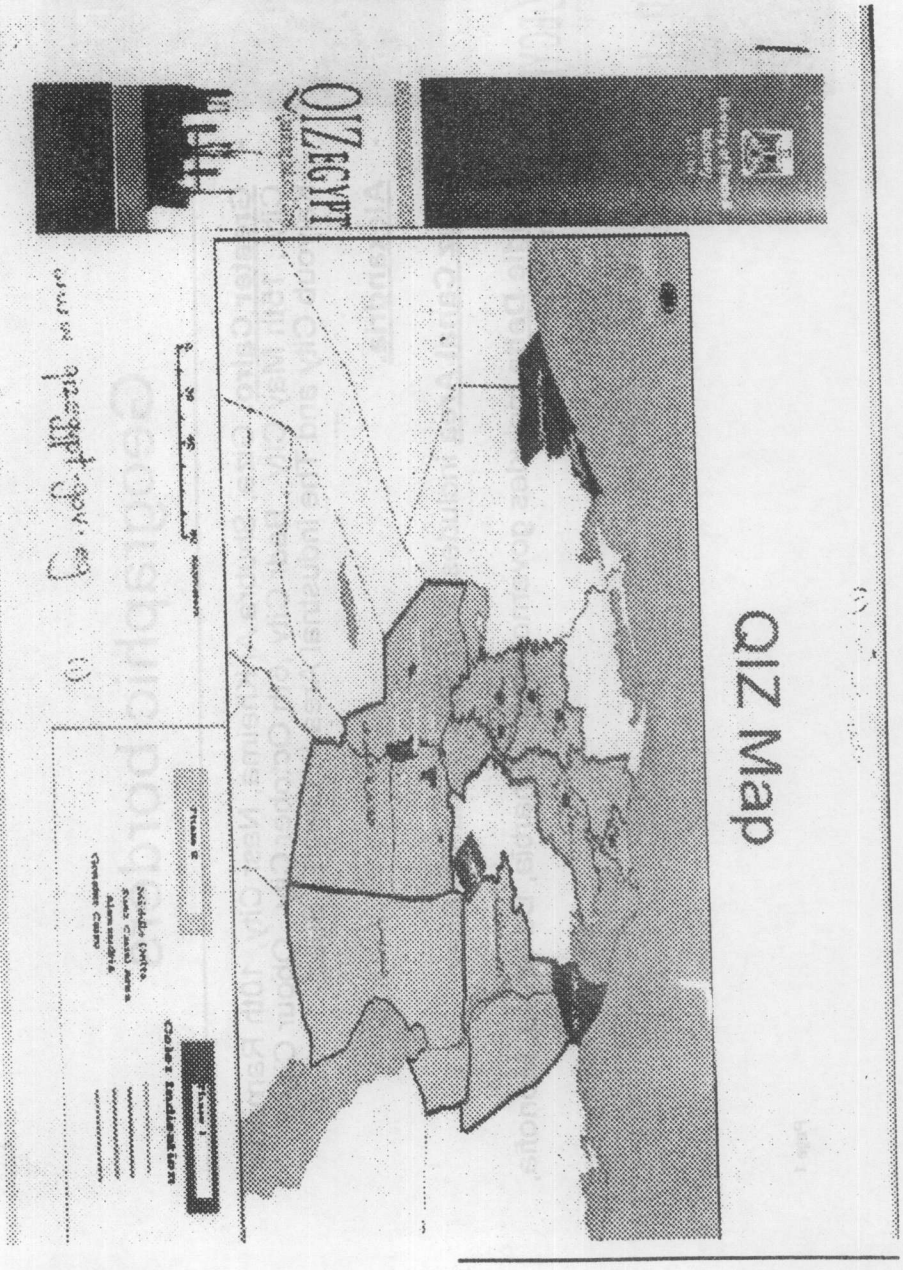

(١) www.qizegypt.gov.eg.

Geographic borders

- **Greater Cairo**: Giza, Shubra Al Kheima, Nasr City, 10th Ramadan City , 15th May City , Badr City ,6th October City , Obour City , Kalyoub City and The industrial Area in Gesr El Suez.
- **Alexandria.**
- **Suez Canal Area** includes: Port Said, Ismaillia, Suez .
- **Middle Delta** includes governorates : Gharbia, Dakahlya, Monofia, Damietta.

QIZ EGYPT

Qualifying Industrial Zones

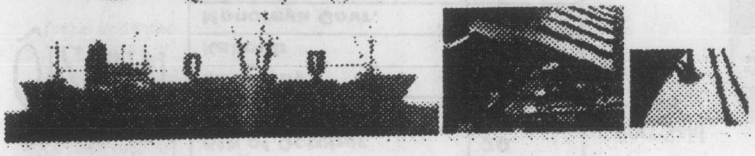

QIZ Companies Profile

Ministry of Trade & Industry

QIZ EGYPT

Distribution of listed companies by location

Location	Freq.
Alexandria	158
10th of Ramadan	134
Shoubra El Kheima	89
Other Cairo Area	96
Port Said	50
Giza	28
Gharbeyya Govr.	25
6th of October	20
Ismailia	19
15th May	11
Kalioub	9
Monofeya Govr.	7
Suez	3
Dakahleyya Govr.	4
Damietta Govr.	2
Total	655

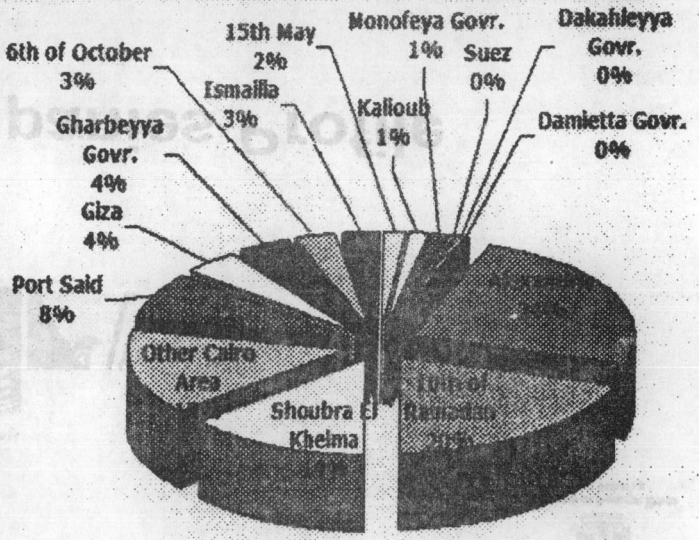

Ministry of Trade & Industry

QIZ EGYPT

Distribution of listed companies by labor (total no. of workers) & export situation

Workers Catgory	Freq.
Less than 50	99
50 - 99	112
100 - 149	76
150 - 199	47
200 - 249	32
250 - 299	32
300 +	231
N.A	26
Total	655

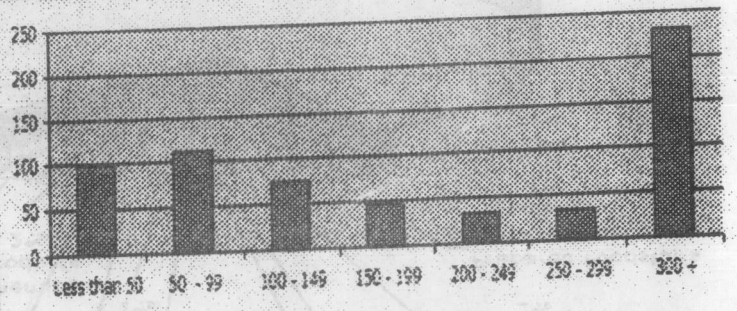

Export to US	Freq.
Yes	270
No	385
Total	655

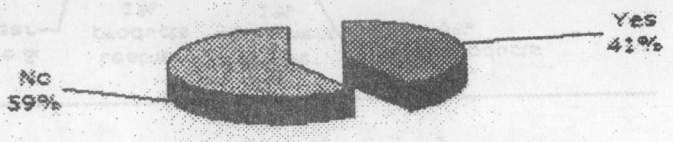

Ministry of Trade & Industry

QIZ EGYPT

Distribution of listed companies by sector

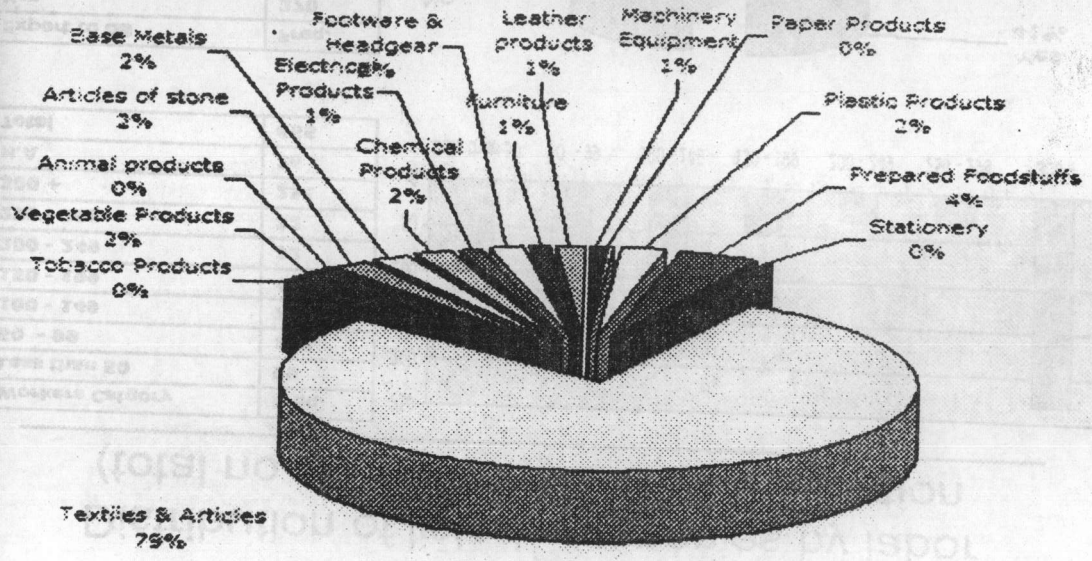

Ministry of Trade & Industry

QIZ EGYPT

Distribution of listed companies by Capital & Investment (EGP)

Distribution of listed companies by capital (EGP)

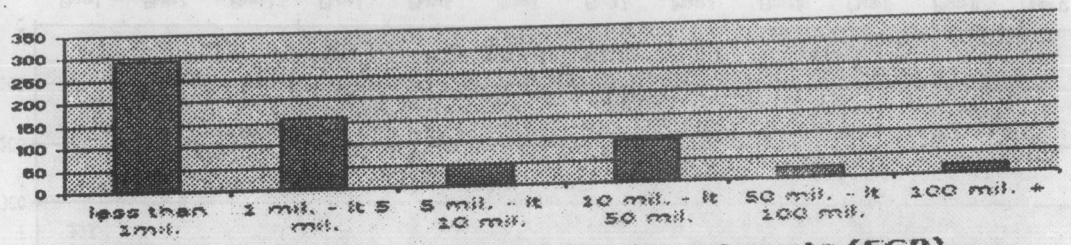

Distribution of listed companies by investments (EGP)

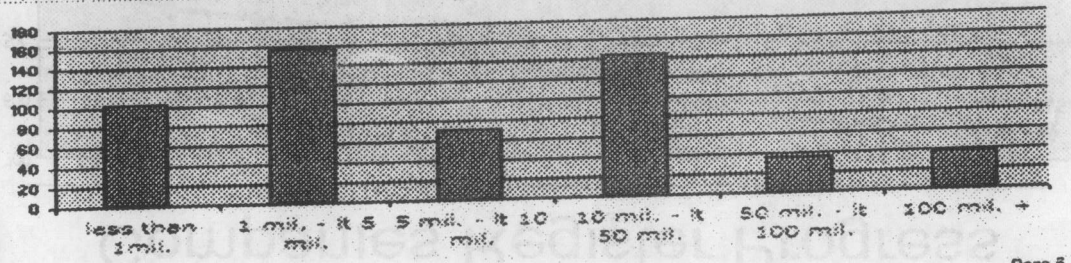

Ministry of Trade & Industry

QIZ EGYPT

Companies Register Progress

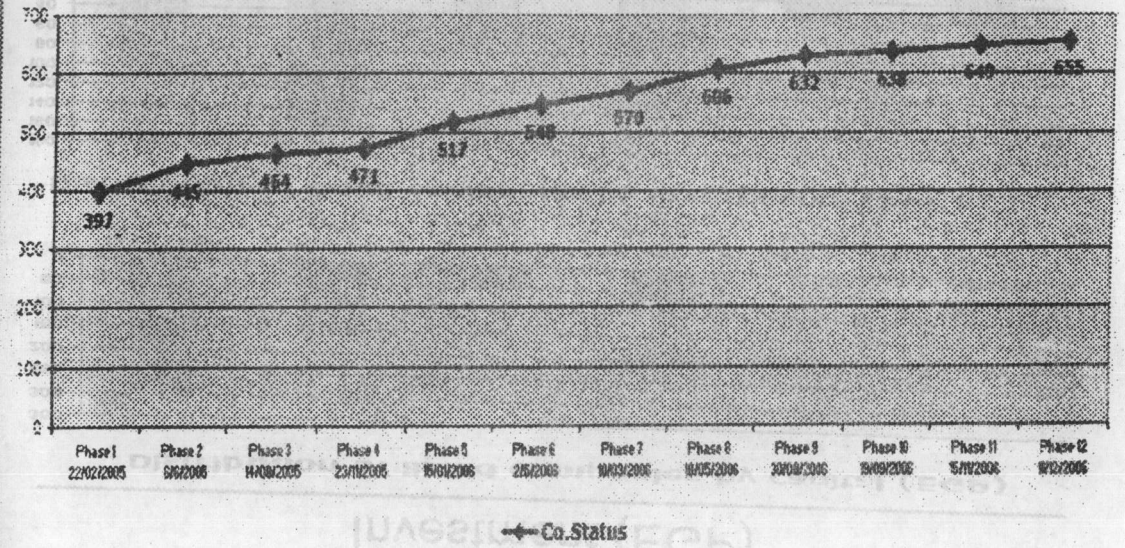

QIZ Statistics

Exported and Imported Value From 22/2/2005 Until 31/12/2006							
	Q.2.2005	Q.3.2005	Q.4.2005	Q.1.2006	Q.2.2006	Q.3.2006	Q.4.2006
Value of Exports of Textile & Ready Made Garments Products	$61,633,872	$116,209,750	$110,504,872	$117,542,409	$154,290,320	$177,722,720	$176,681,661
Value of Exports of Food Products	$0	$0	$207,305	$590,267	$438,995	$78,171	$211,413
Total Exports	$61,633,872	$116,209,750	$110,712,177	$118,132,676	$154,729,315	$177,800,891	$176,893,074
Total Value of Imports	$9,243,177	$14,755,589	$13,422,611	$13,108,068	$18,771,924	$21,261,918	$20,344,183
QIZ Exporting Companies	54	79	88	26	137	132	146

QIZ EGYPT

Qualifying Industrial Zones

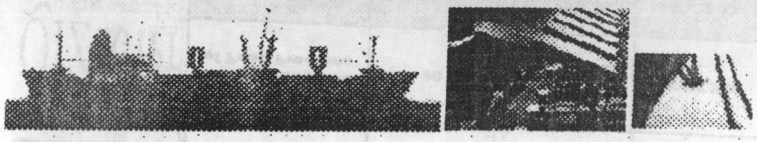

QIZ Exports

Export Progress

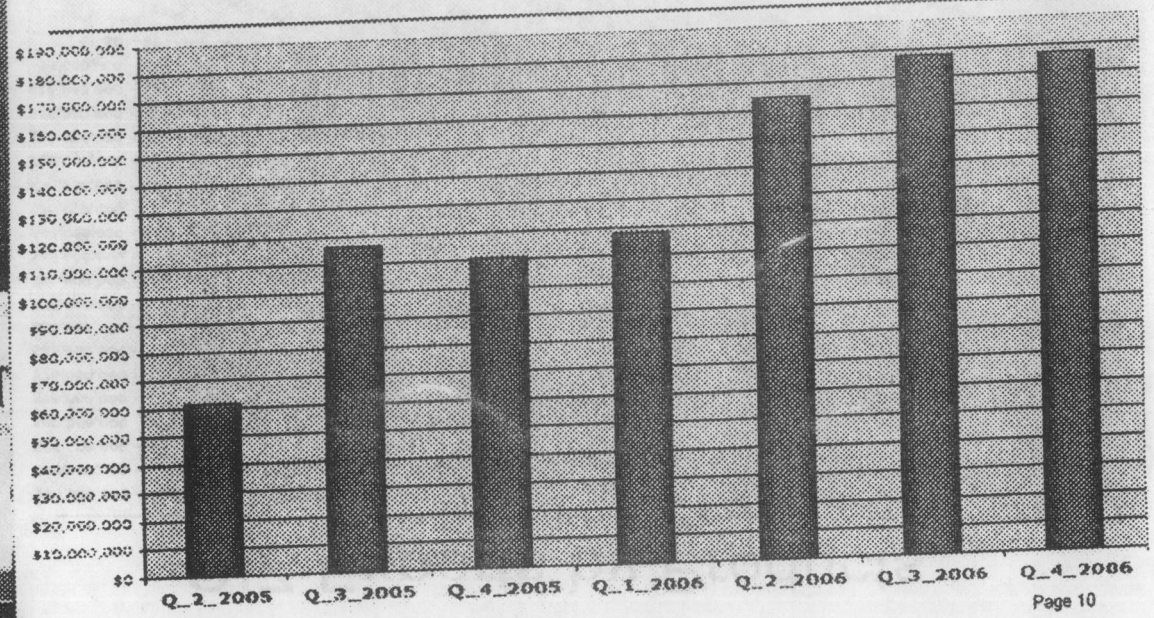

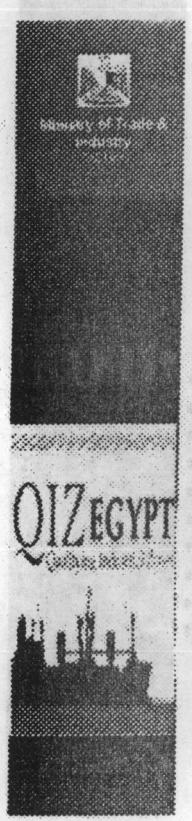

QIZ Exports by Products

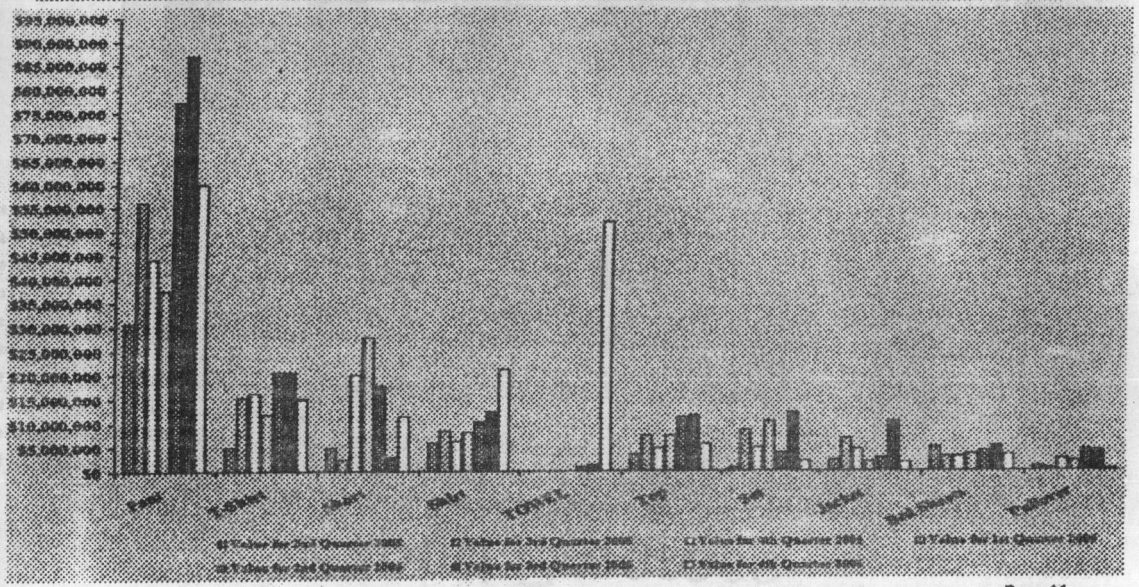

Ministry of Trade & Industry

QIZ EGYPT

Top 10 US Buyers ...

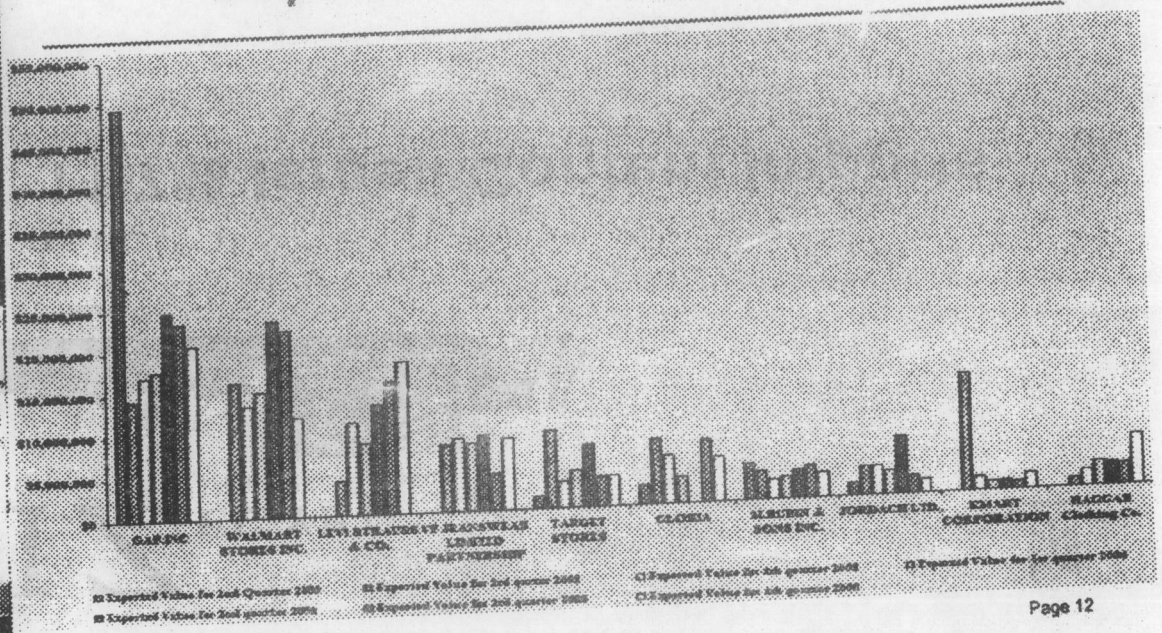

QIZ EGYPT
Qualifying Industrial Zones

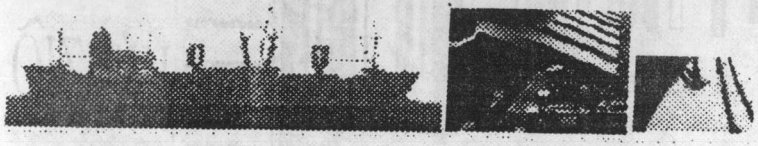

11.7% Israeli Content Imports

Import Progress

Israeli Imports by Products
QIZEGYPT

Top 10 Israeli Suppliers

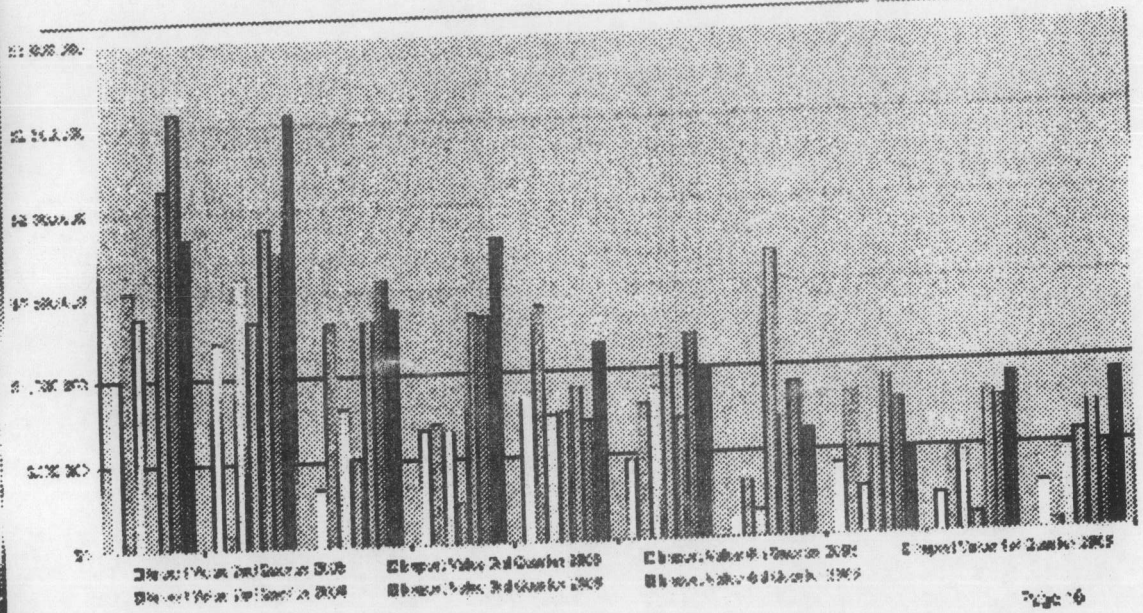

الفهرس

	الصفحة
المقدمة	٥
الفصل الأول: الدواعي والمبررات لابرام اتفاقية الكويز	٩
المبحث الأول: من الجات واتفاقية منظمة التجارة العالمية إلى الكويز	١١
المبحث الثاني: مصر وتجارتها الخارجية قبل الكويز	١٧
المبحث الثالث: الكويز الاردنية (تجربة مقارنة سابقة على الكويز المصرية)	٤١
الفصل الثاني: اتفاقية الكويز المصرية	٥٥
المبحث الأول: ماهية الكويز المصرية	٥٥
المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي لاتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة المصرية	٥٩
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لاتفاقية الكويز المصرية	٧٩
الفرع الأول: آثار اتفاقية الكويز على حجم العمالة المصرية	٨١
الفرع الثاني: آثار اتفاقية الكويز على الميزان التجاري	٨٦
الفرع الثالث: آثار اتفاقية الكويز على البورصة المصرية	٩٨
الخاتمة	١٠١
ملحق رقم (١) الكويز المصرية	١٠٣
ملحق رقم (٢) الكويز الأردنية	١١٣
ملحق رقم (٣) ملف احصائي للكويز المصرية	١١٧

المحتويات

الصفحة

المقدمة ٥

الفصل الأول: نشأة اللغة العربية وتطورها ٩

المبحث الأول: نشأة اللغة العربية ١١

المبحث الثاني: تطور اللغة العربية ١٧

المبحث الثالث: اللغة العربية في العصر الحديث ٢٣

الفصل الثاني: خصائص اللغة العربية ٣٣

المبحث الأول: خصائص اللغة العربية في الأصوات ٣٥

المبحث الثاني: خصائص اللغة العربية في الصرف ٤٥

المبحث الثالث: خصائص اللغة العربية في النحو ٥٣

المبحث الرابع: خصائص اللغة العربية في الدلالة ٦٣

الفصل الثالث: فنون اللغة العربية ٧٣

المبحث الأول: فن الخطابة ٧٥

المبحث الثاني: فن الشعر ٨٣

المبحث الثالث: فن القصة ٩٣

المبحث الرابع: فن المقالة ١٠٣

الفصل الرابع: مهارات اللغة العربية ١١٣

المبحث الأول: مهارة القراءة ١١٥

المبحث الثاني: مهارة الكتابة ١٢٣

المبحث الثالث: مهارة الاستماع ١٣٣

المبحث الرابع: مهارة التحدث ١٤٣

الفصل الخامس: طرق تدريس اللغة العربية ١٥٣

المبحث الأول: طريقة القواعد والترجمة ١٥٥

المبحث الثاني: الطريقة المباشرة ١٦٣

المبحث الثالث: الطريقة السمعية الشفوية ١٧٣

المبحث الرابع: طريقة التواصل ١٨٣

الفصل السادس: تقويم تعلم اللغة العربية ١٩٣

المبحث الأول: مفهوم التقويم وأهميته ١٩٥

المبحث الثاني: أدوات التقويم ٢٠٣

المبحث الثالث: تقويم مهارات اللغة العربية ٢١٣

المبحث الرابع: تقويم الأداء اللغوي ٢٢٣

الخاتمة ٢٣٣

المراجع ٢٣٥